المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

التنافس الصيني-الأمريكي في أفريقيا:

"المنتدى الصيني-الأفريقي أنموذجا"

(2000-2024).

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالب:

حمسي عبد الحق

تحت إشراف:

تيقامونين ابراهيم

لجنة المناقشة:

الأستاذ محمد سي بشير ..... رئيسا

الأستاذ حميد رامي ..... ممتحنا

الأستاذ تيقامونين ابراهيم ..... مشرفا

السنة الجامعية: 2025/2024

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

التنافس الصيني-الأمريكي في افريقيا:

" المنتدى الصيني-الأفريقي أنموذجا "

(2000-2024).

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالب:

حمسي عبد الحق

تحت إشراف:

تيقامونين ابراهيم

لجنة المناقشة:

الأستاذ محمد سي بشير ..... رئيسا

الأستاذ حميد رامي ..... ممتحنا

الأستاذ تيقامونين ابراهيم ..... مشرفا

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر

إلى من كان لهم الفضل الأول في مسيرتي العلمية، وأضاءوا دربي بعلمهم ومعرفتهم،

إلى أستاذي المشرف إبراهيم تيقامونين، الذي كان داعما لي، لا يمكن للكلمات أن تعبر عن مدى امتناني لتوجيهك وإرشادك، إلى الأساتذة الأفاضل الذين قاموا بتعليمي طوال الخمس سنوات، والذين بذلوا جهدا مخلصا في نقل العلم والمعرفة، أنتم من شكلتم أساس هذا العمل، فلكم مني كل الشكر والتقدير.

إلى من زرعا في قلبي حب العلم، وكانا الداعم الأول لي في الحياة، إلى والديّ العزيزين، اللذين قدموا لي كل شيء دون انتظار مقابل، فكانا الصديق والموجه، أهديكما هذا العمل المتواضع، عرفانا بما قدّمتموه لي من حب وعناية ودعاء مستمر

إلى إخوتي الأحباء، الذين كانوا رفاق الدرب والسند القوي في كل خطوة،

لكم مني كل الحب والتقدير، فأنتم دوما مصدر قوتي وتشجيعي.

إلى كل من ساندني في كل لحظة من لحظات مشواري الدراسي،

أهديكم هذا العمل الذي لم يكن لي أن أحققه دون دعمكم الدائم.

فهرس المحتويات

المقدمة 1

أهمية الدراسة 2

أسباب اختيار الموضوع 4

مجال الدراسة 5

إشكالية البحث 6

الفرضيات 6

أدبيات الدراسة 7

صعوبات الدراسة 8

منهجية البحث 9

تحديد المفاهيم 10

الفصل الأول:الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية 12

المبحث الأول: تصاعد الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية 14

المطلب الأول: البعد الجيوسياسي لأفريقيا 14

المطلب الثاني: تنامي الأهمية الاقتصادية لأفريقيا 18

المطلب الثالث: الواقع الديمغرافي في أفريقيا 22

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية بالنسبة للصين 25

المطلب الأول: البعد السياسي 25

المطلب الثاني: البعد الجيوسياسي الأمني 28

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي 30

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية 33
المطلب الأول: البعد السياسي 33
المطلب الثاني: البعد الجيوسياسي الأمني 36
المطلب الثالث: البعد الاقتصادي..... 39
الفصل الثاني: مجالات التنافس الصيني الأمريكي في القارة الأفريقية 43
المبحث الأول: الرؤية الصينية للتغلغل في القارة الأفريقية 45
المطلب الأول: الآليات الاقتصادية..... 45
المطلب الثاني: الآليات السياسية..... 57
المطلب الثالث: الآليات الجيوسياسية الأمنية 60
المبحث الثاني: الرؤية الأمريكية للتغلغل في القارة الأفريقية 65
المطلب الأول: الآليات الاقتصادية..... 65
المطلب الثاني: الآليات السياسية..... 71
المطلب الثالث: الآليات الجيوسياسية الأمنية 73
الفصل الثالث: المنتدى الصيني الأفريقي كنموذج للتنافس منذ عام 2000.....78
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمنتدى الصيني الأفريقي 80
المطلب الأول: السياقات التاريخية لإنشاء المنتدى الصيني الأفريقي..... 80
المطلب الثاني: التعريف بالمنتدى الصيني الأفريقي وآليات عمله..... 85
المطلب الثالث: أهم مؤتمرات المنتدى الصيني الأفريقي ومخرجاتها 88
المبحث الثاني: قمة 2024 للمنتدى الصيني الأفريقي: قراءة في مخرجاتها وتأثيرها على ملامح التنافس الصيني الأمريكي في أفريقيا..... 98
المطلب الأول: ظروف انعقاد القمة التاسعة (2024) 98
المطلب الثاني: نتائج ومخرجات المؤتمر التاسع للمنتدى..... 100

المطلب الثالث: الانتقادات والعراقيل التي تواجه المنتدى 103

الخاتمة 110

قائمة الملاحق 115

قائمة المراجع 116

الملخص:

تتناول هذه المذكرة موضوع "التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا :المنتدى الصيني الإفريقي أنموذجاً"، باعتباره إحدى القضايا البارزة في العلاقات الدولية المعاصرة، لما يحمله من أبعاد استراتيجية تمس مستقبل القارة الإفريقية وموقعها ضمن خارطة النفوذ العالمي .وتسلط الضوء على كيفية توظيف الصين للمنتدى كأداة لتعزيز حضورها في إفريقيا، في مقابل السياسات والمبادرات الأمريكية الهادفة إلى الحفاظ على نفوذها التقليدي في القارة السمراء وتبرز المذكرة من خلال هذا النموذج مظاهر التنافس وآثاره المتعددة على القارة، في ظل تصاعد الاهتمام الدولي بإفريقيا كمجال استراتيجي حيوي .وقد خلصت المذكرة إلى أن هذا التنافس يتجاوز مجرد الصراع على الموارد، ليشكل صراعا شاملا يعكس تحولات أعمق في النظام الدولي، ويضع القارة الإفريقية أمام تحديات معقدة وفرص جديدة تتطلب منها إعادة تقييم خياراتها التنموية والشراكات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التكامل، التنافس، الاستراتيجية الأمريكية، الاستراتيجية الصينية، القوة الناعمة.

Abstract:

This thesis explores the topic of "U.S.-China Competition in Africa: The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC) as a Case Study" as one of the prominent issues in contemporary international relations, given its strategic implications for the future of the African continent and its position within the global power structure. It highlights how China utilizes the forum as a tool to strengthen its presence in Africa, in contrast to U.S. policies and initiatives aimed at maintaining its traditional influence. Through this model, the thesis reveals various dimensions and impacts of the rivalry on the continent, amid growing international interest in Africa as a vital and dynamic strategic space. The study concludes that this competition goes beyond a mere struggle over resources, evolving into a comprehensive contest that reflects deeper transformations in the international system. It

places Africa before complex challenges and emerging opportunities, calling for a reassessment of its development choices and external partnerships.

Key words: integration, competition, American strategy, Chinese strategy, soft power.

مقدمة

مقدمة:

تستأثر القارة الأفريقية اليوم، باهتمام دولي كبير، نظرا لما تزخر به من إمكانات استراتيجية، وموارد طبيعية هائلة، وأسواق ناشئة واعدة، فضلا عن موقعها الجغرافي الذي يربط بين ثلاث قارات ويشرف على أهم الممرات البحرية العالمية .وفي ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، برزت إفريقيا كساحة رئيسية للتنافس بين القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، في إطار صراع جيوسياسي يتجاوز الطابع الاقتصادي إلى أبعاد سياسية وأمنية وثقافية.

منذ بداية الألفية الثالثة، بدأت الصين في إعادة صياغة علاقاتها مع الدول الإفريقية عبر أدوات جديدة أبرزها" منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) "الذي تأسس سنة2000 ، كمظلة مؤسساتية تنظم الحوار والتعاون بين بكين والدول الإفريقية بشكل دوري وشامل .وقد شكل المنتدى نموذجا متقدما للدبلوماسية الصينية متعددة الأطراف، حيث مكن الصين من بسط نفوذها داخل القارة عبر مشاريع تنموية ضخمة، واستثمارات واسعة، ومبادرات موجهة للبنية التحتية والصحة والتعليم والتكنولوجيا، دون اشتراطات سياسية مباشرة .هذا الحضور الصيني المتنامي لم يمر دون رد فعل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي رأت فيه تهديدا مباشرا لنفوذها التقليدي ومصالحها الاستراتيجية في إفريقيا وفي المقابل، تبنت الولايات المتحدة استراتيجيات متعددة لإعادة تموضعها داخل القارة، شملت مبادرات جديدة كمبادرة "Prosper Africa" وتعزيز الشراكات الأمنية، إضافة إلى توظيف الأدوات الناعمة كالمنظمات غير الحكومية وبرامج المساعدات، وكلها تهدف إلى كبح تمدد النفوذ الصيني .ومع تصاعد حدة التوتر بين بكين وواشنطن عالميا، أصبح التنافس في إفريقيا جزءا لا يتجزأ من نماذج الصراع الكبرى: نموذج الشراكة التنموية الصينية من جهة، ونموذج الهيمنة الليبرالية الغربية من جهة أخرى ومن هذا المنطلق، تتناول هذه الدراسة ظاهرة التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا من خلال التركيز على

منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) كنموذج حيّ لكيفية توظيف الصين للآليات المؤسسية من أجل تعزيز حضورها في القارة .كما تسعى إلى تحليل انعكاسات هذا التنافس على الخيارات التنموية والسياسية للدول الإفريقية، وعلى موازين القوى الإقليمية والدولية في القارة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يعكس تحولات جوهرية في موازين القوى العالمية، ويطرح تساؤلات أساسية حول طبيعة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ودور إفريقيا في قلب هذه المعادلات الجديدة، كما تبرز أهمية الدراسة في محاولة تقديم قراءة تحليلية مقارنة للسياسات الصينية والأمريكية تجاه إفريقيا، من حيث الأدوات، والأهداف، والنتائج، بما يسمح بفهم أعمق لديناميكيات التنافس بين القوتين وتأثيره على مستقبل القارة.

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة، بالنظر إلى السياق الدولي المتغير الذي يشهد تصاعدا واضحا في حدة التنافس بين القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، لا سيما في المناطق الحيوية من العالم كالقارة الإفريقية وتبرز هذه الأهمية من خلال مجموعة من الاعتبارات، يمكن تلخيصها كما يلي:

- **المكانة الاستراتيجية المتصاعدة لإفريقيا في النظام الدولي:**

تحتل القارة الإفريقية موقعًا جغرافيا استراتيجيا، وتزخر بموارد طبيعية ضخمة، إلى جانب أسواق استهلاكية واسعة وسكان متزايدين .وقد جعلها ذلك محورا رئيسيا في استراتيجيات القوى الكبرى، بما في ذلك الصين والولايات المتحدة، مما يستدعي دراسة أبعاد هذا التنافس وآثاره على مستقبل القارة.

- **تباين نماذج التعاون الدولي المطروحة على إفريقيا:**

تمكن هذه الدراسة من إجراء مقارنة تحليلية بين النموذج الصيني القائم على الشراكة الودية واللامشروطية السياسية، والنموذج الأمريكي الذي يرتكز على المشروطية ومعايير الديمقراطية والحوكمة وهو ما يثير إشكالات متعددة حول أهداف ونتائج كل نموذج، وتأثيرهما المباشر على استقلالية الدول الإفريقية ومسارات تنميتها.

- **تحليل منتدى التعاون الصيني الإفريقي كأداة دبلوماسية واقتصادية:**

يعد منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) آلية مهمة لفهم التوجه الصيني نحو القارة، بالنظر إلى الدور الذي بات يلعبه في صياغة العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الصين والدول الإفريقية .وتكمن أهمية الدراسة هنا في تحليل هذا المنتدى كنموذج يعكس التنافس الدولي وآلياته الناعمة في إفريقيا.

- **فهم تفاعل الدول الإفريقية مع بيئة التنافس الدولي:**

تساعد هذه الدراسة على استيعاب كيفية استجابة الدول الإفريقية لهذا التنافس، وإلى أي مدى يمكنها توظيفه لتعزيز مصالحها الوطنية، بدل أن تكون مجرد ساحات نفوذ متنازع عليها .كما تسلط الضوء على مدى قدرة إفريقيا على فرض أجندتها التنموية ضمن هذه المعادلات الدولية.

- **إضافة معرفية لحقل العلاقات الدولية والدراسات الإفريقية:**

تقدم الدراسة مساهمة علمية في تحليل ديناميكيات التنافس الجيوسياسي في الجنوب العالمي، وتغني النقاش الأكاديمي حول مستقبل التوازنات الدولية، من خلال التركيز على إفريقيا كمجال للتأثير والاستقطاب، وليس فقط كطرف متلق للسياسات الخارجية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الشغف بالسياسات الأمريكية والصينية وتطورها.
- الشعور بالانتماء إلى موضوع البحث والرغبة في دراسة ما يتعلق بمصلحة الوطن نظرا لكون التنافس الصيني الأمريكي في أفريقيا شاملا للجزائر.
- القدرة على الوصول إلى آراء ووجهات نظر مسؤولين دبلوماسيين صينيين وتقصي نظرتهم حول الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

- **أهمية الموضوع لفهم التحولات في النظام الدولي:**

حيث يمثل هذا التنافس نموذجا لفهم انتقال مراكز القوى في النظام الدولي، وطبيعة العلاقة بين الدول الكبرى والدول النامية، خصوصا في ظل الحديث عن عالم متعدد الأقطاب.

- **أهمية إفريقيا الاستراتيجية عالميا:**

أين تشهد القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة تنافسا دوليا محتدما نظرا لما تزخر به من موارد طبيعية هائلة، وأسواق ناشئة، وموقع جيوسياسي بالغ الأهمية، مما جعلها ساحة مفتوحة لصراع النفوذ بين القوى الكبرى، وفي مقدمتها الصين والولايات المتحدة.

- **دور المنتدى الصيني الإفريقي:**

لأن المنتدى يعد منصة مؤسسية بارزة تعكس توجهات الصين في إفريقيا، ويكشف عن أبعاد جديدة للتعاون تتجاوز الاقتصاد إلى الجوانب السياسية والثقافية والأمنية، ما يجعله نموذجا مثاليا لدراسة أبعاد التنافس الدولي.

مجال الدراسة:

الحدود المكانية:

يتحدد المجال المكاني للدراسة في القارة الإفريقية باعتبارها الساحة الجيوسياسية التي يشهد فيها التنافس الصيني الأمريكي مظاهره الأبرز، نظرا لما تتمتع به من:

- موقع استراتيجي حيوي يربط بين القارات الثلاث (آسيا، أوروبا، وأمريكا).
- وفرة الموارد الطبيعية من معادن، نفط، وغاز، إلى جانب أراض زراعية خصبة.
- تنوع سياسي واقتصادي يُبرز تباين التفاعل الصيني والأمريكي مع دول القارة.

الحدود الزمانية:

المجال الزمني لدراسة المنتدى الصيني الإفريقي (FOCAC) يمكن تحديده من سنة 2000 إلى 2024، وهو إطار زمني يمتد لأكثر من عقدين ويغطي مختلف مراحل تطور العلاقات الصينية الإفريقية في ظل المنتدى وهذا لعدة أسباب منها:

- **بداية التأسيس (2000):**

تم إطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) رسميا في عام 2000 في بكين، وهو ما يمثل نقطة الانطلاق المؤسسية للتعاون المتعدد الأطراف بين الصين والدول الإفريقية.

- **تطور مراحل المنتدى:**

خلال هذه الفترة عقدت دورات عديدة للمنتدى، عكست كل منها تطورا في طبيعة التفاعلات الصينية الإفريقية، من مجرد شراكات تنموية إلى تعاون إستراتيجي شامل. وتم تعزيز التعاون في مجالات البنية التحتية، الطاقة، التعليم، الصحة، والأمن.

- **منتدى 2024: آخر دورة في فترة الدراسة:**

يشكل منتدى 2024 الذي انعقد في بكين من 4 إلى 6 سبتمبر 2024، محطة محورية لأنه يأتي في ظل تحولات عالمية متسارعة، بما في ذلك الصراع الصيني الأمريكي في إفريقيا، وتصاعد الانتقادات الغربية للدور الصيني في القارة. وتحت شعار "العمل معا لتعزيز التحديث وبناء مجتمع المستقبل المشترك الصيني الإفريقي رفيع المستوى"، عكست هذه الدورة مستوى متقدم من الشراكة الصينية الإفريقية، يستحق الدراسة والتحليل.

إشكالية البحث:

مع تصاعد التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، برز المنتدى الصيني الإفريقي كإطار محوري لتكريس الحضور الصيني في القارة، من خلال شراكات تنموية واسعة النطاق. وقد أثار هذا التوجه ردود فعل أمريكية، تعكس صراعًا أوسع على النفوذ في المنطقة. ومن هنا تطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم المنتدى الصيني الإفريقي في إعادة تشكيل موازين القوى داخل القارة الإفريقية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؟

الفرضيات:

- يستخدم المنتدى من قبل الصين كجزء من استراتيجية أوسع تهدف لمواجهة الهيمنة الأمريكية على المنظمات والمؤسسات الدولية التقليدية.
- يوظف المنتدى الصيني الأفريقي القوة الناعمة لتعزيز القبول الشعبي للنموذج الصيني، بينما تراجع النموذج الأمريكي بسبب سياسات الهجرة والخطاب العنصري.

- يخلق دور المنتدى حالة من التصعيد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، تؤثر على مواقف الدول الأفريقية، حيث تحاول بعض الدول الاستفادة من هذا الصراع لتحقيق مكاسب اقتصادية وتنموية، بينما تواجه أخرى ضغوطا للانحياز إلى أحد الطرفين.

أدبيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى جملة من الأدبيات والأبحاث الأكاديمية التي سلطت الضوء على أبعاد التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية على النفوذ في القارة الأفريقية، مع تركيز خاص على دور منتدى التعاون الصيني–الأفريقي (FOCAC) كآلية محورية في السياسة الصينية، من بين هذه الأدبيات البارزة:

كتاب" التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في أفريقيا "للكاتب صادق حاجم حسان: يعد هذا العمل مرجعا أساسيا لفهم البُعد الجيوسياسي والاقتصادي للتنافس، حيث يركز حاجم حسان على قطاع الطاقة كساحة رئيسية للتنافس .يحلل الكتاب الاستراتيجيات المختلفة للبلدين في تأمين مصادر الطاقة والموارد الطبيعية الأفريقية، وكيف يُترجم هذا التنافس إلى مشاريع استثمارية واتفاقيات تعاون تنموية، ويشير ضمنياً إلى دور منتديات مثل FOCAC كأدوات لتعزيز النفوذ الصيني في هذا المجال الحيوي، مقابل استراتيجيات أمريكية تركز على الشراكات الأمنية والشفافية.

كتاب" الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة "للدكتور جمال محمد الصالح : يقدم هذا الكتاب تحليلا تاريخيا عميقا لتحولات السياسة الصينية تجاه أفريقيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة، والتي تزامنت مع صعود الصين كقوة اقتصادية عالمي ويركز الصالح على العوامل الدافعة لهذا" الاختراق"، مثل الحاجة إلى الأسواق والموارد ومساندة سياسية دولية، ويُبرز كيف أصبح منتدى الصين–أفريقيا (FOCAC) الآلية المؤسسية الرئيسية والأكثر وضوحاً لتنفيذ

وتكريس هذا النهج الصيني القائم على مبادئ" المكاسب المتبادلة "وعدم التدخل، مع مقارنتها بالإرث والنهج الغربي والأمريكي في القارة.

أبحاث أحمد السرساوي، خاصة" مظاهر التنافس السياسي الأمريكي الصيني في القرن الأفريقي "المنشورة في مجلة الدراسات الأفريقية: حيث تقدم كتابات السرساوي، ودراسته عن القرن الأفريقي نموذجا، تحليلا دقيقا للبعد السياسي والأمني للتنافس في منطقة استراتيجية حيوية . يكشف البحث عن كيف يتحول التنافس الاقتصادي إلى منافسة سياسية وعسكرية على النفوذ، من خلال بناء القواعد العسكرية، ودعم الحكومات، والمشاركة في عمليات حفظ السلام ومكافحة القرصنة، وتظهر هذه الدراسة كيف أن منتدى الصين–أفريقيا، رغم تركيزه الاقتصادي الرسمي، هو جزء من استراتيجية صينية أوسع تشمل تعزيز العلاقات السياسية والأمنية التي تمكن الصين من مواجهة الوجود الأمريكي التقليدي في مناطق مثل القرن الأفريقي.

صعوبات الدراسة:

- **الطابع الدعائي لبعض الوثائق الرسمية:**

سواءا الصينية أو الأمريكية، كثير من التقارير الرسمية مشبعة بخطاب دعائي، مما يتطلب حذرا منهجيا لفصل الوقائع عن الخطاب الإيديولوجي.

- **صعوبات ذات علاقة بالسياق الجيوسياسي:**

كتغير السياسات الدولية بسرعة، لا سيما بعد جائحة كوفيد 19–والحرب الروسية الأوكرانية، مما يدخل متغيرات جديدة على ديناميكيات التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا.

- **تعدد مستويات وأدوات التنافس:**

التنافس لا يقتصر فقط على المجال الاقتصادي، بل يشمل الأمن، الثقافة، التكنولوجيا، التعليم، البنية التحتية وحتى الصحة مثل وهذا التعدد يجعل من الصعب تغطية كل الأبعاد في مذكرة واحدة دون الإخلال بالعمق التحليلي.

منهجية البحث:

- **المنهج التحليلي:**

يستخدم لتحليل المعطيات والوقائع المتعلقة بالعلاقات الصينية والإفريقية والأمريكية الإفريقية، وكذا آليات عمل المنتدى الصيني الإفريقي وتطور التنافس بين الصين وأمريكا في القارة وهو الذي يسمح بفهم أبعاد السياسات التي تعتمدها القوتان العالميتان تجاه إفريقيا، وتحليل مضمون الاتفاقيات، والخطابات الرسمية، والمبادرات الاقتصادية والاستراتيجية.

- **المنهج المقارن:**

يستخدم لمقارنة الاستراتيجيات الصينية والأمريكية في إفريقيا، سواء من حيث الأدوات، المجالات الاقتصاد، الأمن، الدبلوماسية، التكنولوجيا أو من حيث النتائج والانعكاسات على القارة وذلك يسهم في إبراز أوجه الاختلاف والتشابه بين الطرفين، وتحديد أيهما أكثر تأثيرا أو قبولا في البيئة الإفريقية.

- **المنهج التاريخي:**

يعتمد لتتبع تطور العلاقات بين الصين وإفريقيا من جهة، وبين أمريكا وإفريقيا من جهة أخرى، مع رصد اللحظات المفصلية التي بدأت فيها مظاهر التنافس والذي يساعد على فهم الخلفية التاريخية التي تقف وراء هذا التنافس، ويكشف كيف تحوّل المنتدى الصيني الإفريقي إلى أداة استراتيجية في هذا السياق.

تحديد المفاهيم:

الإستراتيجية:

يواجه مفهوم الاستراتيجية غموضا وتعددا في التعريفات بين الباحثين في العلوم الاجتماعية (العسكرية، السياسية، الاقتصادية)، حيث يعرفها البعض على أنها:

دراسة وتحليل وتقييم للاختيارات المتاحة للدولة في قضية أو موقف معين، وكيفية استخدام الإمكانات والموارد لتحقيق الأهداف المحددة من السلطة السياسية، مع التأكيد على أن" لكل موقف إستراتيجية ولكل هدف إستراتيجيته الملائمة ولا تطبق بنجاح في موقف آخر أو لهدف آخر، وأن وضوح الأهداف شرط أساسي حيث يؤدي فقدانه إلى شلل الإستراتيجية والحد من فعاليتها ويعود أصل المصطلح إلى الكلمة اليونانية "stategos" فن القيادة، لكن استخداماته المعاصرة تعددت عبر المجالات .وفي تحليل العلاقة بين السياسة والإستراتيجية، يصرح ريمون آرون بأن: "الفكر الاستراتيجي يتحدد بالمشكلات السياسية ويهتم بالوسائل لا بالأهداف فتحديد الأهداف هو وظيفة السياسي، بينما مسؤولية الإستراتيجي هي تحريك وتعبئة الموارد المختلفة لتحقيق الأهداف دون تحديد المصلحة القومية، مؤكدا أن خضوع الاستراتيجي للسياسة مبدأ أساسي مسلم به."[1]

الاعتماد المتبادل:

لا يعد مفهوم" الاعتماد المتبادل "من المفاهيم المثيرة للجدل من حيث تعريفه أو تحديد معناه، على خلاف العديد من المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية .إذ يتفق معظم الباحثين، خاصة من المدرسة الليبرالية، على حصره في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية .كما أن الاعتراف بوجود هذه الظاهرة لا يُعد محل خلاف، حتى من قبل الواقعيين الجدد الذين يقرّون بوجودها في سياق العلاقات الدولية .غير أن الجدل الحقيقي يتمحور حول مدى تأثير الاعتماد

[1] فضيل دليو، عاطف كلاع، "الاستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها"، **الباحث الاجتماعي**، ع.13، 2017، ص. 56.

المتبادل على السياسات الدولية ومضامينها، فضلاً عن التساؤل حول ما إذا كان هذا الاعتماد يمكن أن يشكل دافعا لتعزيز السلم الدولي.

ويعرف جوزيف ناي الاعتماد المتبادل بأنه" حالة من التأثير المتبادل بين الأطراف المختلفة"، بينما يقدم مع روبرت كيوهان تعريفا للاعتماد المتبادل" المعقد"، يتمثل في تراجع أهمية العلاقات الأمنية والعسكرية، مقابل تزايد كثافة وتشابك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تربط دول العالم ببعضها البعض[1]↑

التكيف الهيكلي:

يعرف التكيف الهيكلي على أنه مجموعة السياسات والاجراءات التي يتم تطبيقها استجابة

للهزات والصدمات الداخلية والخارجية المفاجئة .والتي تتعرض لها أي دولة .وذلك بهدف تحسين وضع المدفوعات، وتقليص عجز الموازنة في الأجل المتوسط وتحقيق تقدم في النمو الاقتصادي ويقصد بالتكييف الهيكلي مجموعة السياسات والاجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الانتاجية ودرجة مرونة الاقتصادي، هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل السوق، إلى جانب أنها تؤثر على بعض المتغيرات الكلية مثل الأسعار، أسعار الفائدة، عجز الموازنة، الميزان التجاري.[2]

[1] محمد الطاهر عديلة، "الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي، **دفاتر السياسة والقانون**، ع.15، (جوان 2016)، ص. 248.

[2] ايمان أحمد عوض، "أثر برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي على استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مصر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، م.32، ع.4، ص. 91.

الفصل الأول:

الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية

مقدمة الفصل:

تحتل القارة الإفريقية موقعا بالغ الأهمية في المعادلات الاستراتيجية الدولية، نظرا لما تمثله من رهان متعدد الأبعاد في السياسات العالمية .فالجغرافيا التي تتيح فرص الربط والتحكم في المسارات الحيوية، والموارد التي تمنح قدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي، إلى جانب التحولات السكانية التي تشكّل ثقلاً ديمغرافياً صاعداً، تجعل من إفريقيا محوراً رئيسياً في الحسابات الجيوسياسية والاقتصادية للدول الكبرى .وتتجلى هذه الأهمية في التنافس المتزايد حول النفوذ داخل القارة، حيث لم تعد تنظر إليها كفضاء هامشي، بل كمجال حيوي تتقاطع فيه مصالح الأمن، والطاقة، والتجارة، والتنمية، فضلاً عن كونها ساحة مستقبلية لإعادة تشكيل موازين القوى الدولية .وعليه، فإن تحليل الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا لا ينفصل عن فهم طبيعة التحولات التي يعرفها النظام الدولي، ولا عن إدراك ما تمثله من فرص وتحديات في آنٍ واحد، ما يجعلها عنصرا أساسيا في صلب التفاعلات الجيوسياسية الراهنة والمستقبلية.

المبحث الأول: تصاعد الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية:

يشكل فهم الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا مدخلا ضروريا لاستيعاب طبيعة التنافس الدولي المتزايد حولها، غير أن هذه الأهمية لم تكن ثابتة عبر الزمن، بل عرفت تطورا ملحوظا في ضوء التحولات العالمية المتسارعة .فقد بدأت مكانة القارة تأخذ منحى تصاعديا في أجندات القوى الكبرى، نتيجة لتغيرات جيوسياسية واقتصادية وديمغرافية أعادت تشكيل نظرة الفاعلين الدوليين إليها.

المطلب الأول: البعد الجيوسياسي لأفريقيا:

تعصف بالمنطقة منذ بداية هذا القرن تحولات جيواستراتيجية كبرى وتواترت أحداث مفصلية تركت آثارا وتداعيات سياسية في العالم بشكل عام، فكانت الجغرافيا السياسية هي العامل الأكثر تأثيرا في رسم سياسات الدول الاستراتيجية والاقتصادية وتحديد موقع هذه الدول في الاستراتيجيات الإقليمية والعالمية،[1] اذ تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأي إقليم، دورا كبيرا في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم واشكالها وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الاطراف الأخرى، سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولي.

وليس الغرض من الجيوسياسة سوى فهم ديناميكيات الصراع الذي يدور على الخارطة السياسية العالمية وبالتالي أصبح معناها الرؤى السياسية عن العالم وكيفية تشكلها وكذلك ربط

[1] مؤلف جماعي، **التوجهات الدولية تجاه القارة الأفريقية**، (برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط.1، 2020)، ص. 5.

الديناميكيات المحلية بالإقليمية والعالمية وبالنظام العالمي ككل. إنها تدرس المآسي والصراعات في إطار الاستراتيجيات والآفاق السياسية مقدمة نظرة فريدة من نوعها.[1]

تتمتع قارة أفريقيا بموقع جيواستراتيجي متميز ، حيث تتوسط قارات العالم القديم، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب المحيط الأطلسي، فيما ترتبط بآسيا عبر قناة السويس والبحر الأحمر من الشمال الشرقي، وتطل على المحيط الهندي من الجنوب الشرقي والشرق. تصنف أفريقيا كثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من 30 مليون كيلومتر مربع. وتضم القارة 54 دولة ذات خصائص جيوسياسية واقتصادية واجتماعية متباينة، تتفاوت في الحجم السكاني والموارد الطبيعية والبنية الاقتصادية. فمن بين دولها، تعد الجزائر الأكبر مساحة بتغطيتها 2,381,741 كيلومترا مربعا، تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية بمساحة 1,865,813 كيلومترا مربعا.

يعتبر المناخ في أفريقيا نموذجا للتنوع البيئي، حيث يجمع بين المناخ الاستوائي الرطب في المناطق الوسطى والجنوبية، والمناخ شبه القطبي في المرتفعات، فيما تهيمن الظروف القاحلة على النطاق الشمالي. وتظهر التضاريس تنوعا لافتا، بدءا من السهول الساحلية الخصبة المحيطة بالشواطئ، مرورا بمناطق السافانا الممطرة في الأجزاء الوسطى، ووصولا إلى الصحاري الشاسعة. ينعكس هذا التباين الجغرافي والمناخي بشكل مباشر على التنوع البيولوجي، حيث تزخر القارة بأنماط نباتية فريدة، وثروة حيوانية تضم أنواعا برية متميزة،

[1] ضياء عبد المحسن محمد، **الجغرافيا البولويتيكية**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط.1، 2015)، ص. 30.

كتلك الموجودة في السهول المفتوحة والغابات الاستوائية. يضاف إلى ذلك التفاعل بين العوامل الطبيعية والبشرية الذي يحدد الخصائص البيئية والاقتصادية لدول القارة[1].

تتمتع القارة الأفريقية بأقاليم ذات موقع جيوسياسي استراتيجي، لا يقتصر دورها على البعد الجغرافي فحسب، بل يمتد ليشمل تأثيرات متشابكة في المجالات الاقتصادية والسياسية والبيئية. وتبرز منطقة القرن الأفريقي كواحدة من أكثر هذه الأقاليم حيوية، نظرا لتنوعها البيئي والاستثنائي، الذي يجعلها مصدرا حيويا للموارد الطبيعية، كالمياه العذبة والثروات المعدنية والزراعية. كما تعد هذه المنطقة ممرا بحريا عالميا بالغ الأهمية، لسيطرتها على نقاط اتصال حيوية بين البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، مما يمنحها دورا محوريا في التجارة الدولية، لا سيما في نقل النفط من دول الخليج العربي إلى الأسواق العالمية، إلى جانب سلع تجارية أخرى. ويعزز هذا الموقع قدرتها على التحكم في الممرات المائية الاستراتيجية، مثل مضيق باب المندب، الذي يشكل شريانا رئيسيا لحركة الملاحة الدولية. تتضاعف الأهمية الجيوسياسية للمنطقة بفضل ارتباطها الجغرافي بحوض النيل، الذي تعتبر إثيوبيا عبر سيطرتها على منابعه لاعبا رئيسيا في إدارة موارده المائية، مما ينعكس على الأمن المائي والاقتصادي لدول المصب. كما تربطها شبكة من التفاعلات مع دول الشرق الأفريقي والقرن الأفريقي، مما يرسخ دورها كحلقة وصل بين أقاليم متعددة وقد تجلى الدور الاستراتيجي لهذه الأخيرة خلال التحديات الأمنية التي شهدتها، مثل تفشي ظاهرة القرصنة البحرية على مدى العقد الماضي، والتي دفعت دولا عالمية إلى تعزيز وجودها العسكري لحماية طرق التجارة والناقلات النفطية. كما أسهمت النزاعات المسلحة الداخلية، سواء بين الكيانات الإثنية أو الجماعات المسلحة في الصومال، في إبراز تداعيات عدم الاستقرار الإقليمي على المصالح الدولية، مما جعل المنطقة محط أنظار الفاعلين العالميين لضمان أمن الممرات الحيوية ومواردها

[1] الجزيرة، "أفريقيا"، في: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/14/%d8%a3%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%82%d9%8a%d8%a7، تاريخ الاطلاع: (2025/03/20).

الاستراتيجية. هكذا تقدم منطقة القرن الأفريقي نموذجا لتعقيدات التفاعل بين الجغرافيا والسياسة والاقتصاد، حيث تشكل العوامل البيئية والثقافية قاعدة لتشكيل تحالفات إقليمية ودولية، في ظل تنافس القوى الكبرى على تأمين مصالحها في فضاء تهدده التحديات الأمنية والصراعات الداخلية.[1]

الشكل رقم (01): خريطة توضح حركة تدفق الأسلحة إلى شرق ووسط أفريقيا عبر القرن الإفريقي.

المصدر: https://arabprf.com/?p=2565.

[1] صلاح الدين رأفت، "الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي"، **مجلة البيان الرقمية**، العدد 378، (11 أكتوبر 2018).

المطلب الثاني: تنامي الأهمية الاقتصادية لأفريقيا:

تعتبر القارة الإفريقية من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، حيث تضم احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى المعادن القيمة. وبفضل تنوع مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح، فإن إفريقيا تمتلك إمكانيات هائلة لتلبية احتياجات العالم من الطاقة. ويعود الاهتمام الكبير بالقارة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي، الذي يسهم في تسهيل نقل الطاقة عبر المحيطات والمضايق إلى أسواق العالم. علاوة على ذلك، تزخر القارة بالثروات الزراعية والحيوانية والأحجار الكريمة، مما يعزز من قوتها الاقتصادية ويجعلها لاعباً رئيسياً في الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية على الصعيد الدولي.

1. النفط:

تتمتع الدول الأفريقية باحتياطيات استراتيجية ضخمة من مصادر الطاقة التقليدية والبديلة، حيث تحتل موارد النفط والغاز الطبيعي مكانة محورية في ميزانها الاقتصادي، إلى جانب ثروات معدنية متنوعة وطاقات متجددة واعدة. وتستقطب هذه الثروات اهتماما متزايدا من الدول الصناعية، التي تسعى إلى تعزيز شراكاتها الاقتصادية عبر آليات التجارة والاستثمار المباشر، لا سيما في ظل الارتفاع المطرد للطلب العالمي على الطاقة وتضاؤل الإنتاج في مناطق تقليدية أخرى وتجسد حقيقة تواجد ما يقارب 500 شركة نفطية عاملة في القارة الأفريقية حاليا حجم الفرص الاستثمارية الجاذبة في هذا القطاع. كما تشير البيانات إلى تطور ملحوظ في الاحتياطيات النفطية، حيث قفزت من نحو 58 مليار برميل عام 1980 إلى ما يقارب 128 مليار برميل بحلول عام 2015، وهو ما يعكس تنامي الدور الجيوستراتيجي للقارة في أسواق الطاقة العالمية. هذه الديناميكيات

تسهم في تحويل أفريقيا إلى محور حيوي للتعاون الاقتصادي الدولي، حيث تترجم الموارد الطبيعية إلى رافد للتنمية المستدامة، وتعزز موقعها كشريك لا غنى عنه في تحقيق الأمن الطاقوي العالمي.[1]

تشكل القارة الأفريقية سوقا بالغ الأهمية في قطاع النفط العالمي، إذ تظهر البيانات أن الاعتماد على الواردات النفطية يشهد تصاعدا ملحوظا لدى القوى الاقتصادية الكبرى. فوفقا للإحصائيات، تستورد دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته 48% من احتياجاتها النفطية، مع توقعات بانخفاض قدرة القارة الأوروبية على تغطية احتياجاتها المحلية من الطاقة إلى 30% بحلول عام 2030. وبالنسبة إلى الاقتصادات الآسيوية والأمريكية، تظهر اليابان والولايات المتحدة الأمريكية اعتمادا مماثلا على الاستيراد، حيث تبلغ نسبة وارداتهما النفطية 52% و53% على التوالي. أما الصين، التي حافظت تاريخيا على اكتفاء ذاتي في مجال النفط، فقد تحولت إلى مستورد صاف منذ عام 1993، مما عزز الطلب العالمي وفي السياق ذاته، برزت أفريقيا كفاعل رئيسي في الخريطة النفطية العالمية، حيث تشير تقارير اللجنة الأفريقية للطاقة إلى أن إنتاج القارة يمثل 11% من الإنتاج العالمي. كما تقدر بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" أن احتياطيات أفريقيا من النفط الخام تشكل نحو 8% من الاحتياطيات العالمية، مما يبرز إمكاناتها الاستراتيجية في سوق الطاقة الدولية كما توضح هذه المؤشرات تحولا جيوسياسيا في توزيع الموارد النفطية، مع تزايد الاعتماد على المصادر الأفريقية لسد الفجوة بين العرض والطلب العالمي.[2]

2. الغاز:

تشغل القارة الإفريقية مكانة متوسطة في خريطة الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي، حيث تسهم بنحو6.5% من الإنتاج العالمي، وفقا للإحصاءات الحالية. ومع ذلك، تعد القارة مخزونا استراتيجيا

[1] اخلاص قاسم نافل السعدي، **التنافس الصيني الأمريكي على الطاقة في أفريقيا**، (العراق: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية)، ص. 195.

[2] وليد حمودة، "الأهمية الاقتصادية للقارة الأفريقية في النطاق الدولي والإقليمي"، **مجلة العلوم الإدارية والسياسية**، ع.1، (جويلية 2024)، ص ص. 469 -470.

للاحتياطيات العالمية، إذ تقدر احتياطاتها المؤكدة بحوالي 634 تريليون متر مكعب، ما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي. يلاحظ تباينا جليا في توزيع هذه الثروة بين الدول الإفريقية؛ فنيجيريا تهيمن باحتياطي يقدر بـ 206.53 تريليون قدم مكعب، بينما تتراجع حصص دول مثل أنغولا 13.5 تريليون قدم مكعب وغينيا الاستوائية 5 تريليونات قدم مكعب والكونغو برازافيل 1 تريليون متر مكعب. أما الجزائر، فتحافظ على موقعها التاريخي باحتياطيات تشكل 2% من الإجمالي العالمي، مما يبرز تنوع مصادر الطاقة في القارة .تتجه التوقعات إلى ارتفاع إنتاج الغاز الإفريقي إلى 470 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، مع تركيز جيوسياسي على غرب إفريقيا، التي تستأثر بـ 70% من إنتاج النفط الإفريقي و60% من الاحتياطيات المكتشفة حديثا. وقد أعلنت دول هذه المنطقة عن اكتشافات غازية تزيد عن 50 تريليون قدم مكعب، مع تركيز على حقول رئيسة مثل ياكار–تيرانغا في السنغال، وأوركا في موريتانيا، وبالين في كوت ديفوار، والتي يتوقع أن تُشكل نواة للإمدادات المستقبلية .تُشير الفجوة بين حجم الاحتياطيات 10% عالميا وحصة الإنتاج الحالية 6.5% إلى إمكانات نمو غير مستغلة، تعتمد على تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية للاستخراج والتوزيع، وتطوير الشراكات الدولية. إلا أن هذا النمو يواجه تحديات هيكلية، مثل عدم التوازن في توزيع الموارد بين الدول، وضغوط التحول نحو الطاقة النظيفة، والتي قد تؤثر على الجدوى الاقتصادية للمشاريع طويلة الأجل. من الناحية الجيواستراتيجية، تبرز هذه التحولات دور إفريقيا كشريك محتمل في سد الفجوة الطاقوية العالمية، خاصة مع تنامي الطلب على الغاز كوقود انتقالي. ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذه الرؤية سياسات فعَّالة لإدارة العوائد، وضمان التوازن بين التنمية المحلية والمصالح العالمية، في ظل اشتداد المنافسة على موارد القارة.[1]

[1] أحمد عسكر، "دور جديد: كيف يعزز النفط والغاز المكانة الدولية لإفريقيا"، **تقارير افريقية**، ع.55، (جانفي 2023)، ص. 122.

3. المعادن:

تعتبر القارة الأفريقية من أغنى المناطق في العالم من حيث الموارد الطبيعية، حيث تضم موارد متنوعة تشمل النفط، والنحاس، والماس، والبوكسيت، والليثيوم، والذهب، بالإضافة إلى الغابات الاستوائية الغنية بالأخشاب الصلبة والفواكه الاستوائية. وتحتل القارة موقعا استراتيجيا في قطاع المعادن الثمينة، إذ تمتلك أكبر الاحتياطيات العالمية لهذه الموارد. وفيما يتعلق بقطاع الطاقة النووية، تسهم أفريقيا بنحو 20% من الإنتاج العالمي لليورانيوم، مع وجود احتياطيات تقدر بثلث الاحتياطي العالمي لهذا العنصر الحيوي، وتتصدر دول مثل النيجر، وناميبيا، وجنوب أفريقيا قائمة الدول المنتجة له، أما في مجال إنتاج الذهب، فقد سجلت القارة إنتاجًا تجاوز 483 طنا خلال السنوات الماضية، ما يعادل نحو ربع الإنتاج العالمي، حيث تسهم جنوب أفريقيا وحدها بنصف هذا الإنتاج، تليها دول مثل غينيا، وغانا، ومالي، وتنزانيا. وتبرز الأهمية الجيوسياسية لأفريقيا في هذا السياق بامتلاكها ما يقارب 50% من الاحتياطيات العالمية المعروفة من الذهب، مما يجعلها محط أنظار القوى الدولية والإقليمية الساعية إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والأمني.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الثروات الطبيعية تسهم في تشكيل خريطة التفاعلات الاقتصادية والسياسية العالمية، مع ما يرافق ذلك من تحديات تتعلق بالاستغلال المستدام وإدارة الموارد في ظل التوازنات الجيوسياسية المعقدة، إضافة إلى هيمنة القارة الأفريقية على سوق الألماس العالمي، حيث تسهم بنحو 40% من الإنتاج العالمي الإجمالي، وتتركز المناطق الرئيسة لإنتاجه في دول مثل بوتسوانا، وأنغولا، وجنوب أفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وناميبيا. ومع ذلك، ارتبط استخراج الألماس في القارة بتفاقم النزاعات الداخلية، حيث استُخدمت عائداته في تمويل الحروب الأهلية التي طال أمدها، مما أضفى بعدا جيوسياسيا حساسا على هذه الصناعة. علاوة على ذلك، تحتل أفريقيا موقعا محوريا في إنتاج البلاتين، إذ تنتج ما يزيد عن 80% من

الإمدادات العالمية، مما يعزز مكانتها كشريك استراتيجي في الصناعات التكنولوجية والتحويلية. كما تبرز أهميتها في سوق الكوبالت، الذي يعد مكونا حيويا في صناعات البطاريات القابلة للشحن وتقنيات الطاقة المتجددة، حيث تُسهم بنسبة 27% من الإنتاج العالمي. [1]

تظهر هذه البيانات الثراء غير المسبوق للموارد الأفريقية وقدرتها على التأثير في الأسواق العالمية، إلا أن هذا الواقع يقترن بتحديات جسيمة، مثل إدارة الموارد بشكل مستدام، وضبط التبعات السياسية والاجتماعية لاستغلالها، خصوصا في ظل التنافس الدولي المتصاعد للسيطرة على هذه الثروات الاستراتيجية.

المطلب الثالث: الواقع الديمغرافي في أفريقيا:

تشكل التحولات الديموغرافية الجارية في إفريقيا فرصة استثنائية لتحفيز النمو الاقتصادي، شريطة تبني سياسات استباقية تعمل على توظيف هذه الديناميكيات السكانية بشكل فعال. إذ يساهم الانخفاض المستمر في معدلات وفيات الأطفال، إلى جانب التحسن الملحوظ في متوسط العمر المتوقع، في زيادة إجمالي عدد السكان، مع تركيز خاص على ارتفاع نسبة الفئة العمرية النشطة (15–64 سنة). يعرف هذا التغير الهيكلي في التركيبة السكانية، والمشار إليه في الأدبيات الأكاديمية بمصطلح "التحول الديموغرافي"، بكونه محركا تاريخيا لتحقيق مكاسب تنموية، حيث ساهم سابقا في تعزيز الازدهار الاقتصادي عبر زيادة إنتاجية القوى العاملة وتوظيف رأس المال البشري.[2]

تؤكد الدراسات الأكاديمية أن العلاقة بين الاقتصاد والديموغرافيا علاقة وثيقة ذات تأثير متبادل، فمن جهة، يلعب التطور الاقتصادي مثل تحسين الدخل وانتشار الخدمات الصحية

[1] حمودة، **مرجع سابق**، ص ص. 466-467.

[2] ناصر فهد بداح، جلال عبد الفتاح، عبد الوكيل محمد أبو طالب، **"التحول الديموغرافي لدول القارة الأفريقية"، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل**، المجلد 02، العدد 01، (جانفي 2021)، ص. 1446.

والتعليمية دورا محوريا في تشكيل خصائص النمو السكاني، بما في ذلك معدلات الخصوبة والهجرة والتوزيع العمري. ومن جهة أخرى، تؤثر العوامل الديموغرافية كحجم السكان والتركيبة العمرية بشكل كبير على وتيرة النمو الاقتصادي، سواء عبر توفير قوة عاملة فعالة أو عبر زيادة الضغوط على الموارد.[1]

شهدت أفريقيا تطورا ديموغرافيا لافتا بين عامي 1960 و2018، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي سكان العالم من 7.5% إلى 14.2%. وعلى صعيد الأرقام، قفز عدد سكان القارة من 227.2 مليون نسمة عام 1960 إلى 509.5 مليون عام 1990 بنمو نسبته 124.2%، ثم إلى 1.078 مليار عام 2018 بزيادة تقدر بـ 374.5% مقارنة بعام 1960. وفي المقابل، لم تتجاوز نسبة النمو السكاني العالمي خلال الفترة نفسها 150.5%، مما يبرز تسارعا أفريقيا غير اعتيادي. يرتبط هذا النمو بتحسن الرعاية الصحية بعد مرحلة الاستعمار، وتراجع الوفيات دون مواكبة كافية لسياسات تنظيم الأسرة، بالإضافة إلى التركيز على التنمية الاقتصادية دون استثمار متوازن في البنية التحتية أو التعليم. ورغم ما يشكله هذا النمو من ضغوط على الموارد وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، فإنه يحمل إمكانية تحوله إلى عائد ديموغرافي عبر سياسات استباقية في التعليم والشفافية، مما قد يعزز دور أفريقيا في الخريطة الجيوسياسية العالمية.[2]

تتسم المؤشرات الديموغرافية في القارة الأفريقية بتباينات واضحة بين أقاليمها، لا سيما في معدلات النمو السكاني ومكوناته الخصوبة، الكثافة السكانية، حيث تلعب العوامل الجغرافية البيئة الطبيعية، توزيع الموارد، والظواهر البشرية (الهجرة)، والاقتصادية (التنمية غير المتوازنة)، والاجتماعية (العادات الثقافية، مستوى التعليم) دورا محوريا في تشكيل هذه الاختلافات. وتتجلى أبرز مظاهر التباين في توزيع السكان على مستوى الأقاليم الخمسة للقارة، ففي عام 2020،

[1] هدى داود نجم السعد، **محاضرات في الديمغرافيا**، (العراق: جامعة البصرة، كلية الآداب، قسم الجغرافية والنظم الجغرافية)، ص. 5.
[2] بداح، **مرجع سابق**، ص. 1456.

احتلت المنطقة الشرقية النسبة الأكبر (33.3%) من إجمالي سكان أفريقيا، تليها المنطقة الغربية (30%)، ثم الشمالية (18.3%)، فوسط القارة (13.4%)، بينما لم تتجاوز حصة الإقليم الجنوبي (5.1%) فقط.[1]

يرتبط هذا التحول أيضا بزيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، مما يسهم في بناء قوة عاملة أكثر كفاءة وقدرة على رفع الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، يخلق النمو السكاني ديناميكية اقتصادية جديدة عبر تحفيز الطلب المحلي، مما يجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، خاصة في القطاعات المرتبطة بالاحتياجات المتزايدة للسكان. على الصعيد العالمي، يوفر التفاوت الديموغرافي بين أفريقيا ذات الهيكل السكاني الشاب والمناطق الأخرى التي تشهد شيخوخة سريعة فرصا للتكامل الاقتصادي عبر سلاسل القيمة العالمية، لا سيما إذا ركزت السياسات الأفريقية على تعزيز الميزة التنافسية في القطاعات كثيفة العمالة، مدعومة ببيئة تجارية مفتوحة تسهل نقل التكنولوجيا وتدفقات رأس المال.

تمتد هذه الفوائد لتشمل تأثيرات الهجرة الدولية، حيث تسهم تحويلات العمالة في دعم اقتصادات البلدان الأصلية، بينما تستفيد الاقتصادات المضيفة من سد فجوات العمالة لديها. وبالتالي، فإن التفاعل بين التحول الديموغرافي والسياسات الاقتصادية الفعالة مثل تعزيز البنية التحتية المؤسسية وتبني استراتيجيات شاملة يلعب دورا محوريا في تحويل التغيرات السكانية إلى محرك للتنمية المستدامة، ليس في أفريقيا فقط، بل في الاقتصاد العالمي ككل.[2]

[1] منى على عبد الرحمان شافعي، "التحول الديمغرافي في إفريقيا"، **قراءات تنموية**، السنة العشرون، ع. 61، (جويلية 2024)، ص. 65.
[2] بداح، **مرجع سابق**، ص ص. 1474-1475.

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية بالنسبة للصين:

تندرج علاقة الصين بإفريقيا ضمن إطار أوسع من التحركات الجيوسياسية التي تعكس طموحات بكين لتوسيع نفوذها العالمي، حيث باتت القارة الإفريقية تحتل موقعاً محورياً في استراتيجيتها الدولية .فالأهمية الاستراتيجية لإفريقيا بالنسبة للصين لا تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً سياسية ودبلوماسية وأمنية، في سياق سعي الصين إلى إعادة تشكيل توازنات القوة على الساحة الدولية.

المطلب الأول: البعد السياسي:

أسهمت الضغوط الدبلوماسية التي مارستها الصين في إفريقيا بشكل فعّال في منع إقامة أو استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإفريقية وتايوان، كما ساهمت في عرقلة محاولات تايوان لاستعادة مقعدها في الأمم المتحدة. وقد شهدت الساحة الإفريقية تحولا تدريجيا في دعمها من الجزيرة التايوانية إلى جمهورية الصين الشعبية، حيث نجحت بكين في تهميش الحضور الدبلوماسي التايواني ليس فقط في إفريقيا، بل على الصعيد العالمي. وفي نهاية المطاف، تبنت غالبية الدول الإفريقية نهج السياسة الواقعية، الذي دفعها إلى قطع علاقاتها مع تايوان وتعزيز تعاونها مع الصين الشعبية، انطلاقا من اعتبارات مصلحية وبراغماتية مرتبطة بالفرص الاقتصادية والدعم السياسي الذي توفره الصين.[1]

تتأسس العلاقات الصينية الإفريقية على إرث تاريخي ممتد يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث شكلت الصين داعما رئيسيا لحركات التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار في إفريقيا خلال مرحلة تصفية الاستعمار في منتصف القرن العشرين. وقد تجسد هذا الدعم في تبني الصين سياسة خارجية قائمة على مبادئ التضامن مع دول الجنوب العالمي، مما عزَّز مكانتها كحليف

[1] العبد الرحمان حكمات ،" إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، **سياسات عربية**، ع. 22، (سبتمبر 2016)، ص. 75.

استراتيجي للدول الإفريقية الناشئة. خلال الحرب الباردة، اكتسبت هذه العلاقات زخما إضافيا عبر الانضواء تحت مظلة مؤتمر باندونج، الذي مثل إطارا جامعا لأهداف مشتركة تتمثل في رفض الهيمنة الثنائية القطبية وتعزيز السيادة الوطنية.[1]

تعد تايوان عنصرا محوريا في السياسة الخارجية والاستراتيجية الصينية، حيث لعبت دورا بارزا في تشكيل علاقات الصين الدولية، خاصة مع الدول الأفريقية. ومنذ عام 1949، مثلت تايوان الصين في الأمم المتحدة، محتفظة بمقعدها الدائم في مجلس الأمن. وخلال هذه الفترة، استمر الاعتراف الأفريقي بتايوان حتى عام 1971، وهو العام الذي شهد بداية تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة.

مثل عام 1971 نقطة تحول في الاعتراف الدولي بالصين، حيث انتقل الاعتراف من تايوان إلى جمهورية الصين الشعبية، التي أصبحت الممثل الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة. هذا التحول انعكس بوضوح في المواقف الأفريقية، إذ حظيت بكين باعتراف غالبية الدول الأفريقية. فقد انخفض عدد الدول الأفريقية التي كانت تعترف بتايوان من 22 دولة قبل عام 1971 إلى أربع دول فقط بحلول نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يعكس هذا التغير نجاح الصين في تعزيز مكانتها الدولية وترسيخ مبدأ "صين واحدة" في سياساتها الخارجية، خاصة في علاقاتها مع الدول النامية.[2]

وهذا راجع بالأساس للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا التي تشكل نموذجًا استراتيجيًا متميزا يعتمد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تجنبا لفرض رؤى أيديولوجية أو قيم ثقافية أحادية الجانب. وتتجلى هذه الرؤية من خلال التزام الصين الصريح بمبادئ "اللاآت الخمسة(Five No's Principle) "، التي أُعلنت خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي في

[1] **المرجع نفسه**، ص. 72.
[2] **المرجع نفسه**، ص. 74.

بكين، والتي تنص على: عدم التدخل في اختيار الدول الإفريقية لمسارات تنموية تتناسب مع سياقاتها المحلية، ورفض التورط في شؤونها الداخلية، وتجنب فرض الإرادة الصينية، وإزالة القيود السياسية المرتبطة بالمساعدات التنموية، وعدم السعي لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة في مجالات الاستثمار والتجارة وهذا النهج يفسر إلى حد كبير عبر مراعاة الحيثيات التاريخية للقارة الإفريقية تجاه الخطابات الغربية التي تروج لمفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد، والتي غالبا ما تنظر إليها كأدوات للهيمنة. فالصين، بخلاف ذلك، تعرض نفسها كشريك تنموي محايد، يعتمد على الدبلوماسية الاقتصادية "الناعمة" لتعزيز مصالحه الجيوسياسية. وقد أسهمت هذه الاستراتيجية في ترسيخ النفوذ الصيني متعدد الأبعاد دون إثارة مقاومة مؤسسية أو شعبية، مما يُبرز فعالية النموذج الصيني في تحقيق التغلغل الاستراتيجي عبر آليات غير مباشرة تقوم على الاحتراف المصلحي المتبادل.[1]

بالنظر إلى العلاقات الصينية الإفريقية في بعدها الأممي، يتبين أن هذا البعد يعد من أكثر الجوانب حيوية وجوهرية في صياغة السياسات الصينية تجاه القارة. ولا يقتصر الأمر على الحضور العددي للدول الإفريقية داخل منظومة الأمم المتحدة، بل يتعداه إلى الفاعلية السياسية التي تمارسها هذه الدول داخل الهيئة الأممية. فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، أولت الصين أهمية متزايدة لمواقف الدول الإفريقية بشأن قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما أثناء التصويت على مشاريع القرارات التي غالبا ما كانت تقدم من قبل القوى الغربية ضد بكين غير أن الدور الإفريقي في المحافل الدولية لم يقتصر على هذا الجانب فحسب، بل تجلى كذلك في ملفات استراتيجية أخرى، مثل مسألة إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وإمكانية توسيع مجلس الأمن الدولي، بما في ذلك ترشيح اليابان لعضويته الدائمة، وهي المسألة التي شهدت فيها إفريقيا صراعا دبلوماسيا

[1] محمد محياوي، محمد هاملي، "الدور الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م. 7، (أفريل 2022)، ص. 203.

محموما بين الصين واليابان، حيث سعت كل منهما إلى استمالة الدعم الإفريقي لصالح مواقفها وفي هذا السياق، تميزت بكين بتقديم "عرض دبلوماسي شامل" لشركائها الأفارقة، يتضمن مزايا وإمكانات لا تستطيع طوكيو أو تايبيه مجاراتها، مستفيدة من موقعها المزدوج كدولة نامية تنتمي إلى "الجنوب العالمي"، وفي الوقت ذاته كقوة كبرى فاعلة في النظام الدولي. وتعد أزمة دارفور عام 2004 نموذجا بارزا يعكس هذا الدور المزدوج، حيث استطاعت الصين توظيف علاقاتها الإفريقية لتأمين مصالحها الإستراتيجية، وفي الآن ذاته لتأكيد قدرتها على التأثير في مسارات السياسة الدولية.[1]

المطلب الثاني: البعد الجيوسياسي الأمني:

برزت الصين كفاعل جيوسياسي مؤثر عبر تبني استراتيجيات متعددة الابعاد، تجسدت أبرز مظاهرها في الجانب السياسي (تعزيز التحالفات الثنائية)، والاقتصادي (ضمان تدفق الموارد الطبيعية)، والعسكري المتصاعد حديثًا. وبالنظر الى تحول الموارد الافريقية الى ركيزة استراتيجية للأمن القومي الصيني، أصبح من الضروري ملاحظة آليات الحماية الصينية لمناطق نفوذها، سواء عبر المشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دول مثل ليبيريا وكوت ديفوار وجنوب السودان والكونغو الديمقراطية، او عبر تعزيز التواجد العسكري المباشر من خلال تصدير الاسلحة واقامة البنى التحتية العسكرية، مما يثير تساؤلات حول مدى اتساق هذه الممارسات مع المبادئ الدبلوماسية الصينية التقليدية المعلنة.[2]

استغلت الصين السياسة الغربية القائمة على المشروطية السياسية في مبيعات الأسلحة، حيث مثلت الأخيرة قيودا أمنية وأخلاقية على الدول الأفريقية، لتحتل الصين موقعًا استراتيجيا كمصدر رئيسي للأسلحة في منطقة القرن الأفريقي، مستفيدة من فراغ النفوذ الناجم عن الشروط

[1] حكمات، **مرجع سابق**، ص ص. 75-76.

[2] م. بهاء الدين، "الجزائر سابع مستورد للسلاح في العالم"، في: https://bit.ly/2Ftl1C2، تاريخ الاطلاع: (2025/04/03).

الغربية الصارمة. وقد تجلى ذلك في تعزيز شراكاتها العسكرية مع دول مثل الصومال وإريتريا وإثيوبيا، عبر صفقات تسليح تخلو من الضغوط السياسية المباشرة، مما أتاح لها تعميق نفوذها في سياقٍ تنافسي تطغى عليه الحسابات الجيوسياسية أكثر من الاعتبارات الأمنية التقليدية.[1]

بالإظافة إلى تجلي التوجهات الاستراتيجية الصينية في تعزيز الهيمنة البحرية العالمية من خلال تضمين أهداف واضحة ضمن خططها التنموية الخمسية، حيث تولي الخطة الخمسية الحالية أولوية لتعزيز البنية التحتية البحرية عبر توسيع شبكات الموانئ الدولية ضمن إطار مبادرة "الحزام والطريق" وخلق ستة ممرات لوجستية رئيسية، ثلاثة منها تعبر القارة الأفريقية وهذا يوضح الأهمية الجيوسياسية لأفريقيا في الرؤية الصينية، إذ تعد دول مثل مصر وتونس وكينيا وتنزانيا نقاط ارتكاز حيوية ضمن هذه الشبكة. يفسر هذا التوجه في سياق السعي الصيني نحو ترسيخ وضعها كقوة بحرية عظمى، وهو مسعى يتقاطع مع طموحاتها للارتقاء بموقعها الجيوسياسي وتعزيز نفوذها في النظام الدولي. وتكشف التحليلات الاستراتيجية الصينية غير المُعلنة عن مفهوم "النقاط الاستراتيجية الخارجية"، الذي يعلي من القيمة التنافسية للموانئ الأفريقية في الحسابات الصينية، حيث تعتمد بكين آليات الهيمنة غير المباشرة عبر سيطرة شركاتها على إدارة وتشغيل هذه الموانئ، مما يمنحها تحكما فعليا في تدفقات التجارة الدولية ويعزز قدراتها على تحقيق مصالح استراتيجية متعددة الأبعاد (اقتصادية/عسكرية/سياسية) على المدى الطويل.[2]

تتزايد مشاركة الشركات الأمنية الصينية، مثل مجموعة خدمات الحدود (FSG) المُدرجة في هونغ كونغ، كأداة استراتيجية لحماية المصالح الاقتصادية والسياسية الصينية في أفريقيا، حيث تعمل هذه الشركات على تأمين مشاريع حيوية في قطاعات النفط والغاز والتعدين والبنية التحتية،

[1] محياوي، **مرجع سابق**، ص. 207.
[2] محمود سامح همام، "الموانئ الافريقية في الاستراتيجية الصينية: نفوذ اقتصادي أم توسع جيوسياسي"، في: https://democraticac.de/?p=103564، تاريخ الاطلاع: (2025/04/05).

بالإضافة إلى حماية العاملين والمستثمرين الصينيين. وقد توسع نطاق عمل هذه الكيانات من تقديم خدمات أمن شخصي غير مسلح إلى تبني أدوار أوسع تشمل التعامل مع التهديدات الإرهابية المتنامية، والتي تسببت في خسائر مالية تقدر بنحو 20 مليار دولار أمريكي للمشروعات الصينية في عام 2022. يعزى هذا التصعيد في النشاط الأمني إلى الانتشار الكثيف للوجود الصيني في القارة، الذي يشمل نحو 10 آلاف شركة ومليون مواطن، مما يجعلهم عرضة لعمليات الخطف والابتزاز، كما حدث في نيجيريا في فبراير 2023. يُنظر إلى هذه الخطوة ضمن إطار أوسع يعكس تحولا في السياسة الصينية نحو تعزيز الحماية الذاتية لمصالحها في بيئات غير مستقرة، وسط مخاوف من تفاقم الخسائر الاقتصادية والبشرية في ظل استمرار عدم الاستقرار الأمني وتزايد الأعمال العدائية ضد الأصول الصينية.[1]

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي:

شهدت صناعة النفط في الصين تطورا ملحوظا خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وذلك عقب إعادة تنظيم الحكومة الصينية لعمليات الشركات المملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز، مثل شركة الصين للبتروكيماويات (سينوبك)، التي تسيطر على ما يقارب 22.6% من إنتاج النفط الأفريقي. وتبرز أهمية القارة الأفريقية كركيزة استراتيجية للصين في سياق سعيها لتعزيز أمنها الطاقي وتنويع مصادر إمداداتها النفطية، حيث تعمل شركات صينية كبرى أخرى، مثل شركة البترول الوطنية الصينية، وشركة النفط البحرية الوطنية الصينية، وشركة "ستار" الصينية الوطنية للبترول، على توسيع نطاق استثماراتها في ثمانية دول أفريقية تشمل: الجزائر

[1] تامر محمد سامي، "التمدد العسكري الصيني في إفريقيا"، في:
https://pharostudies.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3/ ،
تاريخ الاطلاع: (2025/04/10).

وتشاد وكينيا وليبيا والنيجر والسودان وجنوب السودان وتونس. ولا تقتصر أهمية أفريقيا على كونها مصدرا حيويا للنفط فحسب، بل تعد سوقا استراتيجيا لتعزيز النفوذ الجيوسياسي الصيني وبناء شراكات اقتصادية طويلة الأمد، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على الواردات النفطية التي تبلغ نحو 7.8 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل أكثر من نصف الاستهلاك المحلي. تعد هذه الشراكة جزءا من سياسة صينية أوسع لربط التنمية الاقتصادية الأفريقية باحتياجات الصين الصناعية، مما يعكس تداخلا بين الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية في إطار المنافسة العالمية على الموارد[1] كما تمثل افريقيا ركيزة استراتيجية للصين في تعزيز مصالحها الاقتصادية العالمية، حيث تعد المناطق الصناعية الصينية المقامة في 16 دولة أفريقية عبر 25 منطقة للتعاون الاقتصادي والتجاري نموذجا بارزا لتعميق الشراكة الاقتصادية بين الطرفين. لا تقتصر اهمية هذه المناطق على توفيرها استثمارات صينية تجاوزت 7.35 مليار دولار حتى نهاية 2020، او خلقها أكثر من 46 ألف فرصة عمل محلية فحسب، بل تساهم في نقل التكنولوجيا الصينية وتوطين الصناعات، مما يعزز القيمة المضافة للموارد الافريقية ويفتح اسواقا جديدة للتقنيات والمنتجات الصينية. وفقا لتوقعات دراسة لوكالة "ماكنزي" الامريكية، فإن العوائد المالية الصينية من افريقيا قد تصل الى 440 مليار دولار بحلول 2025، بزيادة نسبتها 144%، مما يؤكد الدور الحيوي للقارة في تحقيق اهداف الصين الاقتصادية، مثل تأمين تدفق الموارد الخام، وتوسيع نطاق الاستثمارات الخارجية، وتعزيز القدرة التنافسية العالمية لشركاتها. تجسد هذه الشراكات سياسة صينية طويلة الامد لتحويل افريقيا الى شريك اقتصادي فاعل يسهم في دعم النمو الصناعي

[1] حسان صادق حاجم، **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط. 5، 2020)، ص.93.

الصيني، عبر الجمع بين الموارد الافريقية والخبرات التكنولوجية الصينية، مما يحقق مكاسب متبادلة تعزز موقع الصين كقوة اقتصادية رائدة في النظام الدولي.[1]

تعد أفريقيا سوقا استهلاكيا حيويا للصين، حيث نجحت المنتجات الصينية في اختراق الأسواق الأفريقية عبر سلع متنوعة تتراوح من البسيط إلى المتطور، بدءاً من الأدوات اليومية مثل الإبر وصولا إلى المنتجات التكنولوجية المعقدة مثل الطائرات. يعتمد هذا الانتشار على استراتيجية صينية تقوم على تقديم سلع منخفضة التكلفة مقارنة بالمنتجات الغربية، بل وأحيانا أرخص من السلع الأفريقية المحلية، مما يجعلها في متناول الشرائح الواسعة من المستهلكين. يتجسد هذا النهج في مشاهدات ملموسة، مثل آلاف الحاويات الصينية في الموانئ الأفريقية المحملة بمنتجات متنوعة تشمل الألعاب والمنسوجات والهواتف الذكية والأجهزة الإلكترونية والأدوية وقطع الغيار وحتى الأسلحة، إضافة إلى طوابير السيارات الصينية التي تشحن إلى القارة. يعد هذا التوغل التجاري انعكاساً لرؤية صينية تهدف إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي في أفريقيا، ليس فقط عبر توفير سلع رخيصة، بل أيضا عبر بناء اعتماد متبادل يرسخ مكانة الصين كشريك تجاري رئيسي. يسهم هذا النموذج في تدعيم المصالح الصينية الجيوسياسية، مع الاستفادة من الموارد والأسواق الأفريقية لتحقيق أهداف تنموية صينية، مما يعكس تكاملا استراتيجيا بين الأولويات الاقتصادية للصين والحاجات التنموية لأفريقيا.[2]

[1] جيهان عبد السلام عباس، "العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، م.16، ع.15، (جويلية 2022)، ص. 185.
[2] محياوي، **مرجع سابق**، ص. 204.

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تعد إفريقيا من المجالات الجيوسياسية التي حظيت بمكانة متقدمة في أولويات الاستراتيجية الأمريكية، لا باعتبارها مجرد امتداد خارجي، بل كمنطقة ذات أهمية متشابكة ترتبط بتوازنات القوة العالمية والمصالح الحيوية للولايات المتحدة .فقد أفرزت التغيرات الدولية المتسارعة وعوامل التنافس المتزايد بين القوى الكبرى ديناميكيات جديدة دفعت واشنطن إلى تعزيز حضورها في القارة.

المطلب الأول: البعد السياسي:

مثلت مرحلة الحرب الباردة منعطفا حاسما في تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية مع الشؤون الأفريقية، حيث شهدت هذه الفترة تحولا جوهريا في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة. ففي ظل التصاعد الحاد في الاستقطاب الدولي بين المعسكرين الشرقي (الاشتراكي) والغربي (الرأسمالي)، وتزامنا مع تصاعد حركات التحرر الوطني في أفريقيا التي استغلت التنافس الجيوسياسي لتعزيز نضالها، اتخذت السياسة الخارجية الأمريكية منحى جديدا يرتكز على احتواء المد الشيوعي كأولوية استراتيجية عليا[1] و أقرت وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم 2/162 NSC لعام 1953 بإطار استراتيجي يهدف إلى تعزيز التعاون مع الحلفاء الأوروبيين، وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا وبلجيكا، لمواجهة التحديات الجيوسياسية المتمثلة في المد السوفياتي خلال حقبة الحرب الباردة. وركزت الوثيقة على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول الأفريقية في تحقيق الأمن الاستراتيجي الغربي، مع الإشارة إلى ضرورة دعم مبدأ تقرير المصير لشعوب القارة كجزء من الرؤية طويلة المدى. ومن منظور الوثيقة، سعت السياسة الأمريكية إلى تحقيق توازن بين تعزيز المصالح المشتركة مع الحلفاء الأوروبيين في مستعمراتهم، والدفع تدريجيا نحو انتقال

[1] خالد التزاني، "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا: الدوافع والرهانات"، **مجلة المستقبل العربي**، ع. 463، (جوان 2015)، ص. 30.

سلمي نحو الاستقلال، مع مراعاة الاعتبارات التنموية التي رأت واشنطن أنها ضرورية لضمان استقرار الأنظمة المستقبلية. كما أبرزت الوثيقة أهمية تجنب انجرار حركات التحرر الأفريقية نحو التأثير السوفياتي، وهو ما دفع إلى تبني مقاربة تقوم على دعم التحولات السياسية في إطار شراكات تضمن استمرارية المصلحة الغربية. وفي هذا السياق، اتسمت العلاقات الأمريكية مع القارة الأفريقية بالتركيز على التعاون مع الحكومات التي تتبنى توجهات مناهضة للشيوعية، في ظل سعي الولايات المتحدة لاحتواء التمدد السوفياتي وتعزيز الأمن الإقليمي وفق أولويات الحرب الباردة.[1]

يرى عدد من المحللين أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا تعكس توجها نحو التخفيف من حدة الدبلوماسية التقليدية، مع تقليص الشروط المصاحبة للتعاون. وقد جاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، إلى القارة الإفريقية في سياق زمني لافت، إذ أعقبت جولات دبلوماسية مكثفة لعدد من القوى الدولية الفاعلة، من بينها زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الذي سعى إلى حشد الدعم الإفريقي لمواقف موسكو إزاء الغزو الروسي لأوكرانيا، وكذلك محاولة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إعادة صياغة العلاقات الفرنسية مع دول غرب إفريقيا، فضلا عن زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي في فيفري 2022. وفي هذا السياق، أكد بلينكن خلال زيارته على محورين أساسيين في إطار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة: يتمثل الأول في "الانفتاح"، بمعنى تمكين الأفراد والمجتمعات والدول الإفريقية من اختيار مساراتها وتشكيل مستقبلها بحرية، بينما يتمثل المحور الثاني في "التعاون مع الشركاء الأفارقة لتحقيق وعد الديمقراطية". كما لم يغفل بلينكن الإشارة إلى قضايا حيوية مثل التحول نحو الطاقة النظيفة

[1] التوفيق بوقاعدة، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا: دراسة في الدوافع والتحديات"، **مجلة مدارات سياسية**، م.7، ع.1، (16 جوان 2023)، ص ص. 51-52.

والتعافي من تبعات جائحة كوفيد-19، منتقدا في الوقت ذاته أنشطة مجموعة فاغنر الأمنية الروسية، المتهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة في عدد من الدول الإفريقية.[1]

تنطلق الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، التي أعلن عنها في أوت 2022، من إدراك الولايات المتحدة للأهمية السياسية المتزايدة للقارة الإفريقية في تعزيز مصالحها الإقليمية والدولية، خاصة في سياق المنافسة مع قوى كبرى مثل الصين وروسيا لبناء تحالفات وتأثير في الأنظمة السياسية الإفريقية. تجسد هذا التوجه عبر وثيقة سياسية من 17 صفحة، قدمها وزير الخارجية أنتوني بلينكن خلال جولته الإفريقية، وعرضت أبعادها خلال القمة الأمريكية-الإفريقية في ديسمبر 2022، بمشاركة واسعة من الدول الإفريقية والاتحاد الإفريقي. تركز الاستراتيجية على تعزيز الشراكة السياسية مع الحكومات الإفريقية عبر دعم مؤسسات الحكم الرشيد، مثل استقلال القضاء وحرية الصحافة، ومكافحة الفساد، وضمان الشفافية في الإدارة العامة، كأدوات لبناء أنظمة سياسية مستقرة تتفق قيمها مع المبادئ الأمريكية. كما تهدف إلى مواجهة النفوذ الخارجي المتنامي للدول المنافسة من خلال تصوير أنشطتها بأنها تهدد السيادة السياسية للدول الإفريقية، بينما تُقدم واشنطن نفسها كشريك يحترم الخيارات السياسية المستقلة لتلك الدول، في إطار الالتزام بالمعايير الدولية. تبرز الوثيقة التزام الولايات المتحدة بتحويل القارة إلى فضاء سياسي مفتوح، يعزز مصالحها عبر شراكات تقوم على الديمقراطية والحوكمة، مما يعيد تعريف دورها كفاعل مركزي في تشكيل التحولات السياسية الإفريقية، دون التدخل المباشر في السيادة الوطنية، وفقا للخطاب الرسمي المعلن.[2]

[1] إبراهيم درويش، "التايمز: القوة الأمريكية الناعمة تعود لإفريقيا ولكن بدون قفازات الديمقراطية وحقوق الإنسان"، **صحيفة القدس العربي**، (10 ماي 2025).
[2] بوقاعدة، **مرجع سابق**، ص. 58.

المطلب الثاني: البعد الجيوسياسي الأمني:

تتمتع القارة الأفريقية بأهمية استراتيجية كمنطقة جذب للاستثمارات والأنشطة الصناعية الأمريكية، نظرا لمزاياها الجيوسياسية المتمثلة في قربها الجغرافي النسبي من الولايات المتحدة، حيث لا تفصل بينهما سوى المسطحات المائية، مما يسهل عمليات النقل التجاري دون الحاجة إلى عبور ممرات مائية عالية المخاطر أو قطع مسافات طويلة لنقل الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن، فضلا عن تدفق السلع التجارية بشكل فعال في كلا الاتجاهين. كما تعد أفريقيا بوابة جنوبية حيوية لأوروبا، الحليف الاستراتيجي الأبرز للولايات المتحدة في الغرب، مدعومة بوفرة مواردها المائية من أنهار وبحيرات، وإطلالتها على محيطين رئيسيين: المحيط الهندي، الذي تتمركز فيه قاعدة دياغو غارسيا العسكرية التي يصنفها البنتاغون كمنشأة عسكرية متقدمة، والمحيط الأطلسي، الذي يشهد وجودًا نشطًا للأسطول الأمريكي السابع، مما يعزز الأبعاد الأمنية والاقتصادية للوجود الأمريكي في المنطقة[1]، كما أسفرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 عن تحول جوهري في المشهد السياسي الدولي، إذ أعادت تشكيل أولويات العلاقات الدولية وطبيعة السياسات الإقليمية، إلى جانب تحول في بنية التحالفات السياسية والدوافع المحركة للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد أفرزت هذه التحولات حقبة استراتيجية جديدة تميزت بإعادة تعريف الولايات المتحدة الأمريكية لعدوها الرئيسي، متجاوزة بذلك الإطار التقليدي للتنافس مع القوى الكبرى كالاتحاد السوفياتي السابق أو الصين الصاعدة في القارة السمراء، لتركز بدلا من ذلك على مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي كخطر وجودي يستدعي تعبئة الموارد الدبلوماسية والعسكرية في إطار ما عرف لاحقا بالحرب على الإرهاب. وقد مثل هذا التوجه تحولا بارزا في الرؤية

[1] حسان صادق حاجم، **مرجع سابق**، ص. 74.

الاستراتيجية الأمريكية، حيث باتت المواجهة مع التنظيمات الإرهابية غير الحكومية تحتل الصدارة في أجندة الأمن القومي، بدلا من التركيز حصريا على التنافس الجيوسياسي مع الدول الأخرى.[1]

تتمحور الدوافع الجيوسياسية للسياسة الأمريكية في شرق إفريقيا حول تعزيز النفوذ الاستراتيجي وضمان المصالح الحيوية في منطقة تعد بؤرة للتنافسات الدولية، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق أهداف متعددة المستويات. على الصعيد الرسمي، تتبنى واشنطن خطابا يدعم الانتقال الديمقراطي وترسيخ الحريات كجزء من بناء شراكات سياسية مستقرة، مع العمل على احتواء الصراعات الإقليمية العنيفة كالأزمات في السودان والصومال ومنطقة البحيرات العظمى لضمان استقرار يحافظ على مصالحها. في المقابل، تبرز أهدافا جيوسياسية غير معلنة تهدف إلى توسيع الوجود العسكري والاستخباراتي كأداة لمواجهة التهديدات الأمنية كالإرهاب والقرصنة وحماية الممرات البحرية الحيوية، إلى جانب تطبيق استراتيجيات احتواء للنفوذ الإسلامي الذي ينظر إليه كعقبة أمام الهيمنة الغربية. كما تركز السياسة الأمريكية على تعزيز التحالفات مع دول إفريقية ذات ثقل جيوسياسي كنيجيريا وجنوب إفريقيا وإثيوبيا، لتعظيم نفوذها في موازين القوى الإقليمية، والتصدي للمنافسين الدوليين في إطار الصراع على الموارد والطرق التجارية، ما يرسخ شرق إفريقيا كحلقة وصل حيوية في شبكة المصالح الأمريكية الممتدة من المحيط الهندي إلى القرن الإفريقي.[2]

تكتسب منطقة القرن الإفريقي أهمية جيواستراتيجية بارزة ضمن أولويات القيادة المركزية الأمريكية(U.S. CENTCOM) ، التي تعد إحدى المناطق الأربع الرئيسية الخاضعة لنطاق عملياتها العسكرية والأمنية. وتتوزع هذه المناطق الجغرافية الاستراتيجية على النحو التالي:

[1] مسعود دخالة، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الأفريقي بعد نهاية الحرب الباردة**، (قسنطينة: كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية)، ص. 284.

[2] حسن عبد الحليم محمد، محمود أبو العينين، "الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، م.45، ع.2، (أفريل 2023)، ص. 526.

1 .**منطقة شبه الجزيرة العربية والعراق:** وتشمل دول البحرين، الكويت، عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، اليمن، والعراق، وهي تعد محورا حيويا لضمان الأمن الطاقوي وحماية الممرات البحرية.

2 .**منطقة شمال البحر الأحمر:** وتضم جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وتلعب دورا محوريا في تأمين الممرات المائية الدولية مثل قناة السويس.

3 .**منطقة القرن الإفريقي:** وتشمل جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، جزر سيشل، الصومال، والسودان، وهي تعد منطقة استراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية المتمثلة في القرصنة والجماعات المسلحة.

4 **منطقة جنوب ووسط آسيا:** وتتضمن أفغانستان، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان، إيران، وباكستان، وهي ترتبط بمكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار الإقليمي.[1]

يبرز هذا التقسيم الجغرافي التركيز الأمريكي على تعزيز النفوذ العسكري والأمني في مناطق تشكل مفاصل حيوية للسيطرة على الممرات التجارية والموارد، حيث يُنظر إلى القرن الإفريقي كحلقة وصل بين القارات الأفريقية والآسيوية، ما يجعله ركنًا أساسيًا في حسابات الاستراتيجية الأمريكية الشاملة.

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية متعددة الأبعاد لمواجهة التهديدات الإرهابية في القارة الأفريقية، تعتمد على تعزيز النفوذ العسكري والأمني من خلال نشر القوات وتدريب الوحدات العسكرية والشرطية المحلية، إلى جانب ممارسة ضغوط دبلوماسية على الحكومات

[1] دخالة، **مرجع سابق**، ص ص. 266-267.

الأفريقية ولا سيما الهيئات التشريعية لإصدار تشريعات مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، يشير التحليل الاستراتيجي إلى أن الجدول الزمني لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة القرن الأفريقي يظل غير محدد، وهو ما أكد عليه وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد خلال زيارة رسمية إلى جيبوتي في ديسمبر 2001، مُعلنًا أن التواجد العسكري سيستمر لسنوات طويلة. ويعتبر قرار إنشاء القاعدة العسكرية الموحدة لأفريقيا أفريكوم مؤشرا على توسيع الأهداف الأمريكية لتتجاوز الجانب الأمني المباشر إلى حماية المصالح الجيواستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة في القارة، لا سيما في منطقة القرن الأفريقي ذات الموقع الجغرافي الحيوي، مما يُبرز تداخل العوامل الأمنية بالمصالح السياسية والاقتصادية في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.[1]

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي:

في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، رصد خبراء الاقتصاد الأمريكيون منطقة أفريقيا جنوب الصحراء كحدود اقتصادية صاعدة، حيث شهدت نموا سريعا رغم استمرار التحديات المرتبطة بالفقر. لم يقتصر هذا النمو على الارتفاع المؤقت في أسعار السلع الأساسية، بل ارتكز على تحولات هيكلية شملت حيوية القطاع الخاص، وتحسين الحوكمة، والابتكار التكنولوجي (خاصة في مجال الاتصالات المحمولة)، وتنويع قطاعات الخدمات والمعلومات، مما أدى إلى توسع سريع في الطبقة الوسطى، وحول المنطقة إلى سوق استهلاكية واعدة. انطلاقا من إدراك هذه الإمكانيات، أطلقت الإدارة الأمريكية عام 2012 استراتيجيةً لتعزيز التعاون مع المنطقة، تركزت على دعم المؤسسات الديمقراطية وتعميق الشراكة الاقتصادية. تمثل الجوهر التنفيذي لهذه الاستراتيجية في تعبئة الوكالات الفيدرالية مثل بنك التصدير والاستيراد (Ex-Im)، ووكالة التنمية والتجارة الأمريكية (USTDA)، وهِيئة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (OPIC)، والوكالة

[1] دخالة، **مرجع سابق**، ص. 296.

الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لتمكين الشركات الأمريكية من الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية المتزايدة. هدفت هذه الجهود إلى تخفيف العوائق السوقية، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات، وإرساء شراكات بين القطاعين العام والخاص، في إطار تعاون مؤسسي يهدف إلى مواءمة المصالح الاقتصادية الأمريكية مع مسارات النمو الأفريقي. وعلى الرغم من استمرار التحديات التنموية، أكدت الاستراتيجية الأمريكية على المكانة المحورية لأفريقيا كسوق ناشئة لتعزيز المكاسب التجارية، وتنويع سلاسل الإمداد العالمية، وترسيخ النفوذ الجيواقتصادي، مما يبرز أهميتها في الحسابات الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة.[1]

على الرغم من تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في أفريقيا منذ عام 2010، مقابل التوسع الصيني الملحوظ خلال العقد الأخير، تظهر البيانات التراكمية أن الاستثمارات الأمريكية في القارة الأفريقية خلال الفترة بين 2003 و2020 بلغت نحو 46.3 مليار دولار. يعزى هذا التراجع النسبي إلى عوامل متعددة، منها تغير أولويات المستثمرين الأمريكيين وانخفاض المخاطرة في مناطق أخرى، بينما تعكس القيمة الإجمالية الكبيرة استمرار اهتمام واشنطن بقطاعات استراتيجية مثل الطاقة والبنية التحتية، وإن كانت بوتيرة متباينة.[2]

تشهد العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية، ولا سيما دول جنوب الصحراء الكبرى، تحولا هيكليا ملحوظا، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري السلعي من 8 مليارات دولار عام 2009 إلى نحو 22 مليار دولار بحلول عام 2016، مصحوبا بانخفاض في العجز التجاري الأمريكي، وفقا للبيانات الإحصائية. وقد أسهمت هذه الديناميكية التجارية في توليد ما يزيد عن 100,000 فرصة عمل داخل الاقتصاد الأمريكي، بينما شهدت الصادرات الأمريكية إلى القارة الأفريقية تضاعفا تقريبيا خلال الفترة 2000–2015، مع تركيز جغرافي بارز في أسواق

[1] حاجم، **مرجع سابق**، ص. 63.
[2] شادي إبراهيم، "مستقبل التنافس الأمريكي الصيني على القارة الإفريقية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (13 فيفري 2023).

شمال وجنوب الصحراء الكبرى. وتتصدر جنوب أفريقيا قائمة الدول المستوردة بنحو 7.3 مليار دولار (30% من إجمالي الصادرات الأمريكية إلى أفريقيا عام 2013)، تليها نيجيريا (6.4 مليار دولار) وأنغولا (1.4 مليار دولار)، مع تنوع سلعي يشمل المنتجات النفطية، والمعدات الصناعية، والمركبات، والطائرات، والسلع الغذائية كالقمح والحبوب. من ناحية أخرى، تجاوزت معدلات نمو الاستثمارات المباشرة الأمريكية في أفريقيا، التي ارتفعت بنسبة 40% خلال الفترة 2009–2012، المتوسط العالمي البالغ 27% لنفس الحقبة، حيث بلغ عدد الشركات الأمريكية العاملة في السوق الأفريقية 30,000 شركة بحلول عام 2012، 92% منها تنتمي إلى فئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، تظل حصة أفريقيا جنوب الصحراء من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية هامشية، إذ لم تتعدى 2% خلال الفترة 2000–2012، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة. تبرز هذه المؤشرات، في مجملها، تعزيزا متزايدا للروابط الاقتصادية الثنائية، مع وجود تفاوتات جوهرية في توزيع الفرص الاستثمارية بين المناطق الأفريقية، مما يُلقي الضوء على طبيعة التفاعل الاقتصادي غير المتكافئ رغم تسارع وتيرته.[1]

[1] حاجم، **مرجع سابق**، ص ص. 63-66.

خلاصة الفصل:

في المجمل، يبرز هذا الفصل كيف أن إفريقيا تحوّلت من هامش التوازنات الدولية إلى مركز جذب استراتيجي بالغ الأهمية في خريطة التفاعلات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، وهو تحوّل يرتبط ارتباطا وثيقا بتبدّل موازين القوى العالمية، وتزايد أهمية الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي، والديناميكيات السكانية .لقد باتت القارة الإفريقية اليوم تمثل"فضاءا تنافسيا مفتوحا بين القوى العظمى، وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة، في ظل ما يشبه إعادة توزيع النفوذ الدولي خارج المراكز التقليدية للقوة.

وعليه، فإن التنافس بين الطرفين في إفريقيا يعيد تشكيل ملامح النظام الدولي من خلال خلق اصطفافات جديدة وتحالفات إقليمية، ويؤسس لمرحلة ما بعد الأحادية القطبية، حيث تلعب القارة الإفريقية دورا متعاظما كفاعل مؤثر في السياسات العالمية، وليس مجرد ساحة تتصارع عليها القوى الكبرى .هذا التحول يفرض على الدول الإفريقية بدورها إعادة صياغة استراتيجياتها الخارجية للاستفادة من هذا التنافس، وتحقيق توازن بين الانفتاح على الشراكات الجديدة وحماية سيادتها ومصالحها الوطنية في آن واحد.

الفصل الثاني:

مجالات التنافس الصيني الأمريكي في القارة الأفريقية

مقدمة الفصل:

يعد التنافس الصيني الأمريكي في القارة الإفريقية أحد أبرز ملامح التحولات الجيوسياسية الراهنة، حيث أضحت إفريقيا محوراً لصراع نفوذ متعدد الأبعاد بين قوتين تسعيان إلى تعزيز حضورهما العالمي عبر بوابة القارة .فقد دفعت الأهمية المتزايدة لإفريقيا، بما تختزنه من موارد استراتيجية وإمكانات اقتصادية وموقع جغرافي فريد، كلا من الصين والولايات المتحدة إلى تكثيف انخراطهما في مختلف مجالات التعاون والتأثير داخل القارة .ويتجلى هذا التنافس في طيف واسع من المجالات، تشمل الاقتصاد والاستثمار، والدبلوماسية، والمجالين الأمني والعسكري، وصولا إلى التأثير الثقافي والإعلامي، في سياق يتسم بتباين في الرهانات والوسائل المعتمدة من كل طرف.

المبحث الأول: الرؤية الصينية للتغلغل في القارة الأفريقية:

يمثل التوجه الصيني نحو إفريقيا جزءا من رؤية استراتيجية متكاملة تهدف إلى ترسيخ الحضور الصيني في فضاءات جيوسياسية واعدة، ولا يقتصر هذا التوجه على الجوانب الاقتصادية، بل يشمل أبعادا سياسية ودبلوماسية وثقافية توظفها الصين بذكاء لتعزيز نفوذها داخل القارة .ويأتي هذا التغلغل في إطار سعيها لبناء شراكات طويلة الأمد، وتحقيق مصالح متعددة تصب في خدمة مشروعها الدولي الصاعد.

المطلب الأول: الآليات الاقتصادية:

تعتمد الصين في توسيع نفوذها بالقارة الإفريقية على إستراتيجية أطلق عليها "دونافن شو" مصطلح "الحرب السياسية"، والتي تصنف كآلية استراتيجية غير عنيفة تسعى من خلالها إلى تعزيز الوجود الجيوسياسي عبر أدوات اقتصادية وتنموية، إلى جانب تدخلات أمنية تشمل تدريب وتأهيل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية المحلية. وتتميز هذه الإستراتيجية مقارنة بالوسائل العسكرية التقليدية بتركيزها على البعد الاقتصادي، مما يكسبها مرونة في بناء النفوذ على المدى الطويل، حيث تمكنها من خلق شبكات مصالح متبادلة مع الدول المستهدفة. وتجسد الصين هذا النهج عبر مبادرات هادفة، مما يعزز الروابط الاقتصادية ويرسخ الاعتماد المتبادل كأداة لتحقيق المصالح الاستراتيجية دون مواجهات مباشرة.[1]

مبادرة الحزام والطريق:

ينطلق طريق الحرير من شمال الصين، ويتفرع إلى مسارين رئيسيين يتجهان غربا. يتجه المسار الشمالي عبر أراضي بلغار كيبتشاك، ويمر بشرق أوروبا وشبه جزيرة القرم، ثم يعبر البحر الأسود وبحر مرمرة ومنطقة البلقان، وصولاً إلى مدينة البندقية في إيطاليا. أما المسار الجنوبي، فيمر من تركستان وخراسان، ويتابع طريقه عبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول، ثم

[1] التوجهات الدولية تجاه القارة الأفريقية، **مرجع سابق**، ص 20.

يصل إلى أنطاكية، ومنها يتجه إما نحو سواحل البحر الأبيض المتوسط أو يعبر بلاد الشام وصولا إلى مصر وشمال القارة الأفريقية،[1] ويعود أصل طريق الحرير إلى القرن الثاني قبل الميلاد، عندما سيطرت الصين على إنتاج الحرير واستغلته كأداة في العلاقات الدبلوماسية. تكون هذا الطريق من مجموعة من الطرق التجارية المترابطة التي اجتازتها القوافل لنقل السلع بين الصين ومناطق آسيا الوسطى وبلاد فارس والعرب وأناضول آسيا وأوروبا. وشملت أبرز البضائع المتبادلة عبره: الحرير، والفخار، والمنتجات الزجاجية، إضافة إلى الأحجار الثمينة والبهارات[2].

بعد مرور ستة أشهر على انتخابه رئيسا لجمهورية الصين الشعبية، طرح شي جين بينغ في أكتوبر 2013 مبادرة "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" خلال زيارة إلى آسيا الوسطى، وذلك في إطار محاضرة ألقاها في جامعة نزاربايف في كازاخستان تحت عنوان "المضي قدما في الصداقة بين الشعوب من أجل مستقبل أفضل". وفي الشهر التالي، وأثناء مشاركته في الاجتماع غير الرسمي لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك)، دعا شي جين بينغ إلى المشاركة في تأسيس "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين

وقد جاء هذا الطرح في إطار رؤية شاملة لتعزيز التعاون الإقليمي والانفتاح الاقتصادي، مستندا إلى مبادئ التنمية المشتركة والمنفعة المتبادلة، مع التركيز على تطوير البنية التحتية، وتسهيل التجارة، وتحقيق الترابط بين الشعوب والدول. وشكلت هذه المبادرة لاحقا أحد المكونات الأساسية لما أصبح يعرف باسم مبادرة الحزام والطريق.[3]

تحتل القارة الإفريقية موقعا استراتيجيا مهما في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية، خاصة ضمن محطات طريق الحرير البحري الذي يمتد ليصل إلى منطقة شرق إفريقيا عبر العاصمة الكينية نيروبي. ولهذا السبب، تضخ الصين استثمارات ضخمة في تطوير الموانئ الكينية، حيث

[1] عمار شرعان، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، (برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2019)، ص 10.
[2] لمياء مخلوفي،" إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، **مدارات سياسية**، (ديسمبر 2017)، ص 176.
[3] شرعان، **مرجع سابق**، ص 25.

تقوم ببناء منشآت تهدف إلى خدمة أسواق منطقة شرق إفريقيا بشكل واسع، مع توقعات بزيادة الاستثمارات في مجال البنية التحتية لضمان وصول سلس إلى الأسواق الإقليمية. من أبرز هذه المشاريع مشروع "لابسيت" الذي يتضمن إنشاء شبكات سكك حديدية وطرق رئيسية وخطوط أنابيب تربط بين المنشآت الساحلية الحديثة في منطقة لامو شمال كينيا مع دول إثيوبيا وجنوب السودان، مكمِّلة بذلك شبكة الربط التي تبدأ من مومباسا وتمر عبر نيروبي لتصل إلى أوغندا. تمول الصين ما نسبته 80% من إجمالي تكاليف المشروع عبر قرض تجاري بفائدة تبلغ 1.4% على مدى 15 عاما، بالإضافة إلى قيام بنك إكسيم الصيني بتقديم تنازل ائتماني بقيمة 1.63 مليار دولار[1]، ما تزال القارة الافريقية حتى الآن تلعب دورا ثانويا في الإطار الاستراتيجي لمبادرة الحزام والطريق، إذ تقتصر الاتصالات المباشرة للمبادرة على عدد محدود من دول شرق افريقيا. مع ذلك، ومع توسع النطاق الجغرافي والمفهوم الاستراتيجي الصيني عالميا، بدأ التوجه نحو دمج القارة الافريقية بكاملها في منظومة المبادرة يتبلور بوضوح. تعد افريقيا من أكثر القارات تحقيقا لإجماع شبه كامل حول الانضمام للمبادرة، حيث انضمت دول مثل بوركينا فاسو عام 2021، وجمهورية افريقيا الوسطى في 19 نوفمبر 2021، واريتريا في 24 نوفمبر 2021، وملاوي في 23 مارس 2022، عبر توقيع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم لتنفيذ مشاريع مشتركة ضمن إطار الحزام والطريق.[2] ومن أهم دول شمال القارة المستفيدة من المشروع هي:

مصر:

تعد مصر لاعبا أساسيا في مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس الصيني عام 2013، وذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي الفريد كجسر يربط بين قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا، حيث تشكل قناة السويس ممرا حيويا يصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي. وقد منح هذا الموقع مصر

[1] مخلوفي، **مرجع سابق**، ص 188.
[2] عبد القادر بوالروايح، "الأهمية الاستراتيجية لدول منطقة شمال إفريقيا في مبادرة الحزام والطريق -الجزائر نموذجا-"، **الباحث للدراسات الأكاديمية**، م.10، ع.2، (جوان 2023)، ص 106.

دورا محوريا في إطار المبادرة الصينية، خاصة مع اعتبار قناة السويس شريانا رئيسيا للتجارة العالمية، إذ تربط بين القارات الثلاث وتتقاطع مع أحد الممرات الأساسية للمبادرة المعروف بـ" رواق باكستان"، الذي يسهل حركة السفن من المحيط الهندي عبر القناة إلى أوروبا. كما يساهم هذا الموقع في تقليل مسافة نقل النفط من دول الخليج إلى الصين بحوالي 12 ألف كيلومتر، مما يعزز الأهمية الاقتصادية واللوجستية لمصر ضمن الإستراتيجية الصينية وقد وافقت الصين عقب مباحثات الشراكة الإستراتيجية الشاملة مع مصر 2014، على انضمام مصر كعضو مؤسس في البنك الآسيوي أحد الآليات النشطة للمبادرة[1] كما يجدر الذكر بأن الصين خصصت مؤسسة مالية لتحقيق أهداف المبادرة صندوق طريق الحرير هو آلية تمويلية أُطلقت لدعم مبادرة الحزام والطريق، حيث تأسس عام 2014 ككيان مملوك بالكامل للحكومة الصينية. يركز الصندوق على توفير الدعم المالي للمشاريع التنموية المرتبطة بالمبادرة، بهدف تعزيز الاستثمارات ضمن الشبكة الجغرافية الممتدة على طول مسارات الحزام والطريق.[2]

المغرب:

تعتبر الصين المغرب محطة استراتيجية ذات أولوية كبيرة بسبب امتلاكه واجهتين بحريتين، مما يجعل الوجود الصيني فيه بوابة لتعزيز النفوذ في كل من افريقيا وأوروبا، على غرار دول شمال افريقيا الأخرى. سعى المغرب إلى تعزيز التعاون الاستثماري مع الصين، حيث وقع الملك محمد السادس خلال زيارته إلى بكين عام 2016 على 15 اتفاقية في هذا الإطار، كما وقّع المغرب مذكرة تفاهم مع الصين في نوفمبر 2017 لتعزيز دوره ضمن مبادرة الحزام والطريق، وذلك في سياق الشراكة الاستراتيجية بين وزارتي الخارجية الصينية والتجارة المغربية و ترتكز الرؤية المغربية على دمج البنية التحتية القائمة في مشاريع المبادرة بدلا من إنشاء مشاريع جديدة،

[1] **المرجع نفسه**، ص. 107.
[2] صدام فيصل كوكز المحمدي، سعود أحمد ريحان المشهداني، **مبادرة الحزام والطريق مشروع للتنمية الشاملة تقدمه الصين للعالم دراسة قانونية بمنظور جيوسياسي**، (العراق: مركز الرافدين للحوار، ط1، ماي 2023)، ص. 25.

ومن أبرز الأمثلة مشروع "نور 2 و3" للطاقة الشمسية الذي تموله الصين ويصنف من أكبر المنشآت العالمية في هذا المجال. نفذت الصين قرابة 80 مشروعا ذا قيمة عالية في المغرب خلال العقد الماضي ضمن إطار المبادرة، حيث ارتفع الاستثمار الصيني المباشر إلى نحو 380 مليون دولار، مُشكلا 3% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد. كما نمت التجارة الثنائية لتصل إلى 4.76 مليار دولار عام 2020 بزيادة 2% عن عام 2019، ثم قفزت إلى 6 مليارات دولار عام 2022.[1]

الجزائر:

عام 2019، صادقت الجزائر على مذكرة التفاهم المبرمة مع الحكومة الصينية بشأن التعاون المشترك في إطار مبادرة الحزام والطريق، حيث جاءت هذه الخطوة وفقا لمذكرة التفاهم في سياق تعزيز التعاون الثنائي وتدعيم الشراكة الاستراتيجية الشاملة والبناء المشترك للحزام والطريق، مع الاعتماد على مبادئ التعاون والتشاور والمنفعة المتبادلة، وذلك من خلال آليات التنسيق والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

تجدر الإشارة إلى أن الملامح الاقتصادية والتجارية الأولى لمبادرة الحزام والطريق في الجزائر لم تكن وليدة عام 2019، إذ في عام 2018، وفي إطار استحداث مشاريع جديدة متعلقة بالبنية التحتية في الجزائر، تم منح الصين صفقة إنجاز مصنع للفوسفات بولاية تبسة في الشرق الجزائري بقيمة تبلغ 6 مليارات دولار، وهو مشروع تبلغ طاقته الإنتاجية 10 ملايين طن سنويا، مع توقعات بعوائد مالية تقدر بحوالي 1.9 مليار دولار سنويا وبهدف التحرر من قيود النفط واستهداف الأسواق العربية والإفريقية والأوروبية وحتى الآسيوية، تم إنجاز واحد من أكبر المناجم النائمة على الحديد في العالم، وهو منجم غار جبيلات. وحسب مصادر رسمية جزائرية، فإن المنجم الذي بدأ العمل فيه في 30 يوليو 2022 يدخل في إطار تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار

[1] مخلوفي، **مرجع سابق**، ص.108.

وتطوير قطاع المناجم، حيث سيتم تحويل نسبة كبيرة من منتجاته نحو الشركاء الاقتصاديين في الصين وروسيا.

وفي إطار مشروع طريق الحرير البحري، وبهدف الاندماج في التجارة الدولية، عمدت الحكومة الجزائرية بالشراكة مع الصين إلى توقيع صفقة ضخمة لإنجاز واحد من أهم مشاريع الاستثمار في المنشآت البحرية في المنطقة، والذي يعد الأضخم بعد الاستثمارات الصينية المتواصلة في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس في مصر. وحسب دراسات الخبراء، سيمكن المشروع عند إنتهائه من ربط الميناء بطريق الحرير الصيني بشكل مباشر، وسيوفر للخزينة العمومية لوحده أزيد من مليار و200 مليون يورو سنويا، وهي تكاليف الشحن بين ميناء الجزائر والموانئ الأوروبية القريبة، ناهيك عن توفير الآلاف من مناصب الشغل، حيث تدخل هذه الاعتبارات ضمن الأهداف الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق .

وفي إطار المبادرة نفسها، يتميز ميناء الحمدانية بمواصفات عالمية تسمح باستيعاب أضخم السفن التجارية في العالم (سعة 240 ألف طن)، كما يوفر ربطا متطورا عبر طرق سريعة ذات مسارين أو ثلاث مسارات، وسكك حديدية، وثلاث مناطق صناعية. بالإضافة إلى ذلك، يتيح الميناء الربط مع ميناء آخر في شرق البلاد، إضافة إلى طريق عابر للصحراء يمتد على مسافة 4500 كيلومتر (محور الجزائر–لاغوس في نيجيريا)، بهدف خلق معادلة تجارية بامتياز، نظراً لكونه سيصبح – وفق الرؤية الاستشرافية لمستقبل الميناء – همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا وآسيا.[1]

البعد الاستثماري:

يتميز الاستثمار الصيني في افريقيا بعدة مميزات منها انخفاض تكلفة المشاريع الصينية في افريقيا واختيار الشركات الصينية لمناطق استثمارية تفتقر للأمن مما يجعلها تتحمل مخاطر

[1] بوالروايح، **مرجع سابق**، ص.114.

لا تستطيع الشركات الغربية تحملها. يركز الاستثمار الصيني على غرار موارد الطاقة خاصة على قطاع الخدمات مثل البناء والنقل وفي القطاعات التي لا تحتاج لمهارات عالية وتكون كثيفة الاستخدام لرأس المال في الدول الافريقية الفقيرة. نجحت هذه الشركات في عقد صفقات ناجحة في افريقيا خاصة في مجال الطاقة، مثل شراء الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحري (CNOOC) عام 2005 حصة 45% من حقول النفط النيجيرية مقابل 2.027 مليار دولار[1] حيث يتمتع النفط الافريقي بأهمية استراتيجية متزايدة نظرا لتنوع انواعه، حيث تحتوي القارة على أكثر من 40 نوعا من النفط الخام. تتميز غالبية هذه الانواع بجودة عالية نتيجة انخفاض محتواها من الكبريت، مما يسهم في خفض تكاليف التكرير. وتتفوق جودة النفط الخام الافريقي على نظيره الشرق اوسطي لكونه متوافقا مع متطلبات المصافي المتطورة. من جهة اخرى، تحصل الشركات الاجنبية على امتيازات واسعة في افريقيا تمكنها من انتاج النفط وضخه وبيعه لصالحها مباشرة، وذلك استنادا الى اتفاقيات مبرمة مع الحكومات الافريقية[2]، كما وقعت الصين والكونغو اتفاقية اقتصادية في مجال التعدين عام 2008 تحصل الصين بموجبها على 11 مليون طن من النحاس و620 ألف طن من الكوبالت خلال 25 عاما مقابل تنفيذ مشاريع بنية تحتية. بعد اكتشاف النفط في السودان دخلت الصين بقوة في استخراج وإنتاجه، حيث حصلت شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) عام 1996 على 40% من أسهم شركة نفط النيل الاعظم السودانية (GNPOC)، لتصبح الصين أكبر منتج ومستورد للنفط السوداني، حيث تحصل على حوالي 7% من اجمالي وارداتها النفطية من السودان، وحوالي 25% من اجمالي وارداتها النفطية من القارة الافريقية بشكل عام.[3]

[1] شريفة كلاع، " تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وفرص تحقيق التنمية"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، م.5، ع.2، (سبتمبر 2021)، ص. 974.
[2] عسكر، **مرجع سابق**، ص.123.
[3] كلاع، **مرجع سابق**، ص.974.

حسب البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التجارة الصينية، شهدت الاستثمارات المباشرة الصينية في القارة الأفريقية نموا ملحوظا من 2005 إلى 2009 حيث ارتفعت أربعة أضعاف لتسجل 9.3 مليار دولار أمريكي. واستمر هذا التوسع ليبلغ الاستثمار 10 مليارات دولار عام 2010، ثم حوالي 12 مليار دولار في 2011، قبل أن يقفز إلى 30 مليار دولار مع نهاية 2015. أما في عام 2017، فقد تركزت الاستثمارات في القطاعات غير المالية بقيمة 3.1 مليار دولار، إلى جانب توقيع عقود تنفيذ مشاريع جديدة بقيمة 76.5 مليار دولار، مع إنجاز أعمال مقاولات بلغت قيمتها 51.2 مليار دولار خلال العام ذاته.[1]

في إطار المشاريع الصينية الممولة في أفريقيا خلال عام 2018، احتلت قطاعات النقل والشحن والموانئ الصدارة بنسبة 45.1% من إجمالي الاستثمارات، تلتها قطاعات الطاقة بنسبة 17.6%، ثم العقارات بمختلف أنواعها (صناعية، تجارية، سكنية) بنسبة 14.3%، يليها قطاع التعدين بنسبة 7.7%. حتى الربع الأول من عام 2019، شاركت الصين في تنفيذ أكثر من 200 مشروع بنية تحتية بالقارة الأفريقية، شملت إنشاء وتطوير طرق سريعة بطول 30,000 كم، وسكك حديدية بطول 2000 كم، وزيادة الطاقة الإنتاجية للموانئ بقدرة 85 مليون طن سنويا، بالإضافة إلى معالجة مياه نظيفة بسعة تتجاوز 9 ملايين طن يوميا، وتوليد طاقة كهربائية تصل إلى 20,000 ميجاوات، وإنشاء شبكات نقل وتحويل للطاقة تمتد لأكثر من 30,000 كم .

وتعد البنوك الصينية المصدر الرئيسي لتمويل هذه المشاريع، حيث يعتمد التمويل بشكل أساسي على بنكين حكوميين: بنك "تشاينا إكسيم" الذي قدم 67% من إجمالي القروض بين عامي 2000 و2015، و"بنك التنمية الصيني" الذي ساهم بنسبة 13%. بلغ متوسط الاستثمارات

[1] بوخالفة زهير، "وسائل وآليات الاستراتيجية الصينية في القارة الأفريقية"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، م.9، ع.1، ص. 336.

الصينية في بنية أفريقيا التحتية حوالي 11.5 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من 2012 إلى 2016، مع تسجيل ذروة استثمارية في عام 2015 بقيمة 20.9 مليار دولار أمريكي.[1]

إلى جانب إنشاء أكثر من 56 منطقة تعاون اقتصادي من قبل الشركات الصينية فيما يزيد عن 20 دولة أفريقية، ساهمت هذه المناطق في تحقيق عائدات ضريبية تجاوزت 1.1 مليار دولار أمريكي وتوفير نحو 180 ألف فرصة عمل خلال الفترة ما بين عامي 2014 و2016. يُتوقع أن تسهم هذه المراكز الصناعية، التي تعتمد على ضخ استثمارات رأسمالية وتقنيات تصنيعية متقدمة، في دفع عجلة إصلاحات هيكلية تشمل جوانب مختلفة من الأسواق المحلية.[2]

فيما يتعلق بالقروض الصينية الموجهة إلى إفريقيا، تحتل القارة الإفريقية مكانة الجهة الرئيسية المتلقية للتمويل الصيني منذ عام 2009، حيث قدمت الصين مبلغ 10 مليارات دولار أمريكي كتمويل لإفريقيا في صورة قروض ذات شروط ميسرة. وتضاعف هذا المبلغ ليبلغ 20 مليار دولار أمريكي خلال الفترة ما بين عامي 2013 و2015. وبلغ إجمالي القروض الصينية المقدمة لإفريقيا خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2019 ما يقارب 153 مليار دولار أمريكي، حيث استحوذت أكبر عشر دول متلقية على 68% من إجمالي هذه القروض، وشملت دولا مثل أنغولا وإثيوبيا وزامبيا والكاميرون. وفي عام 2019، شكلت الديون المستحقة للصين ما نسبته 24% من إجمالي الديون الإفريقية، بينما مثلت الديون المستحقة للمؤسسات الدولية 32%، وبلغت نسبة الديون الحكومية الخارجية المستحقة لمقرضي القطاع الخاص 4%.[3]

[1] كلاع، **مرجع سابق**، ص.978.
[2] **المرجع نفسه**، ص.985.
[3] عبد السلام، **مرجع سابق**، ص. 188.

الشكل رقم (02): يوضح الديون الأفريقية موزعة وفقا لطبيعة الجهة الدائنة لعام 2019.

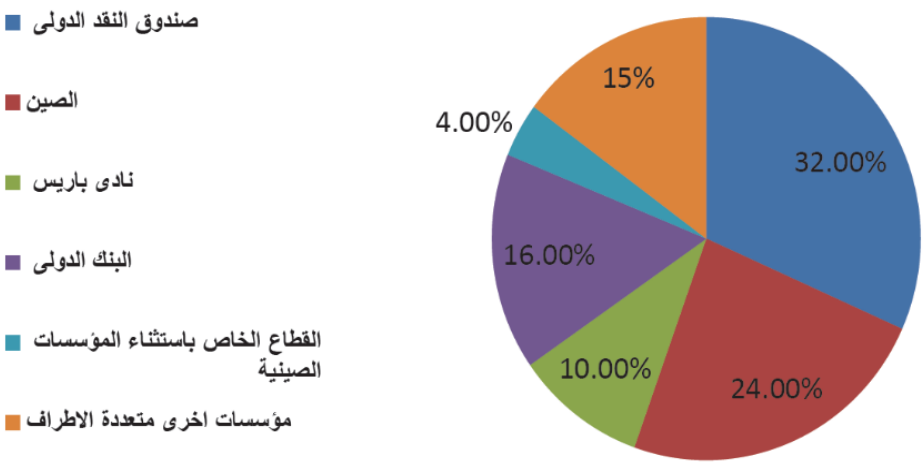

Source: Ben Chandler, **COVID-19 & AFRICAN DEBT: FURTHER DISTRESS OR THE BEGINNING OF A NEW PARADIGM?**, Mo Ebrahim Foundation , 2020 , Available at: https://mo.ibrahim.foundation/sites/default/files/2020-06/debt-distress-covid19.pd

المبادلات التجارية:

في عام 2013، تخطى حجم التبادل التجاري بين الصين والدول الإفريقية عتبة 200 مليار دولار، تزامنا مع نمو ملحوظ في الاستثمارات الصينية المباشرة التي ارتفعت بنسبة 44 بالمئة، بحسب ما أعلنه الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال لقائه بالرئيس السنغالي ماكي سال في بكين يوم 20 فبراير 2014. وبحلول عام 2018، واصل هذا التبادل صعوده ليبلغ 270 مليار دولار، مما عزز موقع الصين كشريك تجاري أول للقارة، متجاوزة بذلك الولايات المتحدة التي كانت تحتل هذا الموقع حتى عام 2009، حين وصلت قيمة التبادلات التجارية الصينية الإفريقية إلى 106.8 مليارات دولار، مقابل 104.6 مليارات دولار مع الولايات المتحدة. واستمر هذا التفوق في السنوات اللاحقة، إذ بلغت قيمة الصادرات الصينية نحو إفريقيا عام 2011 حوالي 73 مليار دولار، بينما

بلغت الواردات 93 مليار دولار، ليبلغ إجمالي المبادلات التجارية 166 مليار دولار، في حين لم يتجاوز نظيره الأمريكي 115 مليار دولار.[1]

المساعدات المالية تعد وسيلة تعتمدها الصين في إطار تعاونها مع دول القارة الأفريقية، ولا تشكل نهجا حديثا في إطار العلاقات المشتركة بين الجانبين. فجذور هذه الممارسة تعود إلى الحقبة التأسيسية لجمهورية الصين الشعبية، كما أكد رئيس الوزراء الصيني الأسبق ون جياباو في تصريح سابق، مشيرًا إلى أن إجمالي الدعم المالي الذي قدمته الصين للدول الأفريقية بلغ نحو 44.4 مليار يوان حوالي 5.6 مليار دولار أمريكي خلال المدة من عام 1949 حتى عام 2007.[2] كما تتنوع أشكال المساعدات والإعانات المالية التي تقدمها الصين للدول الإفريقية، حيث تشمل المنح والقروض التفضيلية، إضافة إلى الإعفاءات الجمركية، وتوفير القروض الحرة أو غير المشروطة، وهي تلك التي تمنح الدول الإفريقية حرية كاملة في استخدامها حسب أولوياتها. كما تعتمد الصين بشكل ملحوظ على سياسة إلغاء الديون، بهدف كسب دعم الدول الإفريقية وتعزيز حضورها الاقتصادي في القارة. وفي هذا السياق، قامت الصين خلال الفترة بين 2002 و2014 بإلغاء ديون مستحقة على واحد وثلاثين دولة إفريقية بلغ مجموعها حوالي مليار و270 مليون دولار، إلى جانب المساهمة في تخفيف عبء ديون أخرى بقيمة ستين مليار دولار. تمثل هذه السياسات جزءا من استراتيجية الصين لتعزيز نفوذها في إفريقيا وتوسيع شراكتها الاقتصادية معها.[3]

[1] بوخالفة، **مرجع سابق**، ص.339.

[2] Penny Davis, **China and The End Of Poverty In Africa: Towards Mutual Benefits ?**, the Swedish development aid organisation Diakonia, 2007, p 47.

[3] **المرجع نفسه**، ص.343.

الشكل رقم (03): جدول يوضح حجم التبادل التجاري الصيني الإفريقي من 1950 إلى 2014.

القيمة: مليار دولار أمريكي.

السنـــة	حجم المبادلات التجارية
1950	0.012
1979	0.817
1980	1
1995	5.6
1999	6.4
2000	10.6
2001	10.7
2002	12.39
2003	18.4
2004	29.5
2005	39.5
2006	50
2007	55
2008	114
2009	106.8
2010	115
2011	160
2012	198.5
2013	210
2014	201.11

المصدر: العامري، إبتسام محمد عبد، "الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"، **المستقبل العربي**، 31 ديسمبر 2017، مجلد 40، عدد 466.

المطلب الثاني: الآليات السياسية:

تعمل الصين على تحقيق جملة من الأهداف السياسية في إفريقيا، يأتي في مقدمتها الحفاظ على الاعتراف الدولي بمبدأ "صين واحدة" ورفض أي شرعية لكيان تايوان، إذ أن بكين تضع هذا الشرط السياسي كعنصر أساسي في علاقاتها مع دول القارة، دون فرض أي التزامات سياسية أخرى[1]. كما تسعى الصين إلى كسب دعم الدول الإفريقية في المنظمات الدولية، لا سيما في مواجهة الانتقادات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، حيث تعتمد بكين على التحالف مع عدد من دول القارة للتصدي لقرارات محتملة ضدها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كذلك، تحرص الصين على تعزيز التأييد الإفريقي لها داخل منظمة التجارة العالمية، في مقابل تقديمها الدعم لهذه الدول داخل مجلس الأمن الدولي. ومن بين أولوياتها أيضا حشد التأييد لمواقفها في قضايا دولية حساسة، مثل معارضة ترشح اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.[2]

المنتدى الصيني الأفريقي FOCAC:

المنتدى الصيني الأفريقي يعد أحد أبرز الأطر التي تربط الصين بدول القارة الأفريقية، حيث بدأ نشاطه عام 2000. قدم هذا المنتدى عبر مؤتمراته التسعة إطارا مؤسسيا للتعاون بين الجانبين. يشارك في المنتدى إلى جانب الصين 53 دولة أفريقية تشمل دول القرن الأفريقي الأربع، بالإضافة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي. تجتمع الدول الأعضاء كل ثلاث سنوات ضمن هذا الإطار، بينما أسهم المنتدى في تعزيز العلاقات الصينية مع دول القرن الأفريقي عبر تبادل الزيارات الرسمية على مستوى القيادات العليا، مدعومة بمصالح اقتصادية مشتركة بين الأطراف.[3]

[1] **المرجع نفسه**، ص.344.

[2] **Executive Office of The President National Security Council,** "U.S. Strategy toward Sub-Saharan Africa" (Washington D.C.: The White House, Aug. 2022), pp. 7-8.

[3] Getahun Kumie Antigegn, "An assessment of Ethio-China Political Economic Relations Since 1991", **RUDN Journal for World History** (Moscow: Peoples' Friendship University of Russia 'RUDN University', Vol. 12, No. 3, Dec. 2020), P. 265.

وثيقة السياسات الصينية تجاه أفريقيا 2006:

أُعلنت وثيقة السياسات الصينية الخاصة بأفريقيا عام 2006 في يناير من العام ذاته، بهدف تعزيز نهج الحوار وتبادل الرؤى مع دول القارة عبر وسائل متنوعة مثل المبادرات الثقافية، والتعاون الاقتصادي، والتبادل الشعبي، والشراكات الصحية، إلى جانب تبادل الزيارات والبعثات الرسمية. ساهمت هذه الوثيقة في تدعيم الروابط بين الصين والدول الأفريقية عبر قطاعات متنوعة، مع التركيز على المصالح المشتركة وتعزيز التفاهم المتبادل.[1]

تعيين مبعوث صيني لمنطقة القرن الأفريقي:

أعلنت الصين عن اختيار الدبلوماسي شيويه بينج ليشغل منصب أول مبعوث خاص لها إلى منطقة القرن الأفريقي، في خطوة تفسر في إطار التنافس السياسي مع الولايات المتحدة، لا سيما بعد تعيين الأخيرة الدبلوماسي جيفري فيلتمان مبعوثا خاصا لها إلى شرق أفريقيا. يعتبر هذا التعيين نموذجا محدثا لتعزيز آليات التعاون بين بكين ودول المنطقة، حيث أكد عدد من المحللين أن الخطوة تبرز توجها صينيا لتعميق الوجود الاستراتيجي في أفريقيا، إلى جانب إبراز مهارة الصين في لعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، مما يعكس رغبتها في تعزيز نفوذها عبر أدوات دبلوماسية فعالة تتناسب مع التحديات التنافسية الدولية الراهنة.[2]

[1] **Forum on China-Africa Cooperation**, "African Members of FOCAC". Available at: http://www.focac.org/eng/ltjj_3/ltffcy/

[2] Dr. Karoline Eickhoff, and Dr. Phil. Nadine Godehardt, "China's Horn of Africa Initiative: Fostering or Fragmenting Peace?", **Megatrends Afrika Working Paper** (Berlin: SWP German Institute for International and Security Affairs, IDOS German Institute for Development and Sustainability, and IFW Kiel Institute for the World Economy, No. 1, Oct.2022), p. 5.

البرنامج الصيني الإفريقي لقيادات الشباب السياسية (Sino-African Young Political Leaders Program):

يقام بشكل دوري بدعم من الحزب الشيوعي الصيني، ويتضمن أنشطة تدريبية ومحاضرات تستهدف النخب الحزبية من الأحزاب السياسية الإفريقية. تركز المناهج المقدمة على نقل تجارب الحزب الشيوعي في مجالات التنمية وإدارة القيادة، بالإضافة إلى أساليب التنظيم الحزبي. واجهت هذه المبادرات انتقادات في بعض الدوائر الغربية والإفريقية، حيث يعتقد أنها محاولة من الصين لفرض رؤيتها السياسية وثقافتها كنموذج يحتذى به. من جهتها، تؤكد الصين أن هذه البرامج تهدف إلى تعزيز الحوار وتبادل المعارف بين الجانبين، وليس فرض نموذج أحادي.[1]

الزيارات الرسمية:

تستند الصين في سياستها الخارجية إلى دبلوماسية القمة كأداة ناعمة لتحقيق أهداف استراتيجية، حيث تعتمد على الزيارات الرسمية الرفيعة المستوى والمنتديات متعددة الأطراف. ففي عام 1996، أجرى الرئيس الصيني جيانغ زيمين زيارة رسمية شملت ست دول إفريقية، قدم خلالها مقترحا يتضمن خمس نقاط أساسية لتعزيز التعاون الصيني الإفريقي على المدى الطويل. أما القمة الثانية، التي عرفت باسم منتدى أديس أبابا، فقد عقدت يومي 15 و16 ديسمبر 2003 أي بعد ثلاث سنوات من تأسيس المنتدى الصيني الإفريقي، وشارك فيها أكثر من سبعين وزيرا من الصين وأربع وأربعين دولة إفريقية، وكان محورها الرئيسي هو التعاون البراغماتي بين الصين والدول الإفريقية. وقد تميز عام 2006 بكثافة الزيارات الرسمية الصينية إلى إفريقيا، ففي الفترة الممتدة بين جانفي وجوان من ذلك العام، قامت وفود رسمية صينية بجولات شملت عددا من الدول الإفريقية. ففي جانفي، زار لي زهاوكسينغ، وزير الخارجية الصيني الأسبق، دولا في غرب إفريقيا مثل السنغال، مالي، ليبيريا، الرأس الأخضر، إضافة إلى بلدان من وسط وشرق إفريقيا كنيجيريا وليبيا. وفي أفريل من نفس السنة، قام الرئيس الصيني الأسبق هو جينتاو بزيارة إلى

[1] علي العطري، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا منذ 2000**، (الجزائر- باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020)، ص. 178-179).

شمال إفريقيا، شملت المغرب، تلتها زيارات إلى نيجيريا وكينيا، ثم استكمل جولته في جوان بزيارة مصر، غانا، جمهورية الكونغو، أنغولا، جنوب إفريقيا، تنزانيا وأوغندا.[1]

كما أخذت منطقة القرن الإفريقي حصتها من الاهتمام الدبلوماسي الصيني خلال السنوات الأخيرة، حيث توالت زيارات كبار المسؤولين الصينيين لتعزيز العلاقات الثنائية. ففي ديسمبر 2021، قام وزير الخارجية الصيني السابق وانغ يي (Wang Yi) بزيارة إلى إثيوبيا، التقى خلالها برئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد (Abiy Ahmed) ووزير الخارجية ديميكي ميكونين (Demeke Mekonnen)وتلا ذلك زيارة في يناير 2022 إلى إريتريا، استقبله فيها الرئيس أسيان أفورقي (Isaias Afwerki) ، وناقش مع نظيره الإريتري عثمان صالح محمد (Osman Saleh Mohammed)تعزيز التعاون المشترك .

ومع تولي تشين قانغ (Qin Gang) منصب وزير الخارجية خلفا لوانغ يي، واصلت الصين تركيزها على المنطقة، حيث زار تشين إثيوبيا في يناير 2023، وأجرى مباحثات مع أبي أحمد وديميكي ميكونين، مؤكدا استمرار الأولوية الاستراتيجية للتعاون الصيني–الإفريقي.[2]

المطلب الثالث: الآليات الجيوسياسية الأمنية:

القاعدة العسكرية في جيبوتي:

تمتلك الصين رسميا قاعدة عسكرية واحدة في أفريقيا تقع في جيبوتي، حيث بدأ المشروع الصيني باتفاقية أمنية ودفاعية وُقعت في فبراير 2014 بين الحكومتين الصينية والجيبوتية في قاعدة الشيخ عمر. تضمنت الاتفاقية تطوير القدرات العسكرية والأمنية للجيبوتيين، إلى جانب إنشاء قاعدة بحرية عسكرية صينية في المنطقة مقابل إيجار سنوي، بعقد مدته عشر سنوات مع

[1] فاطمة الزهراء أحمد نور، "آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية بين الفعالية والإخفاق"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، (الأسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، م.7، ع.13، جانفي 2022)، ص ص. 298-304.

[2] أحمد السيد السرساوي، صبحي قنصوة، رانيا حسين خفاجة، "مظاهر التنافس السياسي الأمريكي الصيني في القرن الأفريقي"، **مجلة الدراسات الأفريقية**، م.46، ع.3، (جويلية 2024)، ص.181.

إمكانية التجديد لفترات مماثلة. دُشنت القاعدة رسميا عام 2017 في ميناء أوبوك المطل على خليج تاجورا، لتمثل أول وجود عسكري صيني دائم خارج الأراضي الصينية. ينظم الاتفاق الوجود العسكري حتى عام 2026 مقابل دفعة سنوية تبلغ 23 مليون دولار، مع إمكانية نشر ما يصل إلى 10 آلاف جندي لأداء مهام تشمل عمليات حفظ السلام في أفريقيا وغرب آسيا، والتعاون العسكري، والتدريب المشترك، وحماية المواطنين الصينيين في الخارج وإخلائهم عند الحاجة[1] حيث بات تأمين الموارد الطبيعية الأفريقية أحد الدعائم الرئيسية للأمن القومي الصيني، مما دفع بكين إلى تعزيز آليات حماية نطاق تأثيرها في القارة. ويعود هذا التوجه إلى إدراك الصين لطبيعة الأوضاع الهشة في أفريقيا، والتي تتصاعد فيها حالات اللاستقرار بسبب تفشي الاضطرابات والصراعات الداخلية واندلاع الحروب الأهلية بشكل متكرر.[2]

شركة Xua xin Zhong An (HXZA):

تأسست هذه الشركة الخاصة عام 2004 على يد مجموعة من قدامى محاربي جيش التحرير الشعبي الصيني. تعمل بشكل رئيسي في مناطق مصنفة عالية الخطورة، مثل خليج عدن وخليج غينيا. تعتبر "HXZA" إحدى الشركات الأمنية الصينية القليلة المرخص لها بنقل الأسلحة خارج الأراضي الصينية.

مجموعة خدمات الحدود(FSG) :

شركة أمنية خاصة مسجلة في هونغ كونغ، متخصصة في تقديم الخدمات الأمنية داخل القارة الأفريقية، مع وجود مكاتب لها في نيروبي وجوهانسبرغ. بدأت نشاطها بتوفير "الحماية الشخصية" دون استخدام أسلحة، ثم توسعت لخدمات أمنية أوسع تشمل قطاعات النفط والغاز والتعدين والتمويل والبنية التحتية، بالإضافة إلى حماية المنظمات الدولية.

[1] علي العطري، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا منذ 2000**، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020)، ص. ص. 178-179.

[2] محمد الصالح جمال، **الإختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة**، (برلين: ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، ط.1، أفريل 2020)، ص. ص. 154-155.

مجموعة حراس الأمن في الخارج(OSG) :

هي أول شركة أمنية صينية تحصل على موافقة حكومية لتقديم خدمات حراسة بحرية مسلحة للسفن الصينية، وتركز على دعم مشاريع مبادرة الحزام والطريق في المناطق الأفريقية. تشمل عملياتها مهام حراسة في موانئ مومباسا (كينيا)، ودار السلام (تنزانيا)، وديربان (جنوب أفريقيا)، وتواماسينا (مدغشقر).

شركة(Dewe) :

أنشئت عام 2011 بواسطة ضباط سابقين في جيش التحرير الشعبي وقوات الشرطة المسلحة الصينية. بدأت عملياتها في أفريقيا عام 2013، بالتعاون مع الجيوش المحلية وشركات الأمن الأفريقية في دول مثل إثيوبيا ونيجيريا، مع تركيز على تقديم الدعم الأمني المتكامل.[1]

قوات حفظ السلام:

اعتبارا من فبراير 2023، دخلت الصين قائمة أكبر عشرة دول مساهمة بقوات عسكرية وشرطية في ثلاث بعثات أممية بأفريقيا، وهي: بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والقوة الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي. وبحسب بيانات حتى 31 مايو 2023، نشرت الصين 1031 عسكريا و17 ضابط أركان و3 خبراء ضمن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بالإضافة إلى 397 فردا عسكريا و9 موظفين و10 ضباط ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي. كما قدمت دعما لوجستيا لكل من العملية الهجينة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (يوناميد)، وبعثة في الصومال.[2]

[1] السرساوي، **مرجع سابق**، ص.183.

[2] محمد سامي تامر، **"التمدد العسكري الصيني في إفريقيا: دراسة في الأهداف والمآلات"، موقع فاروس للاستشارات و الدراسات الاستراتيجية**، في: https://pharostudies.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-

نشر الأسلحة:

كما أنشأت الصين مصنعا للأسلحة في كل من مالي وزيمبابوي، وهو ما مثل في نظر الزعماء الصينيين هدفا استراتيجيا وعمقا عسكريا للمصالح الصينية في القارة، ليس بالضرورة عدوانيا ولكنه قد يتخذ شكلا من أشكال التعاون مع دول القارة، خاصة تلك التي تعاني كثيرا من النزاعات الداخلية والتي تؤثر على تنميتها، بالإضافة إلى أن ذلك سيحمي المصالح الصينية الاقتصادية والتنموية والاستثمارية والبشرية المتعاظمة في إفريقيا، ويحمي طرق إمدادات الثروات المعدنية والنفطية القادمة من إفريقيا بتجاه الصين من جهة، والسلع التجارية القادمة من الصين بتجاه إفريقيا من جهة أخرى.[1]

بين عامي 2015 و2019، احتلت الصين مركز ثاني أكبر مصدر للأسلحة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء، متجاوزة فرنسا التي سجلت نسبة 7.6%، بينما وصلت حصة الصين إلى نحو 19% من إجمالي واردات المنطقة. وفي عام 2023، بلغت قيمة صادرات الأسلحة الصينية إلى تلك الدول 2.04 مليار دولار، مشكلة ما يقارب 22% من إجمالي الصادرات العالمية التي قُدرت بنحو 9.32 مليار دولار. من جانبها، شكلت الصادرات الروسية نسبة 24% بقيمة 2.24 مليار دولار، في حين لم تتجاوز الحصة الأمريكية 5% من إجمالي الصادرات، حيث بلغت قيمتها 473 مليون دولار خلال الفترة ذاتها[2]

بلا شك تتبنى الصين نهجا أكثر مرونة تجاه الخصوصيات المحلية للدول المشترية لمنتجاتها العسكرية، حيث تشدد على السرية التامة في تعاملاتها من جهة، وتحرص على أن ترافق تلك الصفقات نقل التكنولوجيا كعامل جذب، وهو عنصر غير متاح عادة في التعاملات مع الأطراف الغربية. في المقابل، تواجه مبيعات الأسلحة الصينية لإفريقيا انتقادات حادة من الولايات المتحدة،

%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3

[1] محياوي، **مرجع سابق**، ص. 207.
[2] تامر، **مرجع سابق**.

التي تعتبر أن هذه المبيعات محكومة باعتبارات تجارية بحتة، دون مراعاة معايير حقوق الإنسان أو تقييد تدفق السلاح إلى مناطق النزاعات الإقليمية أو الداخلية، إذ تبدو الصين مستعدة لتلبية أي طلب على الأسلحة طالما توفرت القدرة المالية لدى المشتري[1]. يعود تجاهل بكين لهذه الانتقادات إلى رؤيتها للخطاب الغربي حول الديمقراطية وتمكين المجتمع المدني وحريات الإعلام كأدوات لاختراق الدول، مما يدفعها إلى الحذر من أي تدخلات خارجية في إفريقيا قد تؤثر على استقرار الأنظمة السياسية، وبالتالي تهدد مصالحها الاقتصادية والتجارية. تجسد ذلك في حالتي مصر وليبيا، حيث أدت التغييرات السياسية إلى تراجع الوجود الصيني؛ ففي ليبيا اضطرت الصين إلى إخلاء أكثر من 38 ألف موظف مع تجميد عقود بقيمة 18.8 مليار دولار، بينما أخلت 1800 مواطن خلال الاضطرابات المصرية. أدركت الصين لاحقا أن التحولات السياسية في البلدين أثرت سلبا على فرص تطوير استثماراتها، كما فقدت أحد عملائها في مجال الأسلحة، مما عزز قناعتها بضرورة الحفاظ على الوضع السياسي القائم في الدول الإفريقية لضمان مصالحها الاستراتيجية.[2]

[1] الحكمات العبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص. 208.
[2] تامر، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: الرؤية الأمريكية للتغلغل في القارة الأفريقية:

تقوم الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا على استخدام حزمة من الآليات المتنوعة التي تهدف إلى ترسيخ النفوذ بشكل غير مباشر ومتعدد الأبعاد. وتشمل هذه الآليات أدوات اقتصادية مثل المبادرات التجارية وبرامج الاستثمار، وآليات عسكرية وأمنية كاتفاقيات التعاون والتدريب وبناء القواعد، إلى جانب وسائل دبلوماسية وتنموية تتمثل في المساعدات الخارجية، وبرامج الحوكمة، والتبادل الأكاديمي والثقافي.

تنفذ هذه الآليات في سياقات مختلفة، وغالبًا ما تُقدَّم في إطار الشراكة والدعم، غير أن أهدافها تمتد إلى إعادة تشكيل مواقع النفوذ الأمريكي داخل القارة، وتعزيز القدرة على التأثير في القرارات والسياسات الإفريقية، في ظل تنافس محتدم مع قوى دولية أخرى، خاصة الصين.

المطلب الأول: الآليات الاقتصادية:

قانون النمو والفرص:

مع بدء الصين في تعزيز علاقاتها مع القارة الإفريقية مطلع الألفية الثالثة، أطلقت الولايات المتحدة تشريعا يعرف باسم "قانون النمو والفرص"(AGOA) في ماي 2000 تحت رئاسة بيل كلينتون، ليشكل أحد الركائز الأساسية للتعاون الاقتصادي والتنموي بين أمريكا والدول الإفريقية. واعتمدت واشنطن على هذا القانون كأداة لربط اقتصادات دول إفريقيا جنوب الصحراء بالمنظومة الاقتصادية العالمية.

بعد مرور نحو عشرين عاما على تفعيل القانون، بلغ عدد الدول الإفريقية المستفيدة من امتيازاته 39 دولة بحلول عام 2019. وفقًا للبيانات الأمريكية، ساهم التشريع في تعزيز التبادلات التجارية بين الطرفين، حيث سجلت الواردات الأمريكية من الدول الإفريقية ارتفاعًا بنسبة 68%

بين عامي 2001 و2017. كما وصلت قيمة الواردات غير النفطية بموجب القانون إلى نحو 4.3 مليار دولار عام 2018، مسجلة زيادة تزيد عن ثلاثة أضعاف قيمتها مقارنة بعام 2001.[1]

يعد قانون أغوا (AGOA) ثمرة جهود عدد من السياسيين الأمريكيين، أبرزهم عضو الكونغرس "جيم ماكديرموت" ورئيس أركانه "مايكل ويليامز"، بدعم من عضو الكونغرس "إد رويس" وآخرين. وبعد مناقشات مطولة في الكونغرس، وقعه الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" في ماي 2000 ليدخل حيز التنفيذ. مع مرور الوقت، برزت تساؤلات حول فعاليته وتطبيقه، مما دفع إلى تعديلات لتحسين شروط الأهلية ودعم بيئة الأعمال في الدول الإفريقية. ومع اقتراب انتهاء العمل به عام 2025، تلوح تحديات حول مستقبل العلاقات التجارية الأمريكية الإفريقية في ظل تحولات الاقتصاد العالمي وتنافس الشراكات الدولية .

وركز القانون منذ إقراره على تمكين الدول الإفريقية المؤهلة من الوصول إلى الأسواق الأمريكية عبر إدراج نحو 60 ألف بند تعريفي في الجدول الجمركي الأمريكي، مما سمح باستيراد سلع من هذه الدول دون رسوم جمركية. يتميز القانون عن نظام الأفضليات المعمم (GSP) بتغطيته نطاقا أوسع من المنتجات، كالملابس والأحذية والنبيذ وبعض مكونات السيارات والمنتجات الزراعية والكيميائية، إضافة إلى مرونته في التجديد مقارنة بالنظام الآخر الذي يتطلب موافقة متكررة من الكونغرس.

كما حظي القانون بدعم ثنائي الحزبين في الولايات المتحدة، حيث اعتبرت الزيادة الكبيرة في الواردات الأمريكية من إفريقيا مؤشراً على نجاحه. فخلال العقد الأول، قفزت الصادرات الإفريقية إلى الولايات المتحدة من 22 مليار دولار عام 2000 إلى 61 مليار دولار عام 2010. أشادت روزا ويتاكر، المسؤولة السابقة في مكتب الممثل التجاري الأمريكي لإفريقيا، بالبرنامج ووصفته بأنه "قصة نجاح استثنائية"، مشيرة إلى توليد 300 ألف وظيفة مباشرة في القارة. كما أشارت

[1] محياوي، **مرجع سابق**، ص. 208-209.

تقارير منظمة "تحالف التجارة الإفريقية" إلى خلق نحو 13 مليون وظيفة غير مباشرة بحلول عام 2012.[1]

القمة الأمريكية الأفريقية 2022:

القمة الأمريكية الإفريقية تعتبر الثانية من نوعها في تاريخ العلاقات الثنائية على هذا المستوى، حيث سبقتها قمة أولى عام 2014 خلال فترة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، أي قبل ثمانية أعوام. خلال تلك الفترة، شهدت العلاقات بين الطرفين تراجعا ملحوظا وتدهورا في مستوى التفاعل، وصل إلى حد التعبير عن مواقف ازدرائية من قبل الإدارة الأمريكية خلال عهد الرئيس دونالد ترامب، تمثلت في تصريحات عنصرية مسيئة تجاه دول القارة الإفريقية وشعوبها، مما أثار ردود فعل غاضبة واستياء واسع النطاق إقليميا ودوليا، وأسفر ن تداعيات سلبية على أواصر التعاون بين الجانبين. في المقابل، استغلت قوى دولية أخرى، وعلى رأسها الصين، هذا التراجع لتعزيز نفوذها في القارة عبر مبادرات تنموية، أبرزها مشروع "الحزام والطريق" الذي أُطلق منذ سنوات وحظي بمشاركة قرابة ستين دولة، بينها دول عربية وإفريقية. تتميز هذه المبادرة بآثار إيجابية متعددة الأبعاد، سياسيًا واقتصاديًا وتجاريًا، مما أثار مخاوف القوى الغربية ودفعها للتصدي لها. في هذا الإطار، أعلنت دول مجموعة السبع (G7) في منتصف عام 2022 عن برنامج استثماري جديد باسم "شراكة عالمية للبنية التحتية والاستثمار" بقيمة إجمالية تصل إلى 600 مليار دولار، تسهم الولايات المتحدة منها بمبلغ 200 مليار دولار على مدار خمس سنوات. يهدف البرنامج إلى دعم الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، خاصة في إفريقيا، عبر استثمارات في مشاريع البنية التحتية والمجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، مع التركيز على مبادئ الشراكة المتوازنة والعادلة كمنافس استراتيجي للمبادرات الصينية.[2]

[1] وليد عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، موقع الجزيرة للدراسات، رابط الدراسة: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/201112484450942361.html، تاريخ الاطلاع: (2025/04/20).

[2] حسن عبد الحليم محمد، محمود أبو العينين، "الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بالتركيز على القرن الأفريقي"، **مجلة الدراسات الأفريقية**، م.45، ع.2، (أفريل 2023)، ص. 531.

تمثل نتائج القمة الأمريكية الأفريقية الثانية خطة الولايات المتحدة الأمريكية لاستثمار ما لا يقل عن 55 مليار دولار في القارة الأفريقية خلال السنوات الثلاث القادمة، تماشيا مع أجندة أفريقيا 2063. ويتضمن ذلك تعيين ممثل رئاسي خاص لمتابعة تنفيذ مبادرات القمة، إلى جانب تخصيص أكثر من 100 مليون دولار لتوسيع برنامج دعم القادة الشباب الأفارقة لتعزيز الابتكار والتميز في صفوفهم. كما أعلنت الدعم لانضمام الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين كعضو دائم، والتوقيع على اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة كبرى باستثمارات تقدر بنحو 3.5 مليار دولار. وأفصحت مؤسسة التمويل التنموي الأمريكية عن استثمارات جديدة بقيمة 369 مليون دولار في مجالات الأمن الغذائي وطاقة المتجددة والصحة، بالإضافة إلى تخصيص أكثر من 350 مليون دولار لدعم التحول الرقمي عبر تعزيز البنية التقنية ومحو الأمية الرقمية .

من جهة أخرى، كشفت الولايات المتحدة عن نيتها ضخ 1.3 مليار دولار سنويا بين 2022 و2024 لسد النقص في الكوادر الصحية بالقارة، وعن شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز نظم الغذاء المرنة وتنويع سلاسل التوريد. كما أعلنت الإدارة الأمريكية عن تخصيص 2 مليار دولار كمساعدات إنسانية طارئة لأفريقيا، و150 مليون دولار لدعم مشاريع التكيف المناخي والبنية التحتية للطاقة النظيفة. وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت القمة لقاءات بين رؤساء وفود الدول وأكثر من 300 شركة أمريكية وأفريقية لتعزيز الاستثمار في قطاعات الصحة والبنى التحتية والطاقة والزراعة والتقنية.[1]

كما تعمل الوكالات التجارية الفيدرالية على تعزيز حضور الشركات الأمريكية في الأسواق الأفريقية، لا سيما في منطقة جنوب الصحراء، من خلال دعمها للاستفادة من فرص التصدير والاستثمار المتنامية، وتحديد التحديات السوقية وابتكار حلول لها. وتعتمد هذه الجهود على تعاون مؤسساتي بين وزارتي الخارجية والتجارة، إلى جانب مشاركة بنك التصدير والاستيراد الأمريكي

[1] وحدة الدراسات الأفريقية، "القمة الأمريكية الأفريقية: هل تمثل "نقطة تحول" في سياسة واشنطن تجاه القارة السمراء؟"، **مركز الامارات للسياسات**، (29 ديسمبر 2022).

(Ex-Im)، ووكالة التنمية والتجارة(USTDA) ، ومؤسسة التمويل الخاص للاستثمارات الخارجية (OPIC)، ووكالة التنمية الدولية(USAID) ، بالإضافة إلى شركاء آخرين .

فقد شهدت الصادرات الأمريكية إلى أفريقيا، خاصة جنوب الصحراء، نموا ملحوظا مع تراجع العجز التجاري، حيث ارتفعت قيمة تجارة السلع من 8 مليارات دولار عام 2009 إلى نحو 22 مليار دولار عام 2016، مساهمة في توفير أكثر من 100 ألف فرصة عمل داخل الولايات المتحدة. كما تضاعفت حجم الصادرات تقريبا خلال الفترة من 2000 إلى 2015، مما يعكس تحولا إيجابيا في ديناميكيات التجارة بين الطرفين.[1]

الشكل رقم (04): جدول يوضح الصادرات الأمريكية إلى أفريقيا (2009-2016).

القيمة: مليار دولار أمريكي.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
22	27	38	35	33	33	28	24

المصدر : حاجم، **مرجع سابق**، ص. 64.

مبادرة ازدهر أفريقيا Prosper Africa:

مبادرة ازدهار أفريقيا هي مبادرة حكومية امريكية تهدف لدعم التبادل التجاري والاستثمار المتبادل بين الولايات المتحدة ودول افريقيا عبر تسهيل التواصل بين المشترين والموردين والمستثمرين عبر مناطق مختلفة. ومنذ إطلاق المبادرة في يونيو 2019، قدمت الحكومة الامريكية

[1] حاجم، **مرجع سابق**، ص. 63-64.

دعما لتنفيذ 800 صفقة تجارية واستثمارية في 45 دولة بقيمة اجمالية تقدر بنحو 50 مليار دولار وفي يوليو 2023، أطلقت إدارة بايدن حملة "ازدهار افريقيا نبنيه معا" لتعزيز التعاون في قطاعات استراتيجية مثل الطاقة النظيفة وحلول التكيف المناخي والتقنيات الرقمية والقطاع الصحي، حيث توفر المبادرة موارد وخبرات 17 وكالة حكومية أمريكية لدعم الشركات والمستثمرين في كلا الجانبين. تركز المبادرة على مشاريع تساهم في خلق وظائف ذات دخل مرتفع وفرص عمل جديدة وتعزيز الطاقة النظيفة في افريقيا، مع فتح آفاق استثمارية للشركات الامريكية فعلى سبيل المثال، واجهت شركة "جلوبال ماماز" العاملة في غانا في مجال الحرف اليدوية تراجعا حادا في المبيعات خلال جائحة كوفيد-19، مما ادى الى خسائر مالية وفقدان عدد من العمالة وتضرر الحرفيات المتعاونات معها. بمساعدة المبادرة، تمكنت الشركة من جذب تمويل خاص بلغ مليوني دولار لاستعادة نموها، حيث تتوقع الاحتفاظ بـ 250 وظيفة حالية وخلق 85 فرصة عمل جديدة بحلول نهاية 2022، ولاحظت شركة "توماتو جوس" النيجيرية نقصا في مصانع تصنيع الطماطم رغم وفرة الانتاج المحلي، مما كان يؤدي لاستيراد الصلصات الجاهزة وهدر المحاصيل فبدعم من المبادرة، حصلت الشركة على استثمارات بقيمة 4.4 مليون دولار لإنشاء مصنع متطور وتوفير معدات حديثة، ما ساهم في زيادة عدد موظفيها من 50 الى 70 ورفع دخل المزارعين المتعاقدين معها بنسبة تصل الى 600%، مع توقعات بزيادة ايرادات المزارعين بأكثر من مليون دولار سنويا.[1]

[1] Share america، مبادرة ازدهار إفريقيا: الشركات الأمريكية و الأفريقية تنمو معا، مكتب الشؤون العامة العالمية بوزارة الخارجية الأمريكية، في: https://archive-share.america.gov/ar/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1/index.html، تاريخ الاطلاع: (2025/04/27).

المطلب الثاني: الآليات السياسية:

تركزت المصالح السياسية المعلنة للولايات المتحدة في القارة الأفريقية ومنطقة القرن الأفريقي منذ فترة الحرب الباردة وحتى الوقت الحاضر على تعزيز ونشر المبادئ الليبرالية، خاصة تلك المتصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. لتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الولايات المتحدة والدول الغربية على ربط المساعدات المقدمة بشروط سياسية تهدف إلى تطبيق المعايير الليبرالية. مع نهاية الحرب الباردة، ظهر بعد جديد في السياسة الأمريكية يتمثل في مواجهة الأنظمة التي ترفض الالتزام بهذه المعايير، كمصلحة معلنة للولايات المتحدة في المنطقة والقارة. طبقا للاستراتيجية الأمريكية الموجهة لدول أفريقيا جنوب الصحراء، والتي أعلنت في أغسطس 2022، تعتزم الولايات المتحدة العمل بالتنسيق مع حلفائها وشركائها الإقليميين والاتحاد الأفريقي لمواجهة الحكم الاستبدادي والانقلابات العسكرية التي تستهدف السيطرة على السلطة.[1]

الدبلوماسية العامة:

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية تجاه القارة الإفريقية على توظيف آليات الدبلوماسية العامة بفاعلية، من خلال تسخير وسائل الإعلام لتعزيز أهدافها الاستراتيجية، والاستفادة من شبكة سفاراتها لبناء شراكات موسعة مع المؤسسات العسكرية ومنظمات المجتمع المدني في إطار استراتيجية اتصالات متجددة. ويتجلى هذا النهج في إصدار وزارة الخارجية الأمريكية بيانا في فبراير 2010 حول الأوضاع في النيجر عقب الانقلاب العسكري، بالإضافة إلى تشريع قدمه الكونغرس الأمريكي في مارس 2010 يستهدف أوغندا، والذي أتاح فرض إجراءات صارمة ضد جماعة "جيش الرب"، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، مع تأكيد أن الهدف الأساسي للمساعدات الأمريكية هو حماية المدنيين، كما حرصت الولايات المتحدة على تعزيز التعاون مع الاتحاد الإفريقي، حيث شهدت واشنطن في أبريل 2010 انعقاد أول اجتماع

[1] السرساوي، **مرجع سابق**، ص. ص 171-172.

سنوي مشترك على مستوى رفيع بين الطرفين، ناقش الأولويات المشتركة مثل تعزيز الديمقراطية المؤسسية، وخلق فرص تنموية، وتحسين الخدمات الصحية، ودعم الأمن والاستقرار عبر تعزيز عمليات حفظ السلام. كما تطرق النقاش إلى قضايا عالمية كمواجهة الإرهاب والتكيف مع تغير المناخ، مما يعكس رؤية أمريكية تسعى لربط المصالح الإقليمية في إفريقيا بالأجندة الدولية.[1]

مبادرة القادة الأفارقة الشباب (YALI):

أطلقت هذه المبادرة عام 2010 بدعم مباشر من البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية، بهدف بناء جيل جديد من القادة المتميزين في القارة. وحسب البيانات الرسمية، نجحت المبادرة في تدريب وتأهيل أكثر من 24 ألف شاب أفريقي عبر برنامج "زمالة مانديلا واشنطن" ومراكز القيادة الإقليمية الأربعة المنتشرة في أنحاء أفريقيا. كما تشهد منصتها الرقمية تفاعلا لافتا، مع وجود شبكة إلكترونية تضم أكثر من 700 ألف عضو، توفر فرصاً للتواصل وتبادل الخبرات وتمكين الشباب عبر آليات تعليمية وتدريبية مبتكرة.[2]

زيارات المسؤولين الأمريكيين:

شهدت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا سلسلة من الزيارات الرئاسية والوزارية البارزة على مدى عقدين. في يوليو 2003، قام الرئيس الأسبق جورج بوش الابن بأول جولة له في القارة منذ توليه السلطة عام 2001، وشملت خمس دول: السنغال وجنوب إفريقيا وبوتسوانا وأوغندا ونيجيريا، في خطوة اعتبرت تحولا ملحوظا نظرا للاهتمام المحدود سابقا بإفريقيا في أجندة واشنطن الخارجية. تلى ذلك جولة ثانية له في فبراير 2008، قبل نهاية ولايته، زار خلالها تنزانيا ورواندا وبنين وغانا وليبيريا[3] وفي يوليو 2015، حط كذلك الرئيس الأسبق باراك أوباما الرحال في أديس أبابا، حيث

[1] دخالة، **مرجع سابق**، ص. 260.

[2] **The U.S. Department of State Office of the Spokesperson**, "Young African Leaders Initiative", 27 Apr. 2021. Available at https://www.state.gov/young-african-leaders-initiative/

[3] دخالة، **مرجع سابق**، ص. 259.

أصبح أول رئيس أمريكي يلقي خطابا أمام الاتحاد الإفريقي، مؤكدا على تعزيز الشراكة بين الطرفين، وخلال عهد الرئيس دونالد ترامب، ركزت زيارة وزير الخارجية ريكس تيلرسون عام 2018 إلى إثيوبيا وجيبوتي على تعزيز الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي.

ومع تولي إدارة بايدن، زار وزير الخارجية أنتوني بلينكن أديس أبابا في مارس 2023، حيث ناقش مع رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد آليات تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بعد حرب تيغراي، إلى جانب دعم المساعدات الإنسانية وضمان الاستقرار في المنطقة.[1]

المطلب الثالث: الآليات الجيوسياسية الأمنية:

قوة التدخل الإفريقية 1996:

تستند فكرة تشكيل قوة تدخل إفريقية لمواجهة الأزمات إلى مبادرة أمريكية أطلقت عام 1996 خلال فترة حكم الرئيس بيل كلينتون، بهدف إنشاء وحدات عسكرية وطنية قادرة على العمل الفردي أو المشترك في عمليات حفظ السلام عبر القارة. تخطط المبادرة لتدريب نحو 12 ألف جندي، مع تركيز خاص على دعم القدرات اللوجستية والعسكرية للدول الإفريقية، مثل نيجيريا والسنغال وغانا، حيث تم بالفعل تدريب سبع وحدات عسكرية.

وتتمحور أهداف المبادرة حول تعزيز الأمن الإقليمي عبر ثلاثة محاور رئيسية: التدريب العسكري المتخصص، وتوفير الإمدادات الإغاثية، وتقديم الخدمات الإنسانية في المناطق المتأثرة بالنزاعات. كما تسعى إلى حماية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، مثل ضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية ودعم الأنظمة الديمقراطية وبلغت التكلفة التقديرية السنوية للمشروع 25 مليون دولار في حالته الأساسية، مع احتمال ارتفاعها إلى 40 مليون دولار عند نشر القوات في الميدان. يعكس هذا التمويل الجهد الأمريكي لتقليل التكاليف المباشرة للتدخلات العسكرية عبر

[1] السرساوي، **مرجع سابق**، ص. 176-177.

الاعتماد على شراكات محلية مدعومة بصفقات عسكرية واستراتيجيات طويلة الأمد لاحتواء الأزمات قبل تصاعدها.[1]

أفريكوم (AFRICOM):

"أفريكوم" هي قيادة عسكرية أمريكية موحدة تتبع وزارة الدفاع الأمريكية، مناطة بها إدارة العمليات العسكرية الأمريكية في أفريقيا، وتنظيم العلاقات الأمنية مع 53 دولة أفريقية. تأسست في الأول من أكتوبر 2007 كقيادة مؤقتة تابعة للقيادة الأوروبية الأمريكية(EUCOM) ، التي كانت مكلفة سابقا بإدارة الشؤون العسكرية الأمريكية مع معظم الدول الأفريقية. ثم بدأت عملها رسميا في الأول من أكتوبر 2008 بعد توقيع الرئيس جورج بوش الابن على خطة إنشاء قيادة عسكرية مخصصة للقارة الأفريقية، كجزء من التوسع الاستراتيجي الأمريكي لتعزيز النفوذ العالمي.

خطت الخطوات العملية لتفعيل "أفريكوم" خلال عهد الرئيس باراك أوباما، لتصبح سادس قيادة إقليمية أمريكية مُخصصة للتدخل السريع حول العالم. ومن أبرز أهداف إنشائها توحيد الإدارة العسكرية الأمريكية في أفريقيا تحت هيكل واحد، مما يُسهل تحديد الأولويات الاستراتيجية، ورفع كفاءة التعاون الأمني مع الحكومات الأفريقية، عبر تعزيز القدرات الدفاعية المحلية، وبناء آليات استجابة فعالة للأزمات، ومواجهة التهديدات الأمنية . كما تعمل "أفريكوم" بالتعاون مع وكالات حكومية أمريكية وشركاء دوليين لتحقيق أهدافها، التي تتركز في صلبها على حماية المصالح القومية للولايات المتحدة، عبر دمج الجهود الدبلوماسية والأمنية لضمان وجود أمريكي مؤثر في الساحة الأفريقية.[2]

[1] دخالة، **مرجع سابق**، ص. 253.
[2] الدهري عبد الناصر عبد السلام، كريم خالد سعد، العاتي رجب عمر، **"قوات الأفريكوم ودورها في أمن واستقرار القارة الأفريقية"، مجلة البحوث الأكاديمية**، (جوان 2019)، ص. 251.

القوات البحرية الأمريكية لأفريقيا(NAVAF) :

تعمل على تعزيز الأمن والسلامة البحرية عبر تنمية الوعي بالمجال البحري، وتدريب القوات البحرية الأفريقية، وإجراء تدريبات مشتركة لرفع الكفاءة. كما تخصص ضباطا لمساعدة الدول الشريكة في تخطيط أنشطة التعاون الأمني، وتقديم استشارات متخصصة لبناء ثقافة بحرية فاعلة تضمن استقرار الممرات المائية.

القوات الجوية الأمريكية لأفريقيا(AFAFRICA) :

تعد الذراع الجوي لقيادة أفريكوم، ومقرها قاعدة "رامشتاين" الألمانية منذ إطلاقها في أكتوبر 2008. تشرف على تنظيم التدريب، وتجهيز المعدات، وتنسيق العمليات الجوية ضمن نطاق القيادة. تتركز مهامها في إدارة أنشطة التعاون الأمني، والاستجابة للأزمات عبر عمليات الإغاثة الإنسانية، وإجلاء المدنيين، والتحكم في الطلعات الجوية ضمن المناطق الخاضعة لمسؤوليتها .

قوات المشاة البحرية الأمريكية لأفريقيا(MARFORAF) :

يقع مقرها الرئيسي في شتوتغارت بألمانيا، وتنفذ عمليات عسكرية، ومناورات تدريبية، وأنشطة تعاون أمني بالتعاون مع دول القارة. من أبرز مشاركاتها: مناورة "الأسد الأفريقي" عام 2009 في المغرب كأكبر تمرين عسكري سنوي مشترك، ومناورة "الوفاق المشترك" عام 2010 في موزمبيق، إلى جانب عمليات استهدفت تعزيز الأمن في غرب أفريقيا ومنطقة خليج غينيا.[1]

القاعدة العسكرية في جيبوتي:

في نوفمبر 2002، كشفت واشنطن عن إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة الأنشطة المُشبوهة في دول القرن الأفريقي مثل الصومال وإريتريا وكينيا، بقيادة العميد ماستين روبنسون الذي أشار إلى أن المهمة المركزية للقوات هي ضمان استقرار المنطقة على المدى البعيد. اختيرت

[1] دخالة، **مرجع سابق**، ص. 257.

جيبوتي لعدة أسباب استراتيجية، وفقا لتقرير نيويورك تايمز بتاريخ 17 نوفمبر 2002، منها موقعها الجغرافي القريب من مضيق باب المندب واليمن، وتوافر بنيتها التحتية من موانئ ومطارات قادرة على دعم العمليات اللوجستية في الخليج، إضافة إلى استقرارها السياسي الذي يقلل احتمالية حدوث توترات مع الوجود العسكري الأجنبي، فضلا عن موافقة الحكومة الجيبوتية المبدئية على استضافة القواعد الأجنبية.

وبدأ الانتشار الفعلي للقوات الأمريكية مطلع 2002 بوجود 1600 عسكري، ثم اكتمل العدد في 13 ديسمبر من العام ذاته مع وصول حاملة الطائرات "يو إس إس ماونت وايتني" التي حملت 400 جندي من مختلف الفروع العسكرية الأمريكية، مهمتهم مراقبة السواحل الصومالية ومناطق خليج عدن والبحر الأحمر لضمان الأمن البحري.[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص. 286.

خلاصة الفصل:

في المجمل، يكشف هذا الفصل أن التنافس الصيني–الأمريكي في إفريقيا يتسم بدرجة عالية من الشمول والتعدد، بحيث لم يعد مجرد صراع نفوذ تقليدي يقتصر على الموارد الطبيعية أو المواقع الجغرافية الاستراتيجية، بل تطور إلى مواجهة شاملة بين نموذجين متباينين في مقاربة التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية والحكم .من جهة، تعرض الصين نموذجًا قائمًا على مبدأ "المنفعة المتبادلة "و"عدم التدخل في الشؤون الداخلية"، وتستخدم أدوات اقتصادية وتجارية كثيفة لتعزيز نفوذها، من خلال مشاريع البنية التحتية العملاقة، وتوفير التمويل السريع غير المشروط، إضافة إلى توظيف أدوات القوة الناعمة مثل التبادلات التعليمية والثقافية والإعلامية .من جهة أخرى، تطرح الولايات المتحدة نموذجا قائما على السوق الحرة، الحكم الرشيد، والمشروطية السياسية، وتسعى من خلال برامجها إلى بناء أنظمة ديمقراطية متوازنة، وتعزيز الشفافية والاستدامة في العلاقات الاقتصادية والأمنية.

هذا التباين جعل من إفريقيا ساحة اختبار حقيقية لمستقبل العلاقات الدولية في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب، حيث تتقاطع المصالح، وتتصادم الرؤى حول شكل النظام الدولي المنشود. ونتيجة لذلك، تجد الدول الإفريقية نفسها اليوم أمام مفترق طرق حاسم :إما أن تكتفي بلعب دور المتلقّي السلبي في لعبة النفوذ الدولي، مما يعرضها لخطر التبعية من قبل القوى الكبرى، أو أن تستثمر هذا التنافس بما يخدم مصالحها الوطنية والتنموية. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إعادة تعريف أدوارها الإقليمية والدولية، وبناء مؤسسات دبلوماسية واقتصادية قادرة على التفاوض بذكاء، والموازنة بين العروض الخارجية، وتوجيه التنافس بما يعزز التكامل الإفريقي ويكرس السيادة.

الفصل الثالث:

المنتدى الصيني الأفريقي كنموذج للتنافس منذ عام 2000

مقدمة الفصل:

يعد المنتدى الصيني–الإفريقي للتعاون(FOCAC) ، الذي تأسس سنة2000 ، أحد أبرز الآليات التي اعتمدتها الصين لتعزيز حضورها في إفريقيا، وتوسيع شراكتها مع دول القارة في مجالات متعددة، خاصة الاقتصاد والبنية التحتية والتعليم .وقد تطور المنتدى ليصبح أداة استراتيجية أساسية في السياسة الخارجية الصينية، ما جعله محورًا رئيسيًا في دينامية التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي رأت فيه تهديدًا لمصالحها التقليدية في القارة.

فمع تنامي النفوذ الصيني عبر هذا الإطار المؤسسي، كثّفت واشنطن جهودها لمواجهة هذا التمدد، عبر إطلاق مبادرات موازية ومحاولة إعادة بناء شراكاتها الإفريقية .ومن هذا المنطلق، يطرح المنتدى الصيني–الإفريقي كنموذج لفهم طبيعة وأبعاد التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا منذ عام2000 ، من خلال دراسة تطوره، آلياته، وتأثيره على موازين القوى داخل القارة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمنتدى الصيني الأفريقي:

يعد المنتدى الصيني–الإفريقي نتاج رؤية استراتيجية متكاملة، تجمع بين الأبعاد النظرية والتنظيمية في إطار مؤسساتي منظم .ومن هذا المنطلق، فإن تناول الإطار المفاهيمي والتنظيمي لهذا المنتدى يكتسي أهمية خاصة، كونه يُمكّن من فهم الأسس التي يقوم عليها، والهيكل الذي يدار من خلاله، والأطراف الفاعلة في صياغة توجهاته وتنفيذ مخرجاته .ويساهم هذا التمهيد في تقديم تصور دقيق لطبيعة المنتدى، ودوره في صياغة ملامح الشراكة الصينية الإفريقية ضمن بيئة دولية تتسم بالتنافس والتعددية.

المطلب الأول: السياقات التاريخية لإنشاء المنتدى الصيني الأفريقي:

المرحلة الأولى:(1949-1979):

بعد إنشاء جمهورية الصين الشعبية في منتصف القرن العشرين، تزامن ذلك مع مرحلة حاسمة في إفريقيا تمثلت في حصول العديد من دولها على الاستقلال من القوى الاستعمارية الأوروبية. خلال هذه الفترة، دخلت الصين والدول الإفريقية مرحلة تعاون استراتيجي تميزت بتعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث أقامت الصين علاقات دبلوماسية رسمية مع 44 دولة إفريقية حديثة الاستقلال، مما شكل قاعدة صلبة للشراكة الممتدة بين الطرفين كما ركز الجانب الصيني خلال هذه المرحلة على دعم حركات التحرر الإفريقية من خلال تقديم الدعم المادي والسياسي لمساعدتها في إنهاء السيطرة الأجنبية وتحقيق السيادة الكاملة. ولم يتوقف هذا الدعم عند مرحلة التحرر، بل امتد ليشمل مرحلة إعادة الإعمار بعد الاستقلال، حيث قدمت الصين مساعدات تقنية ومالية لبناء البنى التحتية الأساسية في الدول الإفريقية الناشئة، رغم التحديات الاقتصادية الداخلية التي كانت تعاني منها الصين نفسها في تلك الفترة وأبرز مثال على هذا التعاون هو مشروع سكة حديد (TAZARA)، الذي ربط بين تنزانيا وزامبيا، حيث مولت الصين المشروع بكلفة هائلة في وقت كانت تعاني فيه من ضغوط مالية شديدة، كما شارك آلاف

العمال الصينيين في تنفيذه، مع ما رافق ذلك من مخاطر وتضحيات بشرية[1]وفي تلك المرحلة التاريخية، واجهت الصين تحديات كبيرة، إذ وجدت نفسها محاصرة بخصوم رئيسيين: القوى الاستعمارية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي الذي تحول من حليف إلى منافس إثر الخلافات الأيديولوجية والعسكرية التي ظهرت بين البلدين خلال ستينيات القرن العشرين، وفي محاولة لمواجهة هذه العزلة الدولية، انتهجت الصين استراتيجية دبلوماسية تعتمد على تعزيز التحالفات مع القوى الناشئة، خاصة في إفريقيا، حيث وجدت في الدول المستقلة حديثا شريكا استراتيجيا يساعدها في كسب الاعتراف الدولي وتوسيع نطاق تأثيرها على الساحة العالمية حيث اعتبرت الصين أن دعم حركات التحرر الإفريقية ليس عملا تضامنيا فحسب، بل خطوة ذكية لتعزيز شرعيتها كقائدة للعالم الثالث، ووسيلة لموازنة القوى المعادية لها. ومن خلال هذا النهج، نجحت في تحويل العلاقة مع إفريقيا إلى جسر لاختراق الحصار المفروض عليها، سواء من الغرب أو من الشرق، مستفيدة من التزام الدول الإفريقية بمبادئ عدم الانحياز والرغبة في بناء شراكات تعيد التوازن إلى النظام الدولي المنقسم آنذاك.[2]

من جهتها، دعمت الدول الإفريقية مواقف الصين على الصعيد الدولي، وكان أبرز تجليات هذا الدعم التصويت لصالح إعادة مقعد الصين في الأمم المتحدة عام 1971، وهو ما اعترف به الزعيم الصيني ماو تسي تونغ حين أشاد بدور الدول الإفريقية في هذا الإنجاز التاريخي قائلا: " لقد استعدنا مكاننا في الأمم المتحدة بفضل أصدقائنا الأفارقة".

هذه المرحلة المبكرة من التعاون الصيني–الإفريقي لم تبن على المصالح المؤقتة، بل أسست لشراكة قائمة على مبادئ التضامن في مواجهة الاستعمار، والدعم المتبادل في تعزيز السيادة

[1] جمال، **مرجع سابق**، ص. 120.
[2] هبه صالح أحمد عياد، سهير محمود السيد معتوق، نيفين محمد طريح، "نموذج التكامل القاري الأفريقي-الصيني"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، م.32، ع.4، (ديسمبر 2018)، ص. 137.

الوطنية، والتعاون الإنمائي الذي يراعي أولويات الطرفين، مما مهّد الطريق لعلاقات أكثر تعقيدا وتنوعا في العقود التالية.[1]

المرحلة الثانية:(1979-1999):

شهدت السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا تحولا جذريا خلال ثمانينيات القرن العشرين، إذ انتقلت من التركيز على الدعم الأيديولوجي لحركات التحرر إلى تبني استراتيجية أكثر واقعية تقوم على تعزيز التعاون الاقتصادي، مع إعطاء أولوية قصوى لتنمية التبادلات التجارية وجذب الاستثمارات المتبادلة. وفي تسعينيات القرن نفسه، عززت الصين شراكاتها مع دول القارة الإفريقية، خاصة تلك التي تمتلك موارد طبيعية استراتيجية كالنفط، حيث سعت إلى بناء تحالفات اقتصادية تدعم نموها الصناعي السريع، وفي الوقت نفسه تقدم فرصا للدول الإفريقية لتطوير بنيتها التحتية وزيادة عوائدها من تصدير المواد الخام و هذا التحول لم يكن مجرد تغيير تكتيكي، بل جزء من رؤية أوسع لدمج إفريقيا في الشبكة الاقتصادية العالمية التي تبنيها الصين، مع الحفاظ على مبدأ المنفعة المتبادلة كأساس للعلاقات، مما مهد لمرحلة جديدة من التعاون القائم على المصالح الاقتصادية بدلا من الخطاب السياسي التقليدي.[2]

في تلك الأثناء، شهدت العلاقات بين الصين وإفريقيا تحولات عميقة، حيث انتقلت الصين من وضعية دولة شبه منهارة اقتصادياً إلى قوة ثورية أحدثت تحولات جذرية في أنظمتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. في المقابل، واجهت إفريقيا خلال الفترة نفسها ضغوطا لإجراء إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلة أنظمتها المالية، تماشيا مع برامج التكيف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى جانب ظهور حركات سياسية تطالب بالإصلاح الديمقراطي والانفتاح السياسي في مطلع تسعينيات القرن الماضي.

[1] جمال، **مرجع سابق**، ص. 120.
[2] صالح أحمد عياد، **مرجع سابق**، ص. ص. 137-138.

كما شهدت هذه المرحلة تسارعا ملحوظا في تعزيز التعاون بين الجانبين، مع تركيز مشترك على التنمية الاقتصادية كأولوية قصوى ضمن أولويات العلاقات الثنائية. انتقل التعاون من نطاق محدود إلى آفاق أوسع للتنسيق الاقتصادي المفتوح، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز نظام عالمي جديد. كما لعبت سياسة "الباب المفتوح" الصينية، التي ركزت على إصلاحات داخلية وخارجية لتعزيز الاستراتيجية التنموية، دورا محوريا في تطوير العلاقات مع إفريقيا، حيث ساهمت هذه السياسة في دفع الشركات الصينية لاستكشاف أسواق جديدة، حيث قفز حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى 5.5 مليار دولار أمريكي عام 1998، وهو ما يعادل ستة أضعاف القيمة المسجلة عام 1979.[1] وتجلى تطور العلاقات الصينية الأفريقية في الكثير من المظاهر السياسية كالتنديد بالتدخل الليبي في التشاد ودعم منظمة الوحدة الأفريقية في حل هذه الأزمة وإقامة علاقات ديبلوماسية مع زيمبابوي 1980، كوت ديفوار ولوزوتو 1983، إظافة إلى التنديد في خطاباتها الرسمية بنظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا.[2]

المرحلة الثالثة:(1999- الوقت الراهن):

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول أفريقيا تطورا ملحوظا مع نهاية تسعينيات القرن الماضي، حيث تبنت الصين نهجا جديدا لتعزيز التعاون عبر تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2000، الذي مثل إطارا مؤسسيا لتعزيز التعاون بين دول الجنوب. وجذب التعاون مع الصين اهتمام الدول الأفريقية لعدة عوامل، منها المكانة الدولية للصين كعضو دائم في مجلس الأمن، ونمو نفوذها الاقتصادي والسياسي الذي مكنها من دعم التنمية في القارة، وامتلاكها تقنيات متقدمة تساهم في بناء القدرات المحلية. كما أدى استياء الدول الأفريقية من سياسات القوى التقليدية إلى فتح المجال للصين لتعزيز وجودها، مستفيدةً من سياستها القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة، وتقديم المساعدات والاستثمارات دون شروط سياسية.

[1] جمال، **مرجع سابق**، ص. 121-122.

[2] عبد الغاني حومر، **العلاقات الصينية الإفريقية بين بين التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية منذ 1960**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فيفري 2020)، ص. 68.

اعتمدت الصين مبدأ الشراكة المتبادلة، وركزت استثماراتها على دعم مشاريع التنمية بدلا من الاعتماد على المساعدات المباشرة، مما عزز موقعها كشريك استراتيجي للعديد من الدول الأفريقية.[1]

ومنذ إنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي، تطورت العلاقات الثنائية بشكل ملحوظ عبر توسيع الاتفاقيات التجارية وتبسيط الإجراءات الجمركية، إلى جانب زيادة الاستثمارات والدعم المالي المتبادل. يعتمد النموذج الصيني في تعامله مع القارة على تصميم آليات مبتكرة تجمع بين الأدوات الاقتصادية وأنظمة الحوكمة لدفع عجلة التنمية المجتمعية، ساعيا إلى إحداث تحولات هيكلية في البُنى الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الشامل، كما تجسد هذه الشراكة رؤية تعاونية قائمة على مبدأ المنفعة المتبادلة، التي تسعى إلى ترسيخ علاقات واضحة المعالم تضمن توزيعا عادلا للمكاسب الاقتصادية، وتوازنا في المصالح بين الجانبين ضمن إطار الصداقة الاستراتيجية[2] وأكد مسؤولون أفارقة بارزون على الدور الصيني في دعم التنمية بالقارة الإفريقية، حيث أشار سفير زامبيا في الصين ديفيد "كليفورد سافيبي" خلال إحدى المناقشات إلى إمكانية الاستفادة من الاستثمارات الصينية لتعزيز النمو الاقتصادي لبلاده قائلا:" .....نستطيع استخدام رؤوس الأموال الصينية لتطوير اقتصادنا....." تعكس هذه التصريحات الرسمية تأييدا أفريقيا للتعاون مع الصين، مع إدراك واضح للأهداف الاستراتيجية الكامنة وراء هذا التمدد، والتي تتمحور حول تقديم الدعم الشامل اقتصاديا وسياسيا لدول القارة وتسعى الصين عبر سياستها التوسعية في إفريقيا إلى ترسيخ موقع مؤثر فيها، بهدف تقليص الهيمنة الغربية وخاصة الأمريكية–الفرنسية على المنطقة. تعتمد بكين في ذلك على رؤية استراتيجية تهدف لإعادة تشكيل النظام الدولي، عبر تعزيز التعددية القطبية بدلا من النظام الأحادي المهيمن. تشكل هذه الخطوات جزءا من

[1] صالح أحمد عياد، **مرجع سابق**، ص. 139.
[2] جمال، **مرجع سابق**، ص. 122-123.

توجه تصحيحي لخلق توازن جديد، حيث تطمح الصين لتحل مكانة متقدمة كقوة ثالثة فاعلة، بدلاً من بقاء الساحة خاضعة للسيطرة الغربية الحالية.[1]

المطلب الثاني: التعريف بالمنتدى الصيني الأفريقي وآليات عمله:

منتدى التعاون الصيني الإفريقي هو منظمة غير تابعة لأي دولة، تسعى لتعزيز التعاون الودود بين الصين والدول الإفريقية في إطار جديد لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية. تعمل الصين والدول الإفريقية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي كجهة ممثلة له، لبناء شراكة استراتيجية مشتركة. تأسس هذا المنتدى عقب انعقاد المؤتمر الوزاري عام 2000 في العاصمة الصينية بكين خلال الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر، حيث شارك فيه وزراء صينيون ومسؤولون أفارقة، يهدف المنتدى بشكل رئيسي إلى تعزيز التفاهم المشترك، وبناء توافق في الآراء، ودعم أواصر الصداقة والتعاون بين الجانبين. يضم المنتدى في عضويته 54 طرفا، تشمل الصين، وجميع الدول الإفريقية، بالإضافة إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي كممثل رسمي عن المنظمة القارية[2].

ويهدف المنتدى إلى تحقيق غايات استراتيجية محددة وهي:

- تعزيز الشراكات البناءة بين الطرفين لتحقيق التكامل في المصالح وتنسيق الجهود المشتركة.
- إرساء قواعد نظام دولي متوازن عبر تقليص النفوذ الأحادي، والسعي نحو إقامة هيكل عالمي عادل شمولي.
- ترسيخ مكانة الصين كقوة داعمة للعالم النامي من خلال تمكين التعاون الجنوب–جنوب وتقليص الفوارق الاقتصادية بين دول الشمال المُتقدمة والجنوب الصاعد.[3]

[1] المرجع نفسه، ص. 128.
[2] رياض بن عياد، "تعزيز الشراكة في إطار منتدى التعاون الصيني-الأفريقي"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، ع.5، (جوان 2018)، ص. 185.
[3] صالح أحمد عياد، **مرجع سابق**، ص. 140.

آليات عمل المنتدى:

يعتمد المنتدى الصيني الإفريقي آلية عمل منظمة عبر مؤتمرات وزارية تضم وزراء الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي، تعقد دوريا في جلسات منتظمة أو استثنائية حسب الحاجة، حيث تحدد هذه الجلسات برامج فرعية للتعاون ضمن إطار البرنامج الرئيسي "برنامج التعاون الصيني الأفريقي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية" الذي أطلق خلال المؤتمر الوزاري الأول للمنتدى. تتمحور هيكلية العمل حول ثلاث مستويات: **المؤتمر الوزاري** الذي ينعقد كل ثلاث سنوات، ويسبقه **اجتماع كبار المسؤولين** قبل عام، **والاجتماع الوزاري** التحضيري قبل أيام من انعقاده، إضافة إلى اجتماعات دورية لرؤساء البعثات الدبلوماسية الإفريقية في الصين وأمانة لجنة المتابعة الصينية مرتين سنويا على الأقل، مع تشارك الصين والدولة الإفريقية المضيفة مسؤولية تنفيذ مخرجات المؤتمرات وضمان تحويل التوصيات إلى إجراءات عملية تعزز التعاون الاستراتيجي بين الطرفين.[1]

يعمل المنتدى الصيني الإفريقي ضمن ثلاث هياكل رئيسية: مؤتمر قادة الدول والحكومات، والمؤتمر الوزاري، ولجنة المتابعة الصينية.

مؤتمر قادة الدول والحكومات:

يتكون من رؤساء دول وحكومات الصين والدول الإفريقية وممثلي مفوضية الاتحاد الإفريقي. عقد المؤتمر مرتين منذ إنشاء المنتدى في أكتوبر 2000؛ حيث استضافت بكين الاجتماع الأول عام 2006، بينما استضافت جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا الاجتماع الثاني في 15 ديسمبر 2015. يُصدر المؤتمر بعد كل اجتماع إعلانا يعد وثيقة مرجعية قانونية تحدد أطر التعاون والتنمية بين الجانبين، وتتضمن التزامات متبادلة.

[1] بن عياد، **مرجع سابق**، ص. 185.

المؤتمر الوزاري:

يضم وزراء الخارجية والتجارة والتعاون الدولي والشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الصين وإفريقيا. عقد هذا المؤتمر ست دورات منذ أكتوبر 2000، وأصدر خلالها سلسلة من التوصيات وإعلانات العمل وخطط تنفيذ المشاريع المشتركة بين الصين والدول الإفريقية والاتحاد الإفريقي.

لجنة المتابعة الصينية:

تأسست هذه اللجنة في نوفمبر 2000 وتتألف من 28 عضوا صينيا يمثلون وزارات ومؤسسات مالية صينية كبرى، مثل وزارات الخارجية والتجارة والمالية والثقافة والتربية والعلوم، بالإضافة إلى مؤسسات مثل مجلس تعزيز التجارة الدولية وبنك التنمية الوطني وبنك الواردات والصادرات الصيني. تتركز مهامها على تمويل المشاريع التنموية في إفريقيا ومتابعة تنفيذها. يقع مقرها الرئيسي في مكتب شؤون إفريقيا بوزارة الخارجية الصينية.

ويجدر الذكر بأن الصين قد قدمت دعما ملموسا للاتحاد الإفريقي عبر تبرعها بمجمع متكامل للمؤتمرات والمكاتب تم افتتاحه في 28 يناير 2012. كما قدم رئيس المؤتمر الاستشاري السياسي الصيني، جيا جينجلين، منحة بقيمة 600 مليون يوان دعما لأنشطة الاتحاد الإفريقي لمدة ثلاث سنوات واعتبر الاتحاد الإفريقي هذه الخطوات تعبيرا عن التزام الصين بتعزيز العلاقات التاريخية مع القارة، ورؤيتها لاستمرار التعاون بين دول الجنوب، كما وصف المجمع المهدى بأنه رمز للصداقة الصينية الإفريقية وإرث للأجيال المقبلة.[1]

[1] المرجع نفسه، ص. 187.

المطلب الثالث: أهم مؤتمرات المنتدى الصيني الأفريقي ومخرجاتها.

المؤتمر الأول:(2000):

تأسس المنتدى رسميا بعد انعقاد المؤتمر الوزاري الأول للتعاون الصيني الأفريقي في العاصمة بكين خلال الفترة بين 10 و12 أكتوبر 2000، بمشاركة الصين وممثلي 44 دولة أفريقية إلى جانب الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، كما حضر الملتقى ممثلون عن منظمات دولية وإقليمية وهيئات مجتمع مدني وقطاع الأعمال. تجدر الإشارة إلى أن العضوية الأفريقية في المنتدى توسعت لاحقًا لتشمل 50 دولة، مع الإشارة إلى أن الاجتماعات التمهيدية للمسؤولين رفيعي المستوى سبقت انطلاق المؤتمر الرسمي، حيث عُقدت خلال الفترة من 7 إلى 9 أكتوبر 2000.[1]

أدرك الشركاء أن النظام الاقتصادي السائد آنذاك يفتقر إلى العدالة، مما استدعى ضرورة قيام الصين والدول الأفريقية ببناء إطار دولي جديد يراعي متطلبات هذه الدول عبر شراكة استراتيجية مبتكرة تركز على التنمية المستدامة. وفي ظل ما تحمله العولمة من مخاطر وتحديات معقدة، سعى الشركاء إلى طرح أفكار وحلول استباقية لتعزيز اقتصاداتهم وزيادة مرونتها في مواجهة متغيرات النظام العالمي. ولتحقيق هذه الرؤية، أقر المؤتمر الوزاري الأول مبادئ أساسية للتعاون تشمل المساواة، والمنفعة المتبادلة، والتنوع في الآليات والأهداف، مع التركيز على تحقيق تنمية مشتركة، وحل النزاعات بالحوار البناء، وتعزيز التعاون بين الحكومات كأساس للشراكة الفاعلة[2].

[1] صالح أحمد عياد، **مرجع سابق**، ص. 141.
[2] بن عياد، **مرجع سابق**، ص. 189.

جرى تحديد آلية دورية لعقد المؤتمر كل ثلاث سنوات مع تبادل استضافته بين الصين والدول الأفريقية الأعضاء، حيث أسفر المؤتمر عن إصدار وثيقتين رئيستين :

أولهما **إعلان بكين:** الذي أبرم توافقا بين الطرفين حول الرؤى المشتركة للقضايا السياسية والدولية، مع تعزيز التعاون الاقتصادي عبر التزام صيني بدعم القطاعات الحيوية في أفريقيا كالزراعة والرعاية الصحية والتعليم والبنى التحتية، إلى جانب تسهيل عمليات التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين، وفتح الأسواق الصينية أمام المنتجات الأفريقية، مع تشجيع السياحة المتبادلة.

أما الوثيقة الثانية فتمثلت في **برنامج التعاون للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:** والذي ركز على تفعيل الشراكات في مجالات متعددة كالتجارة والزراعة والسياحة والثقافة والتعليم وحماية البيئة، مع وضع أسس متجددة لتعميق العلاقات الثنائية. ولضمان فاعلية المبادرة، أطلقت الصين في ديسمبر من ذات العام لجنة متابعة وزارية مشكلة من مسؤولين رفيعي المستوى، تهدف إلى تنسيق الجهود ووضع الخطط التنفيذية ومراقبة سير الأعمال وفق رؤية استراتيجية موحدة.[1]

المؤتمر الثاني:(2003):

شهدت العاصمة الإثيوبية أديس أبابا انعقاد الدورة الثانية من منتدى التعاون الصيني الأفريقي في ديسمبر 2003، حيث امتدت فعاليات المؤتمر ليومين (15 و16 من نفس الشهر) ومثل الحدث نقلة نوعية كأول تجمّع للمنتدى على أرض أفريقية، إذ شاركت فيه الصين إلى جانب ممثلي 44 دولة أفريقية، بالإضافة إلى حضور لافت لمندوبي منظمات دولية وإقليمية. سبق هذا اللقاءَ اجتماع تحضيري على مستوى الخبراء وكبار المسؤولين في الثالث عشر من الشهر ذاته، لضمان إخراج المؤتمر بصورة تحقق التطلعات المشتركة.[2]

[1] صالح أحمد عياد، **مرجع سابق**، ص. 141-142.
[2] المرجع نفسه، ص. 142.

واتفق الجانبان الصيني والأفريقي بالإجماع على تبني خطة عمل ثنائية للسنوات الثلاث (2004–2006)، عرفت باسم "إعلان أديس أبابا"، بهدف تنفيذ التوصيات المعلنة في مؤتمر بكين الوزاري الأول، كما شملت الخطة تعزيز الحوار الاستراتيجي بين الطرفين عبر منصات دولية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، مع تركيز خاص على دعم الصين للدول الأفريقية غير المنضمة بعد إلى المنظمة التجارية. كما تضمنت الشراكة تعاونا فعالا ضمن "الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر"، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 265/57، لضمان تفعيل سريع لمشاريع ملموسة في مجال التنمية والقضاء على الفقر.[1]

وجاء في إعلان أديس أبابا:

- **الدعم المستمر**: تحافظ الصين على تقديم حزمة مساعدات شاملة للدول الأفريقية عبر آليات عمل منتدى التعاون المشترك.
- **استثمار في الكفاءات**: تركيز خاص على تنمية الكوادر البشرية الأفريقية عبر برامج تدريبية متخصصة تواكب متطلبات التنمية المستدامة.
- **فرص تجارية استثنائية**: تسهيل وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق الصينية مع إلغاء الرسوم الجمركية عن صادرات الدول الأقل نموا.
- **سياحة تكاملية**: تعزيز الشراكات السياحية عبر إدراج الوجهات الأفريقية ضمن قوائم السفر المُفضلة للسياح الصينيين.
- **حوار مباشر**: تشجيع الزيارات الرسمية والشعبية بين القيادات والمواطنين لتعميق التفاهم المتبادل.
- **شراكة تكنولوجية**: تبادل الخبرات المتقدمة في المجالات الرقمية والصناعية لبناء اقتصاد معرفي أفريقي.

[1] بن عياد، **مرجع سابق**، ص. 189.

- **بنية تحتية ذكية:** ضخ استثمارات نوعية في مشاريع النقل والطاقة والاتصالات لتحفيز النمو الاقتصادي الأفريقي.[1]

ولتحقيق الأهداف المسطرة عملت الصين والدول الأفريقية على تسهيل بيئة الاستثمار عبر تبسيط إجراءات الموافقة للشركات الصينية الراغبة في الاستثمار بالقارة، وتشجيع عقد اتفاقيات ثنائية تركز على حماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي. وفي مجال السياحة، أدرجت الصين – تنفيذا لخطة أديس أبابا – سبع دول أفريقية (موريشيوس، زيمبابوي، تونس، كينيا، إثيوبيا، سيشل، زامبيا) كوجهات سياحية رئيسية للصينيين خلال السنوات الثلاث الأولى، مع خطط لتوسيع القائمة لاحقا. من جانب آخر، أكدت الصين أن مساعداتها لأفريقيا غير مرتبطة بشروط سياسية، مع إعلانها عن خفض ديون 31 دولة أفريقية من الأقل نموا والأكثر مديونية، في إطار اعتراف الطرفين بأن المديونية تمثل التحدي الأبرز أمام التنمية في القارة.[2]

المؤتمر الثالث:(2006):

شهدت العاصمة الصينية بكين يومي 4 و5 نوفمبر 2006 لقاء تاريخيا جمع قادة الصين و48 دولة أفريقية في قمة تعاونية استثنائية، احتفاء بمرور نصف قرن على إطلاق العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين. انصب التركيز خلال القمة على صياغة رؤية مشتركة لتعميق أواصر الصداقة، ودعم السلام، وتسريع وتيرة التنمية عبر شراكة استراتيجية متجددة حيث ناقش المشاركون إنجازات التعاون خلال الخمسين عاما الماضية، واستشراف آليات تطويره في ظل المتغيرات العالمية المعقدة وترابط المصالح الإنسانية، التي فرضت أولويات جديدة تتطلب تفعيل دور "منتدى التعاون الصيني–الأفريقي" كمنصة رئيسية للتنسيق كما أكد المجتمعون أن تعزيز هذه الشراكة

[1] صالح أحمد عياد، **مرجع سابق**، ص. 143.
[2] بن عياد، **مرجع سابق**، ص. 190.

يتماشى مع مبادئ القانون الدولي، ويستجيب لمتطلبات مرحلة عالمية تتسم بتشابك التحديات والفرص[1].

وتقرر عن هذا الملتقى خطة ما يعرف ب "خطة عمل بكين 2007-2009 وجاء فيها ما يلي:

- **تعزيز الدعم المالي:** مضاعفة حجم المساعدات الصينية الموجهة لأفريقيا بحلول 2009، مع تقديم قروض ميسرة وتمويلات ائتمانية لدول القارة خلال الأعوام الثلاثة التالية.
- **آليات استثمارية مبتكرة:** تأسيس "صندوق التنمية الصيني-الأفريقي" لدعم استثمارات الشركات الصينية في القارة، وإلغاء الديون عن الدول الأفريقية الأكثر فقرا ومديونية والتي تربطها علاقات دبلوماسية مع بكين.
- **انفتاح تجاري غير مسبوق:** تسهيل وصول المنتجات الأفريقية إلى السوق الصينية عبر زيادة عدد السلع المصدرة، وإزالة جميع الحواجز الجمركية عن واردات الصين من الدول الأفريقية الأقل نموًا ذات العلاقات الدبلوماسية معها.
- **نقاط ارتكاز اقتصادية:** إنشاء 3-5 مناطق استثمارية متخصصة في التجارة والاقتصاد بأفريقيا خلال ثلاث سنوات، إلى جانب تأسيس "الغرفة التجارية الصينية-الأفريقية" في بكين عام 2005 كجسر للتعاون الاقتصادي.
- **استثمار في البشر والمجالات الحيوية:** تعزيز التعاون في تدريب الكوادر، وتطوير قطاعات الزراعة، والصحة، والتعليم كركائز للتنمية المستدامة.[2]

المؤتمر الرابع:(2009):

احتضنت مصر فعاليات الدورة الرابعة لمنتدى التعاون الصيني-الأفريقي خلال الفترة 8-9 نوفمبر 2009، بمشاركة الصين وممثلي 49 دولة أفريقية. سبقه لقاء تحضيري لكبار المسؤولين

[1] المرجع نفسه، ص. 193.
[2] صالح أحمد عياد، **مرجع سابق**، ص. 145.

في القاهرة (18–19 أكتوبر 2008)، حيث راجع الحضور مستجدات تنفيذ بنود "إعلان بكين" و"خطة العمل" المُتفق عليهما سابقا، لضمان تحقيق الأهداف المشتركة بكفاءة وفعالية.[1]

مثلت خطة عمل شرم الشيخ امتدادًا لخطة أديس أبابا (2004–2006) في التنمية الاقتصادية، مع تركيز خاص على دعم البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية (CAADP) الذي أقرّه الاتحاد الأفريقي. نظرا للتحديات المرتبطة بالأمن الغذائي في القارة، اتفقت الصين والدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي على جعل الزراعة والأمن الغذائي ركائز استراتيجية للتعاون، خاصة في مجالات إنتاج الحبوب وتربية الماشية وتخزين المحاصيل. لتحقيق ذلك، التزمت الصين – وفق خطة شرم الشيخ (2010–2012) – بإرسال 50 بعثة خبراء زراعيين إلى أفريقيا خلال 3 سنوات، وتدريب 2000 تقني أفريقي، وإنشاء 20 مركزًا تكنولوجيًا زراعيًا لتدريب الكوادر على اختيار البذور وتقنيات الزراعة الحديثة وتربية الأحياء المائية. كما خصصت 30 مليون دولار لصندوق ائتماني لدعم التعاون الأفريقي–الصيني في إطار مفهوم التعاون جنوب–جنوب وعلى الصعيد الاستثماري، شجعت الخطة توقيع اتفاقيات ثنائية لتعزيز وحماية الاستثمارات، مع زيادة رأسمال صندوق التنمية الأفريقي إلى 3 مليارات دولار لدعم توسع الشركات الصينية في القارة، وجذب الاستثمارات، وإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتمكين المرأة اقتصاديا.[2]

المؤتمر الخامس:(2012):

في يوليو 2012، شهدت العاصمة الصينية بكين حدثا دوليا بارزا بانعقاد المؤتمر الخامس لمنتدى التعاون الصيني–الأفريقي، بمشاركة قياسية ضمّت ممثلين عن 50 دولة أفريقية. تخلل الحدث اجتماع تحضيري رفيع المستوى لكبار المسئولين في 18 يوليو، تم خلاله استعراض مسيرة العلاقات الثنائية منذ تأسيس المنتدى، وتقييم التقدم المحرَز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن القمة الرابعة. وأسفرت القمة عن إصدار وثيقتين محوريتين شكلتا خارطة طريق للتعاون المستقبلي:

[1] المرجع نفسه، ص. 145-146.
[2] بن عياد، **مرجع سابق**، ص. 191.

الوثيقة الأولى: إعلان بكين الثالث:

أكد الجانبان الصيني والأفريقي التزامهما بتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة عبر محاور رئيسية:

- **تعزيز الحوار السياسي:** تكثيف الزيارات الرسمية وتبادل الرؤى حول القضايا الإقليمية والدولية .
- **دعم التكامل الأفريقي:** التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة وتمكين التكتلات الاقتصادية .
- **تعظيم المكاسب الاقتصادية:** توظيف الموارد المشتركة لتعزيز التعاون في مجالات مثل البنية التحتية، الأمن الغذائي، التكنولوجيا، وتنمية الكوادر البشرية .
- **مكافحة الفقر:** تصميم برامج مبتكرة لتمكين الدول الأفريقية من تحقيق نمو شامل ومستدام .

الوثيقة الثانية: خطة عمل بكين (2013-2015):

حيث حددت الصين إطارا زمنيا لتحويل التعهدات إلى مشاريع ملموسة عبر:

- **تعزيز الاستثمار والتمويل:** تقديم قروض ميسرة لدعم مشاريع البنية التحتية، الزراعة، والتصنيع في أفريقيا .
- **زيادة الدعم التنموي:** إنشاء مراكز ثقافية وتعزيز التعاون الصحي، إلى جانب دعم مشاريع البنية التحتية المحلية .
- **تعزيز التكامل الإقليمي:** تنفيذ مشاريع عابرة للحدود لربط الشبكات الاقتصادية ورفع القدرة التنافسية للقارة وهذه الوثائق لم تكن مجرد التزامات ورقية، بل مثلت استمرارا لنهج عملي

يعكس رغبة الطرفين في بناء نموذج تعاون جنوب–جنوب، يقوم على التكافؤ وتبادل المنفعة.[1]

المؤتمر السادس:(2015):

عقدت الدورة السادسة من مؤتمر المنتدى في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا خلال يومي 4 و5 ديسمبر 2015، بحضور قادة ورؤساء 48 دولة من القارة الأفريقية. وجاء انعقاد هذه القمة تزامنا مع مرور 15 عامًا على تأسيس المنتدى، حيث شهد هذا الحدث تحولا نوعيا بترقية المنتدى من مستوى وزاري إلى مؤتمر قمة يعقد برئاسة القادة الأفارقة. وتناول المشاركون خلال الجلسات تقييمَ مستوى التقدم في تنفيذ برامج التعاون التي تم الاتفاق عليها سابقًا بين الدول الأعضاء.[2]

بسبب التعداد السكاني الكبير الذي وصل إلى 1.1 مليار في إفريقيا و1.3 مليار في الصين بحلول عام 2015، وبوجود تحديات مشتركة بين الطرفين، اتفق الجانبان على تعزيز التعاون الاستراتيجي لرسم رؤية جديدة تهدف إلى استثمار فرص التنمية عبر تعميق الشراكة الشاملة ورفع مستوى التنسيق في جميع المجالات، مع الحفاظ على مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وسلطتها، واحترام قواعد الديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية. ويسعى هذا التعاون إلى بناء نظام اقتصادي عالمي عادل من خلال إصلاح هيكل الأمم المتحدة وضمان التمثيل المتوازن في مؤسساتها وهيئاتها المتخصصة كما أقرت الأطراف في إعلان جوهانسبرغ خطتين للتنمية المستدامة: تتمثل الأولى في خطة 2030 الطموحة التي تشمل 17 دولة متقدمة تلتزم بدعم الدول الإفريقية النامية لتجاوز الفوارق التنموية بين الشمال والجنوب، والتي تعيق النمو الاقتصادي العالمي المستدام. أما الخطة الثانية فهي خطة 2063 التي تركز على تعزيز التعاون بين دول

[1] صالح أحمد عياد، **مرجع سابق**، ص. 147-148.
[2] المرجع نفسه، ص. 148.

الجنوب ضمن إطار تحالفات مثل مجموعة "بريكس"، بهدف تعزيز التكامل التنموي بين هذه الدول.[1]

وترتبت عن هاته القمة كسابقاتها خطة عمل "خطة عمل جوهانسبرج" (2016-2017):

وحاولت تغطية مختلف أبعاد التكامل والشراكة بين الطرفين من خلال:

- **تعزيز القطاع الصناعي:**

إطلاق صندوق استثماري صيني متخصص بتمويل 10 مليار دولار لدعم تطوير الصناعات الإفريقية ورفع قدراتها الإنتاجية.

- **ثورة زراعية مدعومة بالتكنولوجيا:**

تعاون استراتيجي لإنشاء مراكز تكنولوجية زراعية في إفريقيا، مع تبادل الخبرات لتحقيق الأمن الغذائي .

- **بناء بنية تحتية متينة:**

تأسيس "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" لتمويل مشروعات الطرق والطاقة والاتصالات في القارة الإفريقية .

- **تمويل تنموي ميسر:**

منح قروض ميسرة عبر "صندوق التنمية الصيني-الإفريقي"، مع دعم خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحفيز الاقتصادات المحلية .

- **شراكة خضراء مستدامة:**

إنشاء مراكز صينية-أفريقية لحماية البيئة، ودعم مشاريع الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الحياة البرية والنباتية .

- **تعزيز التبادل التجاري والاستثماري:**

[1] بن عياد، **مرجع سابق**، ص. 194-195.

تعزيز مكانة الصين كشريك تجاري رئيسي لإفريقيا عبر تسهيل حركة التجارة وزيادة حجم التبادلات التجارية بشكل استثنائي .

- **محاربة الفقر بدعم غير مسبوق:**

إلغاء الديون المستحقة على الدول الإفريقية الأقل نموا (حتى نهاية 2015)، مع زيادة تدريجية للمساعدات التنموية المقدمة لها.[1]

[1] صالح أحمد عياد، **مرجع سابق**، ص. 149-150.

المبحث الثاني: قمة 2024 للمنتدى الصيني الأفريقي: قراءة في مخرجاتها وتأثيرها على ملامح التنافس الصيني الأمريكي في أفريقيا:

شكّلت قمة 2024 للمنتدى الصيني الإفريقي محطة بارزة في مسار الشراكة الصينية الإفريقية، في ظل احتدام التنافس مع الولايات المتحدة داخل القارة .وقد أفرزت هذه القمة مجموعة من المخرجات التي تستدعي الوقوف عندها لفهم أبعادها وآثارها المحتملة على موازين التنافس بين القوتين في المنطقة.

المطلب الأول: ظروف انعقاد القمة التاسعة (2024):

الظروف السلبية:

عقد منتدى التعاون الصيني–الأفريقي 2024 في سياق أفريقي مضطرب، تفاقمت فيه التحديات المعقدة التي تهدد استقرار القارة. يأتي في المقدمة استمرار الصراعات المسلحة، مثل الحرب الأهلية في السودان التي خلقت أزمات إنسانية وزعزعت الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى التوترات الداخلية في إثيوبيا التي تهدد بانتشار العنف إلى دول مجاورة. كما تواجه القارة مخاطر تصاعد النزاعات الإقليمية، خاصة مع تنامي نشاط الجماعات الإرهابية في مناطق مثل الساحل الأفريقي، حيث تزداد الهجمات بشكل مقلق. على الصعيد الاقتصادي، تعاني الدول الأفريقية من تبعات الحرب الروسية–الأوكرانية التي أدت إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع حاد في أسعار الغذاء والطاقة، مما زاد من معدلات انعدام الأمن الغذائي. تفاقمت هذه الأوضاع بفعل تراكم الديون غير القابلة للاستدامة، التي دفعت مواطني دول مثل كينيا وأوغندا ونيجيريا إلى الاحتجاج ضد سياسات التقشف. وفي غرب أفريقيا، أثرت سلسلة الانقلابات العسكرية – كما في مالي وبوركينا فاسو والنيجر – على النفوذ التقليدي للقوى الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة، ما فتح الباب أمام الصين لتعزيز حضورها عبر استثماراتها ومبادراتها الدبلوماسية، مستفيدة من حاجة الحكومات الأفريقية إلى شركاء جدد لتحفيز اقتصاداتها وتحويل أولوياتها من الاعتماد على المساعدات إلى تعزيز الشراكات التجارية، في وقت تصنف فيه نحو

40% من الدول الأفريقية كدول هشة أو غارقة في مختلف أشكال الصراع التي تزيد من تشتتها الجغرافي، الاقتصادي و السياسي[1]، و نجد أن الصين قد أشارت لهذه النقطة من خلال كلمة الرئيس الصيني قائلا: إن عملية التحديث التي يقودها الغرب في إفريقيا تسببت في معاناة كبيرة لشعوب المنطقة و بدءا من منتصف القرن العشرين، حاربت الصين و الدول الأفريقية معا ضد الإمبريالية و الاستعمار و يجب علينا أن نواصل طريق التحديث و النمو معا.[2]

الظروف الإيجابية:

عبر منتدى التعاون الصيني الأفريقي (فوكاك)، نجحت الصين في تعزيز روابط استراتيجية مع الدول الأفريقية، مما دفع التبادل التجاري والاستثمارات إلى مستويات غير مسبوقة. تُظهر البيانات أن الصين أصبحت الشريك التجاري الرئيسي للقارة وأكبر ممول لمشاريع البنية التحتية فيها، حيث قفزت قيمة التبادل التجاري من أقل من 14 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 263 مليار دولار عام 2022، مسجلة نموا تراكميا تجاوز 20 ضعفاً. وفي عام 2023، ارتفع الحجم التجاري إلى 282.1 مليار دولار بنمو سنوي 1.5%، مع تباين ملحوظ في حركة الواردات والصادرات: فاستيراد الصين للمكسرات والخضروات والزهور والفواكه من أفريقيا زاد بنسب 130% و32% و14% و7% على التوالي، بينما تصاعدت صادراتها من السيارات الكهربائية وبطاريات الليثيوم والتقنيات الكهروضوئية إلى القارة بنسب 291% و109% و57% حتى منتصف 2024. لدعم هذا التكامل، ألغت الصين الرسوم الجمركية على 98% من سلع 27 دولة أفريقية من الأقل

[1] كمال غادة،" بعد << منتدى فوكاك 2024>>..مسار العلاقات بين الصين و أفريقيا"، في: https://pharostudies.com/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D9%81%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%83-2024-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7/، تاريخ الاطلاع: (2025/05/05).

[2] مصطفى صلاح، "اتجاهات التواصل: قراءة في نتائج منتدى التعاون الصيني الأفريقي"، في: https://acrseg.org/44342، تاريخ الاطلاع: (2025/05/05).

نموا، وعقدت اتفاقات لحماية الاستثمار مع 34 دولة، وتفاهمات لتجنب الازدواج الضريبي مع 21 دولة، مما يعكس نموذجا تعاونيا متعدد الأبعاد[1].

ومنذ إطلاق منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2000، أسهمت الشركات الصينية في تطوير البنية التحتية الأفريقية عبر إنشاء وتطوير أكثر من 10 آلاف كيلومتر من خطوط السكك الحديدية، وحوالي 100 ألف كيلومتر من الطرق المعبدة، ونحو 1000 جسر، و100 ميناء بحري وبري، إضافة إلى شبكات نقل الطاقة التي تجاوزت 66 ألف كيلومتر، وطاقة إنتاجية مركبة تصل إلى 120 مليون كيلوواط، وشبكات اتصالات ممتدة على 150 ألف كيلومتر لتغطي خدماتها قرابة 700 مليون مستخدم. في السياق الجيوسياسي، يتصاعد الجدل حول التنافس الدولي على النفوذ في أفريقيا، حيث تطرح الولايات المتحدة تحفظاتها تجاه ما تصفه ب" توسع الصين الخبيث في القارة"، بينما تواصل الصين تعزيز حضورها عبر شراكات تنموية تلامس احتياجات الدول الأفريقية مباشرة.[2]

المطلب الثاني: نتائج ومخرجات المؤتمر التاسع للمنتدى:

عقدت الدورة التاسعة من منتدى التعاون الصيني الأفريقي (فوكاك 2024) في العاصمة بكين خلال الفترة من 4 إلى 6 سبتمبر 2024، تحت شعار "التكاتف لدفع التحديث وبناء مجتمع صيني– أفريقي رفيع المستوى ذي مستقبل مشترك"، كحدث محوري لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين وتوجيه مسار العلاقات الثنائية خلال المرحلة المقبلة. يأتي المنتدى في وقت تواجه فيه الدول الأفريقية تحديات معقدة تشمل الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[3]. وأعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال افتتاح منتدى التعاون الصيني الإفريقي عن خطة العمل للفترة من 2025 إلى 2027، التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الصين وإفريقيا بما ينسجم مع متطلبات

[1] غادة، **مرجع سابق**.
[2] صلاح، **مرجع سابق**.
[3] غادة، **مرجع سابق**.

التنمية المستقبلية. تقوم هذه الخطة على عشر مبادرات شراكة تغطي مجالات متنوعة، وتعهدت بكين في إطارها بتقديم دعم مالي يبلغ 360 مليار يوان، أي ما يعادل نحو 50.8 مليار دولار، من خلال مساعدات تنموية، وقروض، واستثمارات لضمان تنفيذ هذه المبادرات وتضمنت الخطة ما يلي:

- **شراكة التعلم والمعرفة المتبادلة بين الحضارات:** ستتعاون الصين مع إفريقيا لبناء شراكة حوارية ضمن "مبادرة الحضارة العالمية"، وإنشاء منصة لتبادل الخبرات في مجال الحوكمة بين الجانبين. كما ستدعم الصين تأسيس شبكة معرفية صينية–إفريقية للتنمية، مع إنشاء 25 مركزا بحثيا مشتركا، وتعزيز دور "أكاديمية القيادة الإفريقية" لتدريب الكوادر في مجال الحوكمة، إلى جانب تأهيل 1000 شخصية من قيادات الأحزاب السياسية الإفريقية.
- **شراكة تعزيز التجارة:** ستقدم الصين إعفاءا جمركيا بنسبة 100% لمنتجات الدول الإفريقية الأقل نموا ذات العلاقات الدبلوماسية معها، مع التوسع في توقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية لتحقيق التنمية المشتركة. كما ستوسع نطاق وحجم الصادرات الزراعية الإفريقية إلى الصين، وتعزز التعاون في مجال التجارة الإلكترونية عبر "طريق الحرير الرقمي"، مع بناء القدرات الإفريقية في هذا المجال.
- **شراكة تعزيز السلاسل الصناعية الإفريقية:** تعهدت الصين بدعم إفريقيا في تطوير سلاسل القيمة المحلية والتصنيع والمعالجة المتقدمة للمعادن، مع تنفيذ 10 مشاريع داعمة للمجمعات الصناعية الإفريقية. كما ستُعقد 100 دورة تدريبية في مجال التصنيع، وتنفيذ مبادرة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الإفريقية عبر تمويلها وتقديم 1000 فرصة تدريبية لرواد الأعمال، إلى جانب بناء مركز تعاون صيني–إفريقي في التكنولوجيا الرقمية، وتسريع تنفيذ 20 مشروعا للبنية التحتية الرقمية.

- **شراكة التكامل الإقليمي الإفريقي:** ستدعم الصين التكامل الإفريقي عبر تنفيذ 30 مشروعا للبنية التحتية، ومواصلة دعم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. كما ستعزز التنمية المتكاملة للبنية التحتية للنقل والمجمعات الصناعية التي تنشئها الشركات الصينية في إفريقيا، وبناء شبكة نقل بحري وسكك حديدية تربط المناطق الوسطى والغربية للصين بإفريقيا، مع تعزيز الترابط بين الأسواق المالية عبر دعم إصدار السندات.
- **شراكة التعاون التنموي:** ستدعم الصين تنفيذ 1000 مشروع لتحسين معيشة الأفارقة، ودعم تنظيم إفريقيا لأولمبياد الشباب 2026 وكأس الأمم الإفريقية 2027. كما ستتنازل عن سداد القروض الحكومية بدون فوائد للدول الإفريقية الأقل نموا بحلول نهاية 2024، وتجديد "مبادرة الشراكة مع البنك الدولي" (CWPF) بمبلغ 50 مليون دولار لدعم التنمية الشاملة.
- **شراكة الرعاية الصحية:** ستنشئ الصين تحالفا للمستشفيات الصينية–الإفريقية، وتبني مراكز طبية مشتركة ومراكز للطب التقليدي. كما ستُدرب 100 متخصص طبي، وتدعم تشغيل المقر الرئيسي للمركز الإفريقي لمكافحة الأمراض (CDC) وخمسة مراكز إقليمية، مع إرسال 2000 عامل طبي وخبير صحي، وإطلاق برنامج "فريق طبي مجاني في 1000 قرية"، وتنفيذ 10 برامج لمكافحة الملاريا، وتشجيع الاستثمار الصيني في صناعة اللقاحات والأدوية بإفريقيا.
- **شراكة تنمية الريف والرفاه:** ستعزز الصين الأمن الغذائي عبر تحديث 10 مراكز تكنولوجية زراعية، وتقديم مساعدات غذائية طارئة بقيمة مليار يوان، وبناء 100 قرية نموذجية للحد من الفقر. كما سترسل 500 خبير زراعي، وتنفذ 500 مشروع في مجالات صحة المرأة والتعليم والتنمية الريفية، مع خلق مليون فرصة عمل عبر الشركات الصينية العاملة في إفريقيا.

- **شراكة التبادل التعليمي والثقافي:** ستواصل الصين مشروع "مستقبل إفريقيا" للتعليم المهني، وبناء مدارس للتكنولوجيا الهندسية، وتقديم 60 ألف فرصة تدريبية مع تركيز على تمكين المرأة والشباب. كما ستنشئ مراكز للتعليم الرقمي، وتنفذ 10 مشاريع للتبادل الثقافي، في إطار "طريق الحرير الثقافي"، مع تدريب 1000 متخصص في السياحة والثقافة، وتحديد عام 2026 كـ"عام التبادلات الشعبوية."
- **شراكة التنمية الخضراء :** ستدعم إفريقيا في مشاريع الطاقة النظيفة (30 مشروعا)، وإنشاء صندوق للصناعات الخضراء، وتعزيز البحث في مواجهة الكوارث وحماية التنوع البيولوجي. كما سيتم بناء منصة للإنذار المبكر بالأرصاد الجوية، وعقد منتدى حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية.
- **شراكة الأمن المشترك:** ستتعاون الصين مع إفريقيا في "مبادرة الأمن العالمي"، عبر منحة عسكرية بقيمة مليار يوان (حولي 150 مليون دولار أمريكي)، وتدريب 6000 عسكري، واستضافة 500 ضابط إفريقي. كما ستنفذ تدريبات مشتركة، ومبادرات لإزالة الألغام، وتدريب 1000 ضابط شرطة.[1]

المطلب الثالث: الانتقادات والعراقيل التي تواجه المنتدى:

قبل انعقاد منتدى التعاون الاقتصادي الصيني الأفريقي التاسع في بكين بين الرابع والسادس من سبتمبر 2024 تحت شعار العمل معا لتعزيز التحديث وبناء مجتمع المستقبل المشترك الصيني الأفريقي رفيع المستوى، وبعد اختتام أشغاله، شنت وسائل الإعلام الغربية حملة انتقادية واسعة ضد الصين متهمة إياها بالسعي إلى السيطرة على الثروات الأفريقية واستغلالها بشكل

[1] تقديرات المستقبل، منتدى فوكاك: كيف عززت بكين نفوذها في إفريقيا رغم " أزمة الديون" ؟، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9643/%D9%85%D9%8F%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D9%81%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%83-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D8%B2%D9%91%D9%8E%D8%B2%D8%AA-%D8%A8%D9%83%D9%8A%D9%86-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86، تاريخ الاطلاع (2025/05/05).

مفرط، وعلى رأسها المعادن النادرة، إلى جانب اتهامها بإغراق القارة في ديون تجاوزت 1.8 تريليون دولار أمريكي لفرض توجهات سياسية واقتصادية تقوض سيادة الدول الأفريقية. كما وجهت اتهامات للصين بتوسيع حضورها العسكري في القارة بما يهدد مصالح الغرب ووجوده الاستراتيجي فيها، وهي اتهامات تنبع من خلفية التجربة الاستعمارية الغربية في أفريقيا التي تميزت بالعنف والاستعباد واستنزاف الموارد وإشعال الحروب والنزاعات. المفارقة أن الغرب يغفل حقيقة كونه الشريك الاقتصادي الأول لأفريقيا، وأن المؤسسات المالية الغربية هي المصدر الرئيسي لقروض القارة، وليس الصين. الشراكة الصينية الأفريقية التي أبرزها المنتدى في شقها الأمني الاستراتيجي أثارت مخاوف القوى الاستعمارية التي رأت فيها تهديدا مباشرا لنفوذها التقليدي في القارة، خاصة مع تزايد الحضور الجيوسياسي للصين ودول أخرى مثل روسيا، ما يشجع بعض الحكومات الأفريقية على التمرد على الهيمنة الغربية كما هو الحال في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. ما يؤجج قلق الغرب أيضا هو سلسلة الموانئ التي أنشأتها أو تقترحها الصين ضمن مبادرة الحزام والطريق، والتي تتكون من ممر بري يربط الصين بآسيا الوسطى وغرب آسيا وأوروبا وشبه القارة الهندية وسنغافورة وباكستان، وممر بحري يبدأ من ميناء فوزهو في الصين مرورا بفيتنام وإندونيسيا وبنغلاديش والهند وسيريلانكا وباكستان وجزر المالديف، وصولا إلى البحر الأحمر ومنه إلى المتوسط عبر قناة السويس ثم إلى أوروبا والجزائر، حيث يندرج ميناء الحمدانية ضمن هذا المسار ليصل حتى نيجيريا ويمتد من شرق أفريقيا إلى غربها عبر رأس الرجاء الصالح، وقد أطلق الأمريكيون على هذا المسار البحري اسم "عقد اللآلئ". الصين لا تخفي طموحاتها في هذا المجال، فقد أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ رغبته في جعل الصين قوة بحرية عظمى، ما يمثل تحولا استراتيجيا في العقيدة الصينية التي ظلت تركز على البعد القاري، وهي رؤية أكدها الكتاب الأبيض التاسع للدفاع الصادر سنة 2015، حيث تم تصنيف المجال البحري كأولوية استراتيجية، ما

يستدعي من البحرية الصينية تعزيز قدرتها على حماية المياه المفتوحة والانتقال من الدفاع عن المياه الإقليمية إلى استراتيجية شاملة تشمل أيضا الدفاع في أعالي البحار.[1]

يبرز مسار منتدى الصين وأفريقيا تزايدا ملحوظا في وتيرة التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، سواء عبر الاتفاقيات الجماعية أو الثنائية، مع اختلاف جوهري في مقاربات السياسة الخارجية بين الصين والغرب تجاه القارة. تبنى الاستراتيجية الصينية على أسس عملية تركز على الاستثمار في البنية التحتية، وتنمية القطاعات الصناعية، وتعزيز التبادل التجاري، مع التزام صارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية واحترام سيادتها، مما ينتج نتائج ملموسة تعكس مصالح متبادلة. في المقابل، تتسم السياسات الغربية خاصة الأمريكية بالانتقائية وفرض معايير مرنة تختلف باختلاف الدولة، إلى جانب ميلها للتدخل في الشؤون السياسية الداخلية، مما يضعف الاستقلالية الوطنية ويقيد القدرة على صنع القرار الاقتصادي والسياسي للدول الأفريقية.[2]

ويمكن ذكر العراقيل في النقاط التالية:

- **تفاقم أزمة الدين:** ساهمت المشاريع الصينية المكثفة في قطاع البنية التحتية بزيادة الدين العام للدول الإفريقية، الذي قفز بنسبة 65% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة بحلول 2022، مقارنة بمستوياته عام 2010. وتحتل الصين موقعاً بارزا بين الدائنين، حيث

[1] المصطفى المعتصم، محددات القلق الغربي من التعاون الصيني مع أفريقيا، في:
https://www.almayadeen.net/reports/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7، تاريخ الاطلاع: (2025/05/05).

[2] ثابت العمور، المنتدى الصيني-الأفريقي محددات العلاقة و مستقبلها، في:
https://www.almayadeen.net/reports/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7، تاريخ الاطلاع: (2025/05/05).

تمثل قروضها 17% من إجمالي الدين الخارجي الإفريقي، بينما تسيطر دول نادي باريس على 37%. وتبرز حالات مثل جيبوتي، التي ارتفعت ديونها من 50% إلى أكثر من 70% من الناتج المحلي بين 2016 و2020، مع تركيز نصف هذه الديون في القروض الصينية. ورغم الانتقادات الموجهة لبكين بشروط الإقراض الميسرة ومطالبات التنازلات عند التعثر، تشارك الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية (المانحة التقليدية) في تفاقم الأزمة، مما يضعف صحة مفهوم "فخ الديون" الذي تروج له الأدبيات الغربية.

- **تهميش أدوار المؤسسات المالية الأفريقية:** يشير بنك التنمية الإفريقي إلى أن الهيمنة الصينية على تمويل مشاريع البنية التحتية – عبر عروض منخفضة التكاليف والفائدة – تقوض دور المؤسسات الإفريقية. فالقدرة التنافسية العالية للصين في جذب المشاريع الكبرى تحجب الفرص عن هذه المؤسسات، مما يحول دون تطوير كفاءاتها وتراكم الخبرات المحلية، ويعمق الاعتماد على الآليات التمويلية الخارجية.
- **علاقات تجارية واستثمارية غير متكافئة:** لا تعكس الأرقام الضخمة للتبادل التجاري بين الصين وإفريقيا (47 مليار دولار عجزا في الميزان لصالح الصين عام 2022) تنوعا اقتصاديا مستداما. إذ تعتمد 70% من الصادرات الإفريقية على أربع دول فقط (أنغولا، جنوب إفريقيا، السودان، الكونغو الديمقراطية)، وتقتصر على المواد الخام كالنفط والمعادن، بينما تغزو المنتجات الصينية المصنعة الأسواق الإفريقية، مما يعيق نمو قطاعات التصنيع المحلية.
- **سياسة الاغراق:** تهدد السياسات الصينية في إغراق الأسواق بسلع منخفضة التكلفة كالملابس والأحذية قدرة الصناعات الإفريقية على المنافسة. وفي إثيوبيا، كشفت دراسة شملت 96% من المصنعين المحليين عن إفلاس 28% منهم، وتقلص نشاط 32% آخرين، بسبب المنافسة الحادة مع الواردات الصينية، مما ينذر بتراجع فرص خلق وظائف وتعزيز الإنتاج المحلي.

- **انخفاض جودة مشروعات البنية التحتية الصينية:** تواجه المشاريع الصينية في إفريقيا انتقادات بسبب تدني معايير الجودة، مع تسجيل حالات انهيار مبكر لطرق ومستشفيات منفذة بتمويل صيني. ومع ذلك، تشير تقارير إفريقية إلى أن مشاريع المانحين التقليديين تعاني أيضا من إهمال معايير الاستدامة وبناء القدرات المحلية، مما يبرز تحديا مشتركا يتجاوز الجانب الصيني.[1]

[1] تقديرات المستقبل، **مرجع سابق**.

خلاصة الفصل:

يبرز الفصل أن منتدى التعاون الصيني الأفريقي ليس مجرد إطار اقتصادي لتسهيل التبادلات التجارية أو تمويل المشاريع التنموية، بل يعد أداة استراتيجية متكاملة توظفها الصين لإعادة بناء علاقاتها مع إفريقيا على أسس أكثر توازنا وشمولا، تتجاوز المنطق التقليدي للهيمنة الذي طبع علاقات القوى الكبرى بالقارة، لا سيما في ظل تراجع القدرة الإقناعية للنموذج الأمريكي الذي يواجه رفضا متزايدا في بعض الدوائر الإفريقية بسبب ارتباطه بالمشروطية السياسية والتدخل في الشؤون الداخلية ويأتي المنتدى كآلية مرنة تستجيب لأولويات القارة، وتقدم نفسها كشراكة قائمة على مبدأ "رابح–رابح"، مع احترام السيادة الوطنية، وهو ما يفسر الإقبال الإفريقي المتزايد على الشراكة مع الصين رغم الانتقادات الغربية بشأن الديون، والشفافية، والمعايير البيئية.

ورغم جهود الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تعزيز الحضور في إفريقيا، من خلال قيم سياسية ومبادرات تنموية كبرنامج Prosper Africa فإن تلك المبادرات غالبا ما تصادف ضعفا في الاستمرارية وغيابا في التمويل المستقر، فضلاً عن محدودية التأثير بسبب الارتهان لحسابات السياسة الداخلية الأمريكية، ما يضعها في موقع دفاعي أمام حضور صيني أكثر ديناميكية واستقرارا في الرؤية والتنفيذ. وفي المقابل، أظهرت الصين قدرة واضحة على التكيف مع خصوصيات السياقات الإفريقية، من خلال خطاب سياسي لا يحمل الشركاء المحليين مسؤوليات إيديولوجية، بل يركز على الإنجاز والتنمية الملموسة، مثل تشييد الطرق والموانئ والمستشفيات ، وهو ما يترك أثرا مباشرا في الحياة اليومية للشعوب الإفريقية و طبيعة التنافس الدولي في القارة ، من خلال تقديم نموذج تعاون يراعي أولويات التنمية أكثر من الإملائات، ويمنح أفريقيا هامشا حقيقيا لاختيار شركائها وفقا لحسابات المصلحة الوطنية لا حسب الإكراهات الجيوسياسية كما أن المنتدى يقدم تجربة بديلة للتعاون الدولي خارج المنظومة الغربية ،التقليدية وهي تجربة قد لا تكون خالية من التحديات، لكنها في نظر العديد من القادة الأفارقة أكثر واقعية واستجابة

لاحتياجاتهم مقارنة بالنموذج الأمريكي الذي كثيرا ما يتعامل مع القارة بمنظور أمني. وهنا يظهر نوع من التفوق الصيني الناعم الذي لا يعتمد فقط على الكم الاستثماري بل على القدرة على بناء علاقات أكثر استقرارا واحتراما للخصوصيات المحلية، وهو ما يعزز تموضع الصين كفاعل رئيسي في إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي الأفريقي ويجعل من المنتدى أداة يصعب على الولايات المتحدة الأمريكية تقليدها أو تجاهلها.

الخاتمة

الخاتمة:

بالنظر إلى ما تم تحليله في ثنايا هذه الدراسة، يتضح أن التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا تجاوز حدود الصراع التقليدي حول الموارد الطبيعية والأسواق، ليتحول إلى صراع استراتيجي شامل متعدد الأبعاد، يمس ليس فقط مستقبل القارة الإفريقية، بل يؤثر بشكل مباشر على إعادة تشكيل بنية النظام الدولي .فلم يعد هذا التنافس مجرد مسألة جيوسياسية محضة، بل أصبح ظاهرة معقدة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الأمنية وحتى القيمية، في ظل تحولات دولية عميقة وانهيار بعض مسلمات الحقبة الأحادية القطبية. وقد شكل" المنتدى الصيني الإفريقي (FOCAC) "إطارًا محوريًا لتجسيد الرؤية الصينية الجديدة تجاه القارة، وهي رؤية تقوم على مبادئ الشراكة المتكافئة، والاحترام المتبادل، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية، في انسجام مع توجهات العديد من الدول الإفريقية الساعية إلى تجاوز الإرث الاستعماري ونمط التبعية البنيوية للقوى الغربية .وقد تمكنت الصين عبر هذا المنتدى، ومن خلال آليات تمويل مبتكرة، ومبادرات تنموية ضخمة، من بناء شبكة من التحالفات الاقتصادية والسياسية مكنتها من ترسيخ وجودها كقوة موثوقة وشريك بديل، بل ومفضل في أحيان كثيرة، عن الشركاء التقليديين.

في المقابل، تجد الولايات المتحدة نفسها أمام تحدٍ مزدوج :من جهة، تواجه تراجعا في نفوذها التقليدي داخل القارة بسبب سياسات مشروطة أثارت حساسية العديد من الأنظمة الإفريقية، ومن جهة أخرى، تسعى إلى استعادة المبادرة عبر برامج جديدة مثل "Prosper Africa" و"الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية"، في محاولة لإعادة رسم علاقتها بالقارة على أسس جديدة، ولكن ضمن رؤية لا تزال حبيسة منطق المنافسة الجيوسياسية ومصالح الأمن القومي الأمريكي.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الدول الإفريقية لم تعد مجرد أطراف سلبية أو" جوائز "في هذا التنافس، بل أصبحت أكثر وعيا بدورها ووزنها الاستراتيجي، وتسعى إلى تعظيم مكاسبها من خلال تنويع الشراكات الدولية والانخراط في مشاريع تنموية طموحة، مع الحفاظ على هامش من الاستقلالية في القرار الخارجي .وفي هذا السياق، يشكل التنافس الصيني الأمريكي فرصة استراتيجية أمام القارة لإعادة التموقع عالميا، شرط امتلاك رؤية إفريقية موحدة تستند إلى مصالح شعوبها وأولوياتها التنموية.

كما تشير الدراسة إلى أن مآلات هذا التنافس لن تحسم فقط بالمقاربات الاقتصادية أو العسكرية، بل بمدى قدرة القوى المتنافسة على تقديم نموذج جذاب ومتكامل للتنمية الشاملة والعادلة .فالشعوب الإفريقية لم تعد تكتفي بالمساعدات، بل تطمح إلى مشاريع تنموية تراعي السيادة الوطنية، تخلق فرص عمل مستدامة، وتوفر البنية التحتية والخدمات الأساسية دون شروط سياسية مجحفة .وهو ما يضع الصين والولايات المتحدة أمام اختبار حقيقي لمصداقية نواياهما.

وفي ضوء ذلك، من المرجح أن يعرف هذا التنافس مزيدا من التعقيد والتشابك في المستقبل، لا سيما مع دخول فاعلين جدد على الساحة الإفريقية كالاتحاد الأوروبي، وتركيا، والهند، وروسيا، وهو ما سيزيد من شدة التنافس لكنه قد يفتح أمام إفريقيا هوامش أوسع للمناورة .ومن هنا، فإن التحدي الأكبر أمام الدول الإفريقية يتمثل في القدرة على بلورة استراتيجيات وطنية وإقليمية واضحة، قادرة على تحويل التنافس الدولي إلى رافعة للتنمية المستدامة والتحرر الاقتصادي، بدل أن يكون مدخلا لتجدد أشكال التبعية والتدخل الخارجي. وفي هذا السياق يمكن الخروج بعدة **توصيات:**

المعنية بالقارة الأفريقية:

- **تعزيز التكامل الإقليمي وصوت أفريقي موحد:**

تفعيل الآليات المؤسسية مثل تعزيز دور الاتحاد الإفريقي لصياغة مواقف تفاوضية مشتركة تجاه الشراكات الدولية .سيقلل هذا من محاولات" فرق تسد "ويضمن شروطا عادلة في الاتفاقيات مع القوى الكبرى، مع التركيز على أولويات إفريقيا مثل نقل التكنولوجيا والتصنيع المحلي.

- **وضع إطار استراتيجي لاستقطاب الاستثمارات:**

تطوير" ميثاق استثماري إفريقي "يحدد معايير ملزمة للمشاريع التنموية كخلق فرص عمل محلية، وحماية البيئة، ونقل المعرفة سيمنع هذا الشروط المجحفة ويحول التنافس الدولي إلى فرصة لتحقيق تنمية مستدامة بدلا من إعادة إنتاج التبعية.

- **تنويع الشركاء وتعظيم المكاسب من التعددية القطبية :**

الاستفادة من دخول فاعلين جدد كروسيا وتركيا ودول الخليج لخلق توازن استراتيجي عبر مفاوضات ذكية، يمكن لإفريقيا الحصول على تمويل متنوع بظروف أفضل، واستغلال التنافس في مجالات البنية التحتية الرقمية والطاقة المتجددة.

المعنية بالجزائر:

- **تنويع الشراكات الاقتصادية والانفتاح المدروس على الأطراف الدولية:**

ينبغي على الجزائر اعتماد سياسة خارجية اقتصادية أكثر انفتاحا وتوازنا، تستفيد من الفرص التي تتيحها المنافسة الصينية الأمريكية دون الانحياز لطرف على حساب الآخر، من خلال

التفاوض على مشاريع استراتيجية في مجالات الطاقة، البنية التحتية، والتحول الرقمي، بما يضمن نقل التكنولوجيا وتوطين الخبرات بدل الاقتصار على التمويل أو التوريد الخارجي.

- **تعزيز موقعها القاري عبر التفاعل الدبلوماسي:**

يتعين على الجزائر تكثيف حضورها في المبادرات والمنتديات الإفريقية متعددة الأطراف مثل FOCAC و AGOA، والاستفادة منها لتثبيت مكانتها كحلقة وصل إقليمية بين شمال وغرب إفريقيا، وكفاعل مستقل قادر على التفاوض باسم مصالحه القومية والإفريقية في آن واحد.

- **الاستثمار في العمق الإفريقي كخيار استراتيجي:**

من المهم أن تعتمد الجزائر رؤية بعيدة المدى لتعزيز وجودها الاقتصادي والدبلوماسي في القارة الإفريقية، عبر تطوير مشاريع مشتركة مع دول الساحل والغرب الإفريقي، وتفعيل أطر التعاون جنوب–جنوب، بما يعزز قدرتها على التأثير في موازين القوى داخل القارة، ويحد من محاولات تطويقها من قبل قوى خارجية.

قائمة الملاحق:

الشكل رقم (01): https://arabprf.com/?p=2565.

الشكل رقم (02):

Ben Chandler, **COVID-19 & AFRICAN DEBT: FURTHER DISTRESS OR THE BEGINNING OF A NEW PARADIGM?**, Mo Ebrahim Foundation , 2020 , Available at: https://mo.ibrahim.foundation/sites/default/files/2020-06/debt-distress-covid19.pd

الشكل رقم (03): العامري، إبتسام محمد عبد، الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، **المستقبل العربي**، المجلد40، العدد466، 31 ديسمبر 2017.

الشكل رقم (04): حاجم حسان صادق، **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020.

قائمة المراجع:

الكتب:

- المحمدي صدام فيصل، المشهداني سعود أحمد ريحان، **مبادرة الحزام والطريق مشروع للتنمية الشاملة تقدمه الصين للعالم دراسة قانونية بمنظور جيوسياسي**، العراق: مركز الرافدين للحوار، ماي 2023.
- جمال محمد الصالح، **الإختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة**، برلين: ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، أفريل 2020.
- حاجم حسان صادق، **التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020.
- شرعان عمار، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019.
- محمد ضياء عبد المحسن، **الجغرافيا البولويتيكية**، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015.
- مؤلف جماعي، **التوجهات الدولية تجاه القارة الأفريقية**، برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2020.

المقالات:

- إبراهيم، درويش، "التايمز: القوة الأمريكية الناعمة تعود لإفريقيا ولكن بدون قفازات الديمقراطية وحقوق الإنسان"، **صحيفة القدس العربي**، 10 ماي 2025.
- أحمد السيد، السرساوي، صبحي قنصوة، رانيا حسين خفاجة، "مظاهر التنافس السياسي الأمريكي الصيني في القرن الأفريقي"، **مجلة الدراسات الأفريقية**، المجلد46، العدد3، جويلية 2024.
- أحمد، عسكر، "دور جديد: كيف يعزز النفط والغاز المكانة الدولية لإفريقيا"، **تقارير افريقية**، العدد55، جانفي 2023.
- العبد الرحمان، حكمات،" إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، **سياسات عربية**، العدد22، سبتمبر 2016.

- التزاني خالد، "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا: الدوافع والرهانات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 463، جوان 2015.
- التوفيق، بوقاعدة، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا: دراسة في الدوافع والتحديات"، مجلة مدارات سياسية، المجلد7، العدد1، 16 جوان 2023.
- ايمان أحمد، عوض، "أثر برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي على استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مصر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد32، العدد4.
- جيهان عبد السلام، عباس، "العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد16، العدد15، جويلية 2022.
- رياض، بن عياد، "تعزيز الشراكة في إطار منتدى التعاون الصيني–الأفريقي"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد5، جوان 2018.
- زهير، بوخالفة، "وسائل وآليات الاستراتيجية الصينية في القارة الأفريقية"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد9، العدد1،
- شريفة، كلاع، تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وفرص تحقيق التنمية"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد5، العدد2، سبتمبر 2021.
- صلاح الدين، رأفت، "الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي"، **مجلة البيان الرقمية**، العدد 378، 11 أكتوبر 2018.
- عبد الحليم محمد، حسن، محمود، أبو العينين، "الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالتركيز على القرن الإفريقي"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، المجلد45، العدد2، أفريل 2023.
- عبد القادر، بوالروايح، "الأهمية الاستراتيجية لدول منطقة شمال إفريقيا في مبادرة الحزام والطريق – الجزائر نموذجا–"، **الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد10، العدد2، جوان 2023.
- عبد الناصر عبد السلام، الدهري، سعد كريم، خالد، رجب عمر، العاتي، "قوات الأفريكوم ودورها في أمن واستقرار القارة الأفريقية"، **مجلة البحوث الأكاديمية**، جوان 2019.

- فاطمة الزهراء، أحمد نور ، "آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية بين الفعالية والإخفاق"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، الأسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد7، العدد13، جانفي 2022.
- فضيل دليو، عاطف كلاع، "الاستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها"، **الباحث الاجتماعي**، العدد13، 2017.
- فهد ناصر، بداح، جلال عبد الفتاح، عبد الوكيل محمد أبو طالب، "التحول الديموغرافي لدول القارة الأفريقية"، **مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل**، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2021.
- لمياء، مخلوفي،" إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، **مدارات سياسية**، ديسمبر 2017.
- محمد الطاهر، عديلة، "الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي، **دفاتر السياسة والقانون**، ع.15، (جوان 2016)، ص. 248.
- محمد، محياوي، هاملي محمد، "الدور الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 7، أفريل 2022.
- منى على عبد الرحمان، شافعي، "التحول الديمغرافي في إفريقيا"، **قراءات تنموية**، السنة العشرون، العدد61، جويلية 2024.
- هبة صالح أحمد، عياد، معتوق، سهير محمود السيد، نيفين محمد، طريح، "نموذج التكامل القاري الأفريقي–الصيني"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد32، العدد4، ديسمبر 2018.
- وليد، حمودة، "الأهمية الاقتصادية للقارة الأفريقية في النطاق الدولي والإقليمي"، **مجلة العلوم الإدارية والسياسية**، العدد1، جويلية 2024.

المواقع الالكترونية:

- الجزيرة، "أفريقيا"، في: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/14/%d8%a3%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%82%d9%8a%d8%a7، تاريخ الاطلاع: (2025/03/20).
- م. بهاء الدين، "الجزائر سابع مستورد للسلاح في العالم"، في: https://bit.ly/2Ftl1C2، تاريخ الاطلاع: (2025/04/03).
- همام محمود سامح، "الموانئ الافريقية في الاستراتيجية الصينية: نفوذ اقتصادي أم توسع جيوسياسي"، في: https://democraticac.de/?p=103564، تاريخ الاطلاع: (2025/04/05).
- تامرمحمد سامي، "التمدد العسكري الصيني في إفريقيا: دراسة في الأهداف والمآلات"، **موقع فاروس للاستشارات و الدراسات الاستراتيجية**، في: https://pharostudies.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3
- وليد عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، موقع الجزيرة للدراسات، رابط الدراسة: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/201112484450942361.html، تاريخ الاطلاع: (2025/04/20).
- Share america، مبادرة ازدهار إفريقيا: الشركات الأمريكية و الأفريقية تنمو معا، مكتب الشؤون العامة العالمية بوزارة الخارجية الأمريكية، في: https://archive-share.america.gov/ar/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1/index.html، تاريخ الاطلاع: (2025/04/27).
- غادة كمال،" بعد << منتدى فوكاك 2024>>..مسار العلاقات بين الصين و أفريقيا"، في: https://pharostudies.com/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-

%D9%81%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%83-2024-
%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-
%D8%A8%D9%8A%D9%86-
https://pharostudies.com/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-/%D8%A7
%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-
%D9%81%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%83-2024-
%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-
/%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7، تاريخ الاطلاع: (2025/05/05).

- مصطفى صلاح، "اتجاهات التواصل: قراءة في نتائج منتدى التعاون الصيني الأفريقي"، في: https://acrseg.org/44342، تاريخ الاطلاع: (2025/05/05).

- تقديرات المستقبل، منتدى فوكاك: كيف عززت بكين نفوذها في إفريقيا رغم " أزمة الديون" ؟، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9643/%D9%85%D9%8F%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D9%81%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%83-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D8%B2%D9%91%D9%8E%D8%B2%D8%AA-%D8%A8%D9%83%D9%8A%D9%86-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86، تاريخ الاطلاع (2025/05/05).

- المصطفى المعتصم، محددات القلق الغربي من التعاون الصيني مع أفريقيا، في: https://www.almayadeen.net/reports/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7، تاريخ الاطلاع: (2025/05/05).

- ثابت العمور، المنتدى الصيني-الأفريقي محددات العلاقة و مستقبلها، في: https://www.almayadeen.net/reports/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7، تاريخ الاطلاع: (2025/05/05).

المراجع باللغة الأجنبية:

- Dr. Karoline Eickhoff, and Dr. Phil. Nadine Godehardt, "China's Horn of Africa Initiative: Fostering or Fragmenting Peace?", **Megatrends Afrika Working Paper** (Berlin: SWP German Institute for International and Security Affairs, IDOS German Institute for Development and Sustainability, and IFW Kiel Institute for the World Economy, No. 1, Oct.2022), p. 5.

- **Executive Office of The President National Security Council,** "U.S. Strategy toward Sub-Saharan Africa" (Washington D.C.: The White House, Aug. 2022), pp. 7-8.

- **Forum on China-Africa Cooperation**, "African Members of FOCAC". Available at: http://www.focac.org/eng/ltjj_3/ltffcy/

- Getahun Kumie Antigegn, "An assessment of Ethio-China Political Economic Relations Since 1991", **RUDN Journal for World History** (Moscow: Peoples' Friendship University of Russia 'RUDN University', Vol. 12, No. 3, Dec. 2020), P. 265.

- Penny Davis, **China and The End Of Poverty In Africa: Towards Mutual Benefits?**, the Swedish development aid organisation Diakonia, 2007, p 47.

- **The U.S. Department of State Office of the Spokesperson**, "Young African Leaders Initiative", 27 Apr. 2021. Available at:

https://www.state.gov/young-african-leaders-initiative/